

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محمد أولحاج
- البويرة -



Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان:

**مساهمة أساليب التحليل المالي في ترشيد القرارات
للمؤسسة
دراسة حالة: المؤسسة الوطنية للدهن**

من إعداد الطالبتين:

➤ زاوي مروة

➤ غرناوط منال

تحت إشراف :

أ. د. شكري معمر سعاد

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة البويرة	أستاذ محاضراً	د. يحيوي أحمد
مشرفا	جامعة البويرة	أستاذ	أ.د شكري معمر سعاد
مناقشا	جامعة البويرة	أستاذ محاضراً	د. رحيم سعيد

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شُكْرٌ وَعَرَفَانٌ

"لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

نحمد الله عز وجل الذي أمدنا بالصبر والقوة لإنجاز هذا العمل المتواضع
ومن هنا نتوجه بالشكر إلى الدكتورة المشرفة "شكري معمر سعاد" التي
ساعدتنا ولم تبخل علينا بالنصائح والتوجيهات فجزاها الله عنا خير الجزاء.

إِهْدَاء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

اهدي هذا النجاح لنفسي الطموحة أولا ابتدأت بطموح وانتهت بنجاح ثم إلى كل من سعى معي
لإتمام

هذه المسيرة،

إلى اليد الخفية التي

سهرت ليالي طويلة من أجل راحتي، التي ظلت دعواتها تضم اسمي دائما، معلمتي الأولى

(أمي الحبيبة) متعها الله بالصحة والعافية.

نسأل الله التوفيق في مسيرتي القادمة ولتبدأ مرحلة جديدة من حياتي بالخير إن شاء الله.

كما يقال " لكل بداية نهاية "

وها قد انتهى مشواري في الجامعة وأتممت مسيرتي الجامعية.

زاوي مروة.

إِهْدَاء

أهدي ثمرة عملي إلى أمي الغالية التي لم تكفها كل كلمات الثناء والشكر،

إلى أبي الذي كان أكبر سند لي فله مني جزيل التقدير

إلى سندي في الحياة زوجي الذي كان صديق دربي فله مني جزيل الشكر والعرفان والإخلاص.

إلى أخواتي فرح ونور وأخي أيمن مع تمنياتي لهم بالنجاح والتوفيق في حياتهم إلى كل الأصدقاء

والزملاء الذين عرفتهم منذ أن وطئت أقدامي عتبة المدرسة

إلى زملائي وزميلاتي في دفعة ماستر

منال غرناوط.

الملخص

1. الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار دور أساليب التحليل المالي التقليدية والحديثة في ترشيد القرارات وتبيان كيفية اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية، بناء على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة ومقارنتها بالسنوات السابقة لها، وذلك بإجراء دراسة تطبيقية في المؤسسة الوطنية للدهن من خلال تحليل قوائمها المالية للفترة الممتدة ما بين (2020-2022) معتمدين على المنهج الوصفي التحليلي وهذا عن طريق مجموعة من الأساليب التقليدية للتحليل المالي، وكذا الحديثة القائمة على الطرق الإحصائية والرياضية.

وأظهرت نتائج هذه الدراسة بأن التحليل المالي أداة فعالة للوقوف على الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية وتحديد مركزها المالي، حيث تساعد أساليب التحليل المالي التقليدية والحديثة على ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية، كما أظهرت نتائج تحليل جدول حساب النتائج وتحليل تدفقات الخزينة على المركز المالي الجيد للمؤسسة محل الدراسة، وبناء عليه تم تقديم بعض التوصيات أهمها ضرورة التزام المؤسسات الاقتصادية بما فيها المؤسسة الوطنية للدهن بتحليل وضعيتها المالية بالاعتماد على الأساليب الحديثة كونها أكثر دقة في النتائج.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، أساليب التحليل المالي التقليدية، أساليب التحليل المالي الحديثة
ترشيد القرارات.

II. Abstract:

This study aimed to show the role of traditional and modern financial analysis methods in rationalizing decisions and showing how to make financing and investment decisions in economic institutions, based on analyzing the financial situation of the institution during a certain period of time and comparing it with previous years, by conducting an applied study at the National Foundation of fat through analyzing its financial statements for the period between (2020-2022) relying on the descriptive analytical approach and this through a set of traditional methods of financial analysis, as well as modern statistical and mathematical methods.

The results of this study showed that financial analysis is an effective tool to identify the financial position of the institution during a period of time and determine its financial position, as traditional and modern financial analysis methods help to rationalize the decisions of users of financial statements, as well as the results of the analysis of the results calculation table and the analysis of Treasury flows on the good financial position of the institution under study. accordingly, some recommendations were made, the most important of which is the need for economic institutions, including the National Foundation of fat to analyze its financial position based on modern methods being more accurate in the results.

Keywords: Financial analysis, traditional financial analysis methods, modern financial analysis methods, rationalization of decisions.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
/	كلمة شكر
/	الإهداءات
/	الملخص
II	فهرس المحتويات
V	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الملاحق
مقدمة	
ب	1. توطئة
ت	2. إشكالية الدراسة
ت	3. الأسئلة الفرعية
ت	4. فرضيات الدراسة
ت	5. ميررات اختيار موضوع الدراسة
ث	6. أهمية الدراسة
ث	7. أهداف الدراسة
ث	8. حدود الدراسة
ج	9. منهج الدراسة والأدوات المستعملة
ج	10. هيكل الدراسة
الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات	
02	تمهيد الفصل
03	المبحث الأول: الدراسات السابقة والقيمة المضافة
03	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة
06	المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية
09	المطلب الثالث: القيمة المضافة للدراسة الحالية
11	المبحث الثاني: أساليب التحليل المالي
11	المطلب الأول: النسب المالية وطرق حسابها
15	المطلب الثاني: المؤشرات المالية وطرق حسابها
19	المطلب الثالث: الأساليب الحديثة للتحليل المالي

فهرس المحتويات

23	المبحث الثالث: أهمية اتخاذ القرار باستخدام أساليب التحليل المالي
23	المطلب الأول: مراحل اتخاذ القرار
26	المطلب الثاني: أساليب اتخاذ القرار
30	المطلب الثالث: فعالية استخدام النسب والمؤشرات في ترشيد القرارات
32	الخلاصة
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي	
34	تمهيد
35	المبحث الأول: البطاقة الفنية للمؤسسة محل الدراسة
35	المطلب الأول: تقديم عام حول المؤسسة محل الدراسة
37	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للدهن
40	المبحث الثاني: استخدام النسب والمؤشرات المالية في اتخاذ القرار
40	المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية للسنوات الثلاث
43	المطلب الثاني: النسب المالية
49	المطلب الثالث: المؤشرات المالية
53	المبحث الثالث: أساليب أخرى للتحليل المالي في اتخاذ القرار
53	المطلب الأول: تحليل جدول حساب النتائج وإعداد جدول التمويل المختصر
61	المطلب الثاني: جدول تدفقات الخزينة
65	المطلب الثالث: الأساليب الحديثة للتحليل المالي
72	الخلاصة
الخاتمة	
74	1. اختبار فرضيات الدراسة
75	2. نتائج الدراسة
76	3. اقتراحات الدراسة
77	4. آفاق الدراسة
79	قائمة المراجع
84	الملاحق

قوائم الجداول
الأشكال والملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
6	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة باللغة العربية	01
8	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	02
14	نسب التمويل	03
36	توزيع عمال المؤسسة	04
40	جانب الأصول للميزانية المالية (2020-2021-2022)	05
41	جانب الخصوم للميزانية المالية (2020-2021-2022)	06
42	جانب الأصول للميزانية المختصرة (2020-2021-2022)	07
43	جانب الخصوم للميزانية المختصرة (2020-2021-2022)	08
43	نسبة السيولة العامة (2022-2021-2020)	09
44	نسبة السيولة المختصرة (2022-2021-2020)	10
45	نسبة السيولة الجاهزة (2022-2021-2020)	11
45	نسبة صافي الربح على الأصول (2020-2021-2022)	12
46	صافي الربح على المبيعات (2020-2021-2022)	13
46	نسبة العائد على حقوق الملكية (2020-2021-2022)	14
47	نسبة التمويل الخاص (2020-2021-2022)	15
48	نسبة الرفع المالي (2020-2021-2022)	16
48	نسبة القدرة على الوفاء (2020-2021-2022)	17
49	رأس المال العامل (2020-2021-2022)	18
50	رأس المال العامل (2020-2021-2022)	19
50	رأس المال العامل الخاص (2020-2021-2022)	20
51	رأس المال العامل الأجنبي (2020-2021-2022)	21
51	الاحتياج في رأس المال العامل (2020-2021-2022)	22
52	الخزينة للسنوات الثلاث (2020-2021-2022)	23
53	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة (2020-2021-2022)	24

قائمة الجداول

55	الأرصدة الوسيطة للتسيير (2020-2021-2022)	25
58	جدول الموارد والاستخدامات	26
58	التغير في رأس المال العامل (2020-2021)	27
59	التغير في احتياجات رأس المال العامل (2020-2021)	28
59	التغير في الخزينة (2020-2021)	29
59	التغير في رأس المال العامل (2022-2021)	30
60	التغير في احتياجات رأس المال العامل (2022-2021)	31
60	التغير في الخزينة (2022-2021)	32
61	جدول تدفقات الخزينة للسنوات (2020-2021-2022)	33
63	نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية (2020-2021-2022)	34
64	نسبة مؤشر النقدية التشغيلية (2020-2021-2022)	35
64	نسبة التغطية النقدية (2020-2021-2022)	36
65	تحليل أصول الميزانية باعتماد سنة 2020 كسنة الأساس	37
66	تحليل خصوم الميزانية باعتماد سنة 2020 كسنة الأساس	38
67	تحليل حساب النتائج باعتماد سنة 2020 سنة الأساس	39
69	معامل الارتباط بين الدخل والاستهلاك (2020-2021-2022)	40
70	علاقة الارتباط بين الدخل والاستهلاك (2020-2021-2022)	41

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
26	مراحل اتخاذ القرار	01
37	الهيكل التنظيمي لوحدة الإنتاج بالأخضرية (UPL)	02

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
84	الميزانية المحاسبية للمؤسسة جانب الأصول لسنة 2020	01
85	الميزانية المحاسبية للمؤسسة جانب الخصوم لسنة 2020	02
86	جدول حساب النتائج للمؤسسة لسنة 2020	03
87	الميزانية المحاسبية للمؤسسة جانب الأصول لسنة 2021	04
88	الميزانية المحاسبية للمؤسسة جانب الخصوم لسنة 2021	05
89	جدول حساب النتائج للمؤسسة لسنة 2021	06
90	الميزانية المحاسبية للمؤسسة جانب الأصول لسنة 2022	07
91	الميزانية المحاسبية للمؤسسة جانب الأصول لسنة 2022	08
92	جدول حساب النتائج للمؤسسة لسنة 2022	09

مقدمة

1- توطئة:

لقدت ساهمت التطورات الاقتصادية في تشعب أعمال المؤسسات الاقتصادية وتنوعها، الأمر الذي أدى إلى زيادة مخاطرها من جهة واشتداد المنافسة من جهة ثانية، ما أدى بها إلى البحث عن السبل والأساليب التي تساعد على استمرار نشاطها، كما أنه في ظل التحديات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية حول استمرارية نشاطها خاصة في ظل المنافسة التي تشهدها في الوقت الراهن، أصبح لزاماً عليها اتخاذ قرارات تساعد على ضمان البقاء وتوسيع استثماراتها وذلك بضمان مصادر تمويلية متنوعة لمختلف أنشطتها واستثماراتها، الأمر الذي يتطلب منها الوقوف على وضعيتها المالية والعمل على تحليلها لمعرفة قدراتها المالية على ضمان استمرارية نشاطها باستخدام أساليب مختلفة للتحليل المالي سواء التقليدية أو الحديثة القائمة على الأساليب الإحصائية والرياضية.

فعملية اتخاذ القرار تواجهها العديد من الصعوبات والتعقيدات خاصة في عصر يتسم بالمنافسة الشديدة والتطور التكنولوجي الرهيب، ناهيك عن حالات عدم التأكد التي تواجه متخذي القرارات وما صاحبها من أزمات مالية أثرت على سمعة ومكانة المؤسسة، أصبحت هذه الأخيرة مجبرة على توفير المصادقية والموثوقية للمعلومات المالية التي تتضمنها قوائمها المالية بما يخدم مصلحة مختلف مستخدمي القوائم المالية خاصة في مجالات الاستثمار والتمويل لضمان نجاح المؤسسات ويقائها في ظل كل هذه التحولات الاقتصادية، فاتخاذ أي قرار مهما كان نوعه مرتبط بإجراء تحليل معمق حول الوضعية المالية للمؤسسة خلال تلك الفترة وقدرتها على الاستمرارية في النشاط من خلال مقارنتها مع السنوات السابقة من أجل الوقوف على نقاط قوة وضعف المؤسسة وإجراء التصحيحات اللازمة حولها.

حيث يعتبر التحليل المالي من أهم الأساليب التي تعتمد عليها المؤسسة للوقوف على وضعيتها المالية خلال فترة زمنية معينة، خاصة وأنه مع تطور نشاط المؤسسة وتعقدتها لم تعد القوائم المالية قادرة على إظهار المركز المالي الحقيقي لهذه المؤسسات، الأمر الذي يتطلب من متخذي القرارات الاعتماد على تحليل الوضعية المالية خلال فترة زمنية معينة والوقوف على مركزها المالي وقدرتها على الاستمرارية والمنافسة ومدى كفاءة الإدارة في تسيير مواردها المالية، وذلك من خلال مجموعة من أساليب التحليل المالي القائمة على المقارنة والتنبؤ بالقدرة المالية المستقبلية للمؤسسة، سواء الأساليب التقليدية أو الحديثة للوقوف على مدى تحقيق التوازن المالي وقدرتها على المنافسة والاستمرارية.

2- إشكالية الدراسة:

مع زيادة حاجة المؤسسات الاقتصادية لتحليل وضعيتها المالية للوقوف على مركزها المالي المساعدة على ترشيد مختلف قراراتها الاستثمارية والتمويلية لمختلف أنشطتها واستثماراتها، زادت أهمية استخدام التحليل المالي بمختلف أساليبه لترشيد قرارها، ومن هذا المنطلق تظهر إشكالية هذه الدراسة في التساؤل التالي: "ما مدى مساهمة أساليب التحليل المالي في ترشيد القرارات للمؤسسات الاقتصادية بصفة عامة؟ وللمؤسسة الوطنية للدهن *وحدة الأخضرية* بصفة خاصة؟"

3- الأسئلة الفرعية:

على ضوء هذا التساؤل الرئيسي يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أساليب التحليل المالي؟
- ماهي أهمية استخدام أساليب التحليل المالي في ترشيد القرارات؟
- ما هي الأساليب التي تعتمد عليها المؤسسة الوطنية للدهن * وحدة الأخضرية* في الوقوف على وضعيتها المالية وترشيد قراراتها؟

4-فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة يمكن طرح الفرضيات التالية:

- تتمثل أساليب التحليل المالي في مختلف النسب والمؤشرات المالية والأساليب الإحصائية والرياضية؛
- تشمل أساليب التحليل المالي تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة خلال مدة زمنية للوقوف على مركزها المالي وقدرتها على الاستمرارية ما يساهم في ترشيد قراراتها الاستثمارية والتمويلية؛
- تعتمد المؤسسة الوطنية للدهن على مجموعة من الأساليب التحليلية لتشخيص وضعيتها المالية سواء المؤشرات والنسب المالية أو الإحصائية والرياضية.

5-مبررات اختيار موضوع الدراسة:

يعود اختيار هذا الموضوع إلى جملة من المبررات منها:

- علاقة هذا الموضوع له بمجال تخصصنا؛
- الرغبة في دراسة الموضوع نظرا للأهمية التي يحظى بها في عملية اتخاذ القرار من خلال تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية بالاعتماد على قوائمها المالية؛
- الرغبة في توسيع مجال الدراسة لتشمل الأساليب الحديثة المعتمدة في التحليل المالي وتبيان كيف تساهم في ترشيد القرارات؛

مقدمة

- الأهمية التي يحظى بها موضوع التحليل المالي في معرفة المركز المالي للمؤسسة وإظهار مدى قدرتها على الاستمرارية خاصة في ظل التطورات الاقتصادية الحالية وما نتج عنها من اشتداد حدة المنافسة؛
- مكانة الأساليب الإحصائية والرياضة في إظهار المركز المالي للمؤسسة وعلاقة ذلك بتحسين قرارات مستخدمى القوائم المالية.

6- أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال المكانة التي يحظى بها التحليل المالي في معرفة المركز المالي للمؤسسة بتشخيص وضعيتها المالية بالاعتماد على مختلف القوائم المالية، فهذه الأخيرة تعتبر قاعدة معلوماتية لمختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة سواء كانوا (ملاكاً أو مقرضين أو مسؤولين أو مستثمرين وما إلى ذلك)، حيث تتنوع الأساليب التي يقوم عليها التحليل المالي بين الأساليب التقليدية وعلى رأسها النسب والمؤشرات المالية وتحليل جدول تدفقات الخزينة، والأساليب الحديثة القائمة على الأساليب الإحصائية والرياضة ومقارنتها مع السنوات السابقة، ما يساعد متخذي القرار على الوقوف على القدرات التمويلية والاستثمارية للمؤسسة خلال تلك الفترة وبالتالي المساهمة في توجيه قراراتهم وترشيدها.

7- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها ما يلي:

- عرض أهم الأساليب المستعملة في التحليل المالي وتوضيح كيفية استخدامها لاتخاذ القرارات؛
- الوقوف على مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومنها المؤسسة محل الدراسة على اتباع الأساليب الحديثة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة؛
- إظهار مكانة أساليب التحليل المالي على اختلافها في إظهار المركز المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على الاستمرارية؛
- تبيان دور التحليل المالي في توجيه وترشيد قرارات مستخدمى القوائم المالية بناء على تحديد نقاط الضعف والقوة في نشاط المؤسسة؛
- تبيان كيفية اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية بناء على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة ومقارنتها بالسنوات السابقة لها؛
- التعرف على مختلف الأساليب التي تعتمد عليها المؤسسة الوطنية للدهن في تحليل وضعيتها المالية ومدى أهميتها في ترشيد قرارات مستخدمى القوائم المالية؛
- التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للدهن باستعمال مختلف أساليب التحليل المالي.

8- حدود الدراسة:

تتمثل الحدود التي أجريت في إطارها هذه الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** أجريت هذه دراسة في المؤسسة الوطنية للدهن بمدينة الأخضرية لولاية البويرة من أجل إبراز مدى مساهمة أساليب التحليل المالي في اتخاذ القرارات؛
 - **الحدود الزمانية:** تمثلت في تحليل الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة باستعمال أساليب التحليل المالي التقليدية والحديثة خلال الفترة الممتدة بين (2020-2021-2022).
- 9- منهج الدراسة والأدوات المستعملة:**

بغرض معالجة مختلف جوانب بحثنا والإجابة على الإشكالية الرئيسية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، فقد تم استعمال المنهج الوصفي في الجانب النظري، وهذا من أجل توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بهذه الدراسة، بينما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن *فرع الأخضرية*، من أجل إسقاط ما تناوله الجانب النظري على أرض الواقع بتشخيص الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة من خلال مجموعة من الأساليب التقليدية والحديثة وإظهار مكانتها في ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية.

أما فيما يخص الأدوات المستخدمة في الدراسة فقد تم الاعتماد في الجانب النظري على مختلف الكتب والأطروحات والرسائل والمقالات وغيرها في مجال موضوعها، بالإضافة إلى الاطلاع على الدراسات السابقة من رسالات ماجستير وأطروحات دكتوراه وكذا المجلات، وكذا الاعتماد على كل من القوائم المالية للمؤسسة وجدول حسابات النتائج وتحليلها لمعرفة المركز المالي الحقيقي لها.

10- هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على جملة التساؤلات المطروحة ومعالجة موضوع الدراسة، تم تقسيم هذه الأخيرة إلى فصلين نظري وتطبيقي تسبقهما مقدمة وتليهما خاتمة، وذلك وفقا للشكل التالي:

- **مقدمة:** وقد تضمنت إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية وفرضياتها بالإضافة إلى أهمية الموضوع والهدف من الدراسة والمنهج المتبع، والأدوات المستعملة وكذا هيكل الدراسة؛
- **الفصل الأول** تم التطرق فيه إلى الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات، قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تمثل المبحث الأول في عرض الدراسات السابقة، أما المبحث الثاني فتمثل في إبراز أساليب التحليل المالي التقليدية والحديثة، أما المبحث الثالث فتم عرض فيه أهمية اتخاذ القرار باستخدام أساليب التحليل المالي؛
- **الفصل الثاني:** تناول هذا الفصل دراسة تطبيقية لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة موضوع الدراسة (المؤسسة الوطنية للدهن -الأخضرية)، حيث تم في المبحث الأول تقديم البطاقة الفنية للمؤسسة الوطنية للدهن، بينما عرضنا في المبحث الثاني استخدام النسب والمؤشرات المالية في

مقدمة

اتخاذ القرار، أما المبحث الثالث فقد ركزنا فيها على الأساليب الأخرى للتحليل المالي المستخدمة في اتخاذ القرار؛

- **الخاتمة:** وقد جاء فيها حوصلة للموضوع، ونتائج اختبار الفرضيات، وأهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسة، بالإضافة إلى تقديم توصيات واقتراحات وكذا آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري لأساليب التحليل المالي

وترشيد القرارات

الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات

تمهيد:

مع تطور حجم المؤسسات وزيادة أنشطتها أصبح الاهتمام بضمان التسيير الفعال لها من أولوياتها خاصة في ظل اشتداد المنافسة، وهذا لا يتأتى إلا من خلال تخطيط أدائها ومراقبته، ويعتبر التحليل المالي من الأساليب التي تساهم في توفير صورة دقيقة عن وضعها المالي وتلبية احتياجات الأطراف المعنية والكشف عن مدى نجاح وكفاءة سياساتها المالية المتبعة، حيث يحتاج متخذو القرارات إلى توفر معلومات صادقة وموثوقة عن النشاط المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وهو ما تحاول مختلف أساليب التحليل المالي توفيره، فلا يمكن أن تكون هذه القرارات رشيدة وأكثر فعالية إلا إذا تم اتخاذها بناء على فهم واضح للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة، فالتحليل المالي بمختلف أساليبه التقليدية والحديثة يساهم في توفير هذه المعلومات وتحليلها بما يخدم مصلحة متخذي القرارات.

وانطلاقاً من ذلك تم تقسيم هذا الفصل وفقاً لما يلي:

-المبحث الأول: الدراسات السابقة والقيمة المضافة؛

-المبحث الثاني: أساليب التحليل المالي؛

-المبحث الثالث: أهمية اتخاذ القرار باستخدام أساليب التحليل المالي.

الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات

المبحث الأول: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

بعد عملية المسح المكتبي والالكتروني الذي قمنا به، وبعد اطلعنا على مجموعة من الدراسات السابقة سواء باللغة العربية أو باللغات الأجنبية والتي تناولت مواضيع مشابهة لموضوع دراستنا المعنون ب: "مساهمة أساليب التحليل المالي في ترشيد القرارات"، فإننا من خلال هذا الفصل سنقوم بعرض هذه الدراسات السابقة، ومن ثم مقارنتها مع دراستنا الحالية، وصولاً في المطالب الأخير لعرض القيمة المضافة للدراسة الحالية ومدى تميزها عن تلك الدراسات.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى دراسات عربية ودراسات أجنبية كالآتي:

أولاً-الدراسات العربية:

يمكن تلخيص الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع دراستنا في الدراسات الآتي ذكرها:

1-دراسة ليديا فلاح (2021/2020) تحت عنوان: "استخدام أدوات التحليل المالي، في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية والتنبؤ بفسلها المالي"، هي عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث، جامعة برج بوعرييج.

عالجت هذه الدراسة إشكالية مفادها: إلى أي مدى يمكن لعينة منتقاة من النسب المالية أن تساهم في تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟ ومدى صلاحيتها في بناء نموذج للتنبؤ بالفشل المالي؟ ولمعالجة هذه الإشكالية اعتمدت هذه الدراسة على المزج بين المنهج الوصفي والتجريبي، وذلك باستعمال المنهج الوصفي النظري والتجريبي بغرض جمع البيانات وتحليلها.

فقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كيفية استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، ومن ثم استخدامها في بناء نموذج يساعد في التنبؤ بخطر الفشل المالي، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هي أن عملية تقييم الوضعية المالية تساعد على فهم البيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية، وتحليلها بطريقة تمكن من الحكم على الوضع المالي ومستوى نشاطها ومدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة مع كشف الاختلالات التي تؤثر على استقرار واستمرار المؤسسة.

2-دراسة بحري على(2019/2018) المعنونة ب: "التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة المسيلة.

الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات

عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية: "ما مدى مساهمة التحليل المالي في اتخاذ القرارات لدى المؤسسات الاقتصادية في العينة المدروسة؟"، ولمعالجة هذه الإشكالية تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، عن طريق تصميم استبيان مطروح على عينة مكونة من مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بالمنطقة الصناعية برج بوعرييج.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيف يساهم التحليل المالي في ترشيد القرارات في المؤسسات الاقتصادية باعتباره من الأساليب العلمية التي يكثر استخدامه في الإدارة المالية، وذلك بالوقوف على تقييم الوضعية المالية للمؤسسات من جميع جوانبها، ومن بين النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة هو أن التحليل المالي هو أداة أساسية في اتخاذ وصنع القرارات المالية، فهو يسمح بالتنبؤ المالي وبناء الخطط المستقبلية.

3-دراسة شعشوع احمد (2020/ 2021) بعنوان: "دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار"، عبارة عن أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (LMD) في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي ميلة.

عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية: هل للتحليل المالي دور في اتخاذ قرارات الاستثمار في مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف خلال الفترة (2000/2018)؟، وهذا من خلال تحليل البيانات واستخدام الطرق الإحصائية بحيث تم اختبار برنامج (SPSS) في الجانب التطبيقي.

وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التحليل المالي باستخدام أدواته المختلفة في اتخاذ قرارات الاستثمار، ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة هي أن التحليل المالي عبارة عن أداة فعالة لكشف وتشخيص وضعية المالية للمؤسسات.

ثانيا-الدراسات الأجنبية:

تتلخص الدراسات السابقة التي اطلعنا عليها ذات العلاقة بموضوع فيما يلي:

1.Study HABIMANA THEOGENE, TOMMULEGI,NIYOMPANO HOSEE (2017): **THE CONTRIBUTION OF FINANCIAL RATIOS ANALYSIS ON EFFECTIVE DECISION MAKING IN COMMERCIAL BANKS**, international Journal of Management and Applied Science, VOLUME-3,ISSUE-6.

عالجت هذه الدراسة كيفية مساهمة تحليل النسب المالية في اتخاذ القرارات الفعالة في البنوك التجارية. وذلك باستخدام المنهج الوصفي والأساليب الكمية والنوعية، وهذا من خلال اخذ عينه من 139 موظف من البنك، استخدمت هذه الدراسة تقنية اخذ العينات العشوائية، وعالجت موضوع دراستها من خلال تحليل الانحدار لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية (SPSS).

الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات

وكما هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مساهمة تحليل النسب السيولة ونسب الكفاءة ونسب الربحية على اتخاذ القرار وقياس مدى تأثير تحليل نسبة جودة الأصول في اتخاذ القرار في البنك الكويتي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هي أن نسب الربحية ونسب جودة الأصول تعد من مؤشرات الأداء الجيد للبنك الكويت.

2. Study Talal A. AL- Kassar, Mourad Kouachi, Ammar Nasruldeen Mohammed Sheet (2016), "the role of financial analysis in evaluating the performance of industrial enterprises to predict financial failure", Revue Des Sciences Humaines, Volume 27, N° 1.

عالجت هذه الدراسة دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الصناعية في التنبؤ بالفشل المالي باستخدام المنهج الاستقرائي، يعتمد على البيانات والمعلومات المتوفرة حول المشكلة المراد دراستها، وكذلك على الأساليب الإحصائية وذلك بأخذ عينة من مؤسسات القطاع الصناعي العاملة في الأردن وتحليل بياناتها المالية.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي للمنشأة من خلال استخدام النسب المالية كما ونوعاً، وبناء نموذج مكون من النسب المالية الذي يعبر عن مدى أهميتها في التنبؤ بتعثر المؤسسة الصناعية، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي التعثر المالي قبل وقوعه، ومن أهم نتائج التي توصلت إليها الدراسة التوصل إلى أربعة نسب مالية تفسر وتتنبأ بالأداء المالي بشكل منفرد، وهي نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول ونسبة المدينين إلى المبيعات، ونسبة صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى المطلوبات المتداولة، ونسبة القيمة السوقية لرأس المال إلى القيمة الدفترية لإجمالي الديون بحيث كانت هذه الأخيرة لها قدرة تفسيرية 100%، وتم بناء نموذج من معادلتين و استطاع هذا نموذج من إعادة تصنيف الشركات الناجحة و المتعثرة بدقة تامة و بنسبة 100%.

3. Study (Omar A.A. Jawabreh, rami Muneer Mahmoud, Ehab Alshatnawi, Emran Al Momani (2017), Using FINANCIAL ANALYSIS METHODS IN THE HOTEL SECTOR FOR THE PURPOSES OF PLANNING AND MONITORING CASE STUDY AL ZAITONAI HETEL, INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMICS AND FINANCIAL

Volume 7, N° 4

عالجت هذه الدراسة كيفية استخدام أساليب التحليل المالي في القطاع الفندقي لأغراض التخطيط والمراقبة، بحيث تم الاعتماد في هذه الدراسة عينة من الفنادق المرخصة في المملكة الأردنية والبالغ عددها 250 فندق باستخدام أساليب التحليل المالي.

لقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المتحكمة في عائدات ومصروفات الفندق وتأثيرها على الربحية، وبيان دور الأساليب التحليلية المحاسبية المناسبة في زيادة كفاءة التخطيط ومراقبة

الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات

النشاط الفندقي، ومن بين النتائج المهمة التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن أساليب وأدوات التحليل المالي المستخدمة في القطاع الفندقي تساعد على ترشيد القرارات، ومراقبة التكاليف واستخراج الانحرافات وأسبابها واتخاذ الخطوات العلاجية المناسبة وإعداد الخطة العلاجية ومتابعتها.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

يركز هذا المطلب على مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة من خلال ذكر أهم جوانبها أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة المذكورة سابقا.

أولا -المقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات باللغة العربية

يمكن تلخيص المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة العربية في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة باللغة العربية

المقارنة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
دراسة ليديا فلاح	-تشابه هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في كيفية استخدام أساليب التحليل المالي للوقوف على الوضعية المالية للمؤسسة؛ -تتفق هذه الدراسة مع دراستنا الحالية من حيث طبيعة المؤسسة محل إجراء الدراسة الميدانية وهي مؤسسة اقتصادية. -توصلنا كلتا الدراستين إلى أهمية التحليل المالي في تحديد المركز المالي للمؤسسة ومدى تحقيقها للتوازن المالي.	- تركز أهم نقاط الاختلاف بين هذه الدراسة ودراستنا الحالية في المتغير التابع وهو تقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية وتنبؤ فشلها المالي، ففي هذه الدراسة قاموا باستخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية للتنبؤ بفشلها المالي، أما في دراستنا الحالية تم تحديد مساهمة أساليب التحليل المالي التقليدية والحديثة في ترشيد القرارات. -هناك فرق من ناحية الهدف المبتغى تحقيقه، فدراستنا الحالية تهدف إلى تبيان مساهمة أساليب التحليل المالي في ترشيد القرارات، أما الدراسة السابقة هدفت إلى إبراز كيف تستخدم أدوات التحليل المالي في اختبار فعاليتها في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة واستخدامها في بناء نموذج يساعد في التنبؤ بخطر الفشل المالي. -تختلف الدراستين من حيث المنهج المتبع فهذه الدراسة اعتمدت على المنهج الوصفي التجريبي بينما اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي؛ -ركزت هذه الدراسة على مجموعة من النسب المالية للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات بينما ركزنا في دراستنا على التنوع بين الأساليب التقليدية والحديثة وإظهار دورها في ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية.

الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات

<p>-تتركز أهم نقاط الاختلاف بين هذه الدراسة ودراستنا الحالية في المتغير التابع وهو التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات، في هذه الدراسة تم استخدام التحليل المالي كوسيلة لاتخاذ القرار، أما في دراستنا الحالية تم تحديد كيف تساهم أساليب التحليل المالي التقليدية والحديثة في ترشيد القرارات.</p> <p>- هناك فرق من ناحية الهدف المبتغى تحقيقه فدراستنا الحالية تهدف إلى تبيان مساهمة أساليب التحليل المالي التقليدية والحديثة في ترشيد القرارات، أما الدراسة السابقة هدفت إلى معرفة استخدامات التحليل المالي في ترشيد القرارات؛</p> <p>-تختلف الدراسة في طريقة جمع المعلومات فهذه الدراسة اعتمدت على الاستبيان كوسيلة لجمع المعلومات من خلال عينة مكونة من 35 مؤسسة اقتصادية بولاية برج بوعريرج وتحليل النتائج باستخدام برنامج spss، بينما اعتمدنا في دراستنا على تحليل القوائم المالية لثلاثة سنوات باستعمال مختلف أساليب التحليل المالي.</p>	<p>-تتفق الدراستين على المنهج المعتمد وهو المنهج الوصفي التحليلي.</p> <p>- تتفق هذه الدراسة مع دراستنا الحالية من حيث طبيعة المؤسسة محل إجراء الدراسة الميدانية وهي مؤسسة اقتصادية.</p> <p>- تتشابه الدراستين في التركيز على التحليل المالي كوسيلة لاتخاذ القرار؛</p> <p>-توصلنا كلتا الدراستين إلى أن التحليل المالي أداة لصنع القرارات المالية كونه يسمح بالتنبؤ المالي.</p>	<p>دراسة بحري علي</p>
<p>-تتركز أهم نقاط الاختلاف بين هذه الدراسة ودراستنا الحالية في المتغير التابع وهو تقييم أداء المؤسسة الصناعية في التنبؤ بفشلها المالي، ففي هذه الدراسة تم استخدام دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار، أما في دراستنا الحالية تم تحديد مساهمة أساليب التحليل المالي في ترشيد مختلف القرارات.</p> <p>- هناك فرق من ناحية الهدف المبتغى تحقيقه فدراستنا الحالية تهدف إلى تبيان مساهمة أساليب التحليل المالي في ترشيد القرار، أما الدراسة السابقة هدفت إلى معرفة ما هو دور التحليل المالي باستخدام أدواته المختلفة في اتخاذ قرارات الاستثمار في المؤسسات.</p> <p>- تختلف الدراسة في طريقة جمع المعلومات فهذه الدراسة اعتمدت على الاستبيان كوسيلة لجمع المعلومات وتحليل النتائج باستخدام برنامج spss، بينما اعتمدنا في دراستنا على تحليل القوائم المالية لثلاثة سنوات باستعمال مختلف أساليب التحليل المالي.</p>	<p>- تتفق هذه الدراسة مع دراستنا الحالية من حيث طبيعة المؤسسة محل إجراء الدراسة الميدانية وهي مؤسسة اقتصادية.</p> <p>-تتفق الدراستين على المنهج المعتمد وهو المنهج الوصفي التحليلي.</p> <p>- الدراسة السابقة ودراستنا الحالية توصلتا إلى أن التحليل المالي عبارة عن أداة فعالة لكشف وتحليل وضعية المؤسسات كما يلعب دور هام في ترشيد قراراتها.</p>	<p>دراسة شعشوع أحمد</p>

المصدر: من إعداد الطالبتين

ثانيا-المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات باللغة الأجنبية:

يمكن تلخيص المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات باللغة الأجنبية من خلال الجدول التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات

جدول رقم (02): مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

المقارنة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
دراسة HABIMAN ATHEOGE NE (2017)	- تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في إظهار دور التحليل المالي في اتخاذ القرار. - تتفق الدراستين على المنهج المعتمد وهو المنهج الوصفي التحليلي.	- تركز أهم نقاط الاختلاف بين هذه الدراسة ودراستنا الحالية في الهدف بحيث ركزت دراستنا على مساهمة أساليب تحليل المالي التقليدية والحديثة في اتخاذ القرارات، أما في الدراسة السابقة هدفت إلى معرفة مدى مساهمة تحليل نسب السيولة ونسب الكفاءة ونسب الربحية على اتخاذ القرارات؛ - تختلف الدراستين من طبيعة الدراسة فهذه الدراسة ركزت على البنوك التجارية بينما ركزنا في دراستنا الحالية على دراسة حالة في مؤسسة اقتصادية؛ - تختلف الدراسة في طريقة جمع المعلومات فهذه الدراسة اعتمدت على الاستبيان كوسيلة لجمع المعلومات وتحليل النتائج باستخدام برنامج SPSS لعينة مكونة من 139 موظف في البنوك التجارية بينما اعتمدنا في دراستنا على تحليل القوائم المالية لثلاثة سنوات باستعمال مختلف أساليب التحليل المالي؛ - خلف الدراستين من حيث النتائج المتوصل إليها فهذه الدراسة توصلت إلى أن نسب السيولة والكفاءة تعدان من مؤشرات الأداء الجيد للبنك الكويتي، بينما توصلنا في دراستنا إلى أن الأساليب الحديثة للتحليل المالي أكثر دقة في تحليل وضعية المؤسسة مقارنة بالأساليب التقليدية.
دراسة Talal A. AL- Kassar (2016)	- تتشابه الدراستين في معالجة المتغير المستقل التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية؛ - تتشابه الدراستين في المؤسسة محل الدراسة فكلتا الدراستين أجريت الدراسة في مؤسسة اقتصادية.	- تختلف الدراستين على المنهج المعتمد حيث تستعمل الدراسة على المنهج الاستقرائي، أما دراستنا على المنهج الوصفي. - تركز أهم نقاط الاختلاف بين هذه الدراسة ودراستنا الحالية في المتغير التابع وهو تقييم أداء المؤسسة الصناعية في التنبؤ بالفشل المالي بالنسبة لهذه الدراسة، حيث تم استخدام دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الصناعية في التنبؤ بالفشل المالي، أما في دراستنا الحالية تم تحديد مساهمة أساليب التحليل المالي التقليدية والحديثة في ترشيد القرارات. - تختلف الدراستين من حيث الأسلوب المتبع في المعالجة فهذه الدراسة اعتمدت على الأسلوب

الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات

<p>الاحصائي في جمع المعلومات، بينما اعتمدت هذه الدراسة على القوائم المالية محل الدراسة في جمع المعلومات وتحليلها بمختلف أساليب التحليل المالي. -تختلف الدراسات من حيث النتائج المتوصل إليها فهذه الدراسة توصلت إلى أن في المؤسسة محل الدراسة توجد 4 نسب تتبأ بالفشل المالي، بينما توصلنا في دراستنا إلى أن مختلف أساليب التحليل المالي تساهم في ترشيد القرارات وخاصة الحديثة منها.</p>		
<p>-ترتكز أهم نقاط الاختلاف بين هذه الدراسة ودراستنا الحالية في المتغير التابع فهذه الدراسة ركزت على أغراض التخطيط والمراقبة، باستخدام أساليب التحليل المالي في القطاع الفندقي لأغراض التخطيط، أما في دراستنا أساليب التحليل في ترشيد القرارات؛ -تختلف الدراسات من حيث البيئة التي أجريت فيها الدراسة فهذه الدراسة أجرت الدراسة التطبيقية في القطاع الفندقي بينما أجرينا الدراسة التطبيقية في دراستنا هذه في المؤسسة الاقتصادية؛</p>	<p>-تشابه هاتين الدراستين في معالجة التحليل المالي كمتغير مستقل؛ -تشابه الدراستين من حيث أهم النتائج المتوصل إليها وهي أن أساليب التحليل المالي تساهم في ترشيد القرارات.</p>	<p>التحليل دراسة Omar A.A. Jawabreh</p>

المصدر: من إعداد الطالبين

المطلب الثالث: القيمة المضافة للدراسة الحالية

تتميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة في تركيزها على مختلف أساليب التحليل المالية التقليدية والحديثة في ترشيد القرارات، وذلك من خلال معرفة المركز المالي الحقيقي لها وكذا توازنها المالي، وذلك من خلال إجراء الدراسة التطبيقية في إحدى المؤسسات الاقتصادية خلال الفترة الزمنية 2020-2021-2022، وذلك من خلال ترجمة المعطيات الموجودة في القوائم المالية باستخدام أهم الأساليب التقليدية ممثلة في النسب ومؤشرات التوازن المالي وتحليل جدول تدفقات الخزينة وجدول حسابات النتائج، وكذا حساب الأرصدة الوسيطة لإظهار دورها في ترشيد القرارات المالية والاستثمارية.

كما تتميز دراستنا هذه بتركيزها على الأساليب الحديثة لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة والتنبؤ بقدرتها على الاستمرارية، فهذه الأساليب تركز بصفة أساسية على الطرق الإحصائية والكمية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة على اعتبارها قاعدة معلوماتية لمختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة من مستثمرين ومساهمين ومسيرين وموردين وغيرهم، فهؤلاء بحاجة ماسة إلى معلومات دقيقة حول الوضعية المالية للمؤسسة ومركزها المالي من أجل اتخاذ قراراتهم المختلفة من استثمار وتمويل وغيرهما.

الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات

ومن أبرز الأساليب الحديثة التي اعتمدنا عليها في دراستنا طريقة سنة الأساس التي اعتمدنا فيها على سنة 2020 كسنة أساس وملاحظة أهم التغيرات التي تحدث على أهم العناصر الأساسية للميزانية المالية وجدول حسابات النتائج من أصول جارية وغير جارية وقيم جاهزة والنقدية ومن إنتاج السنة المالية واستهلاكها والقيمة المضافة لها والنتيجة العملياتية والنتيجة المالية والصافية، كما اعتمدنا على طريقة الانحدار الخطي البسيط وذلك من أجل الوقوف على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، باعتبار الأساليب الحديثة أكثر دقة وموضوعية من الأساليب التقليدية ما يساعد على أخذ قرارات تمويلية واستثمارية أكثر فعالية.

الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات

المبحث الثاني: أساليب التحليل المالي

يقوم التحليل المالي على تقدير الوضعية المالية للمؤسسة خلال سنة مالية بالاعتماد على فحص القوائم المالية، باستعمال مجموعة من الأساليب التي تعمل على توضيح المركز المالي للمؤسسة، سواء عن طرق النسب المالية التي تظهر العلاقة بين متغيرين من عناصر القوائم المالية، أو المؤشرات المالية التي تظهر التوازن المالي للمؤسسة، أو حتى من خلال الاعتماد على الأساليب الحديثة التي تقوم على مجموعة من الأساليب الرياضية والإحصائية، وهذا ما سنقوم بعرضه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: النسب المالية وأنواعها

تقوم النسب المالية بقياس وتحليل الأثر المالي المرتبط بنشاط المؤسسة، حيث تقوم بعرض العلاقة بين متغيرين من متغيرات القوائم المالية بغرض تحديد المركز المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة تقدر بسنة مالية.

أولاً-تعريف النسب المالية:

تعتبر النسب المالية من أدوات التحليل المالي القديمة، بحيث يرجع تاريخ استخدامها إلى منتصف القرن التاسع عشر، وتركز النسب المالية على مقارنة العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية بهدف تحديد المركز المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.¹

كما يمكن تعريفها على أنها "العلاقة بين مفردتين أو أكثر من مفردات القوائم المالية، ويعتمد المحلل المالي على تفسير معنى تلك العلاقة النسبية من خلال مقارنتها مع نسب معيارية أو نمطية المعروفة في مجال التحليل المالي، أو مقارنتها مع النسب السائدة في الصناعة أو التجارة التي تنتمي إليها الوحدة التي يتم تحليل قوائمها المالية".² ويتضح من هذا التعريف بأنها مقارنة رقمين مع بعضهما البعض واستخدام نسبة أو معيار معين كمقياس للمقارنة ويمكن استخدام نتائج المقارنة لفهم موقف معين بشكل أفضل

ويتعريف آخر فإن النسب المالية هي: "علاقات بين القيم المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين في وقت محدد"³، يتضح من هذا التعريف بأن النسب المالية تقوم مقارنة بين القيم المحاسبية الواردة في القوائم المالية بغرض معرفة المركز المالي الحقيقي للمؤسسة.

¹ - منير شاكر محمد، اسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005 ص52.

² - محمد عباس البدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، ص355.

³ - عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية، 2008، ص73.

الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيده القرارات

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف شامل للنسب المالية على أنها: "مجموعة من الأدوات المالية المستخدمة لتقييم وتحليل أداء الشركات، من خلال مقارنة الأرقام المالية المختلفة ببعضها البعض حيث توفر رؤية شاملة للحالة المالية للشركة".

ثانياً: أنواع النسب المالية

توجد العديد من التقسيمات للنسب المستعملة في قياس أداء المؤسسة، حيث سنركز هنا على النسب المالية الأكثر شيوعاً والتي تستخدم في تحليل الوضع المالي للمؤسسة.

1-نسب السيولة:

تعرف نسب السيولة بأنها: "النسب التي تهتم بتقييم الأداء وذلك من خلال مدى قدرة الإدارة على الوفاء بتسديد ديون المؤسسة في تاريخ استحقاقها، أي تقييم الأداء حسب القدرة على السداد".¹

ومن أبرز نسب السيولة نذكر:

1-1-نسبة التداول:

تظهر هذه النسبة قدرة الشركة على الوفاء بالقروض قصيرة الأجل، من خلال تحويل أصولها الى سيولة نقدية خلال مده زمنية تتوافق مع أجل القروض، ويتم حسابها كما يلي:²

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

1-2-نسب السيولة السريعة:

تبين مدى قدرة المؤسسة في تلبية التزاماتها بالأصول المتداولة، وقيمة هذه النسبة تتراوح بين 30% كحد أدنى و50% كحد أقصى، ففي حالة كانت مرتفعة فإنها تشير إلى الحالة جيدة وإمكانيات السداد بدون صعوبات، وتحسب كما يلي:³

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة-المخزونات}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

¹- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص65.

²- محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 ص 158.

³ - مراد مسعود سعداوي، فتحة مختاري، محمد لخضر بوسماحة، "مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الأغواط، مجلة المعيار، المجلد 11، العدد 4، جامعة المدية، الجزائر، 2020، ص 44.

الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات

1-3 نسبة السيولة الجاهزة:

تعتبر هذه النسبة أكثر أهمية من النسبتين السابقتين، وتعد مؤشرا لسيولة المؤسسة¹، حيث تظهر هذه النسبة مقدار النقد الموجود بحوزة المؤسسة في فترة زمنية معينة لتغطية التزاماتها قصيرة الأجل دون اعتبار الذمم أو المخزون، وبناء عليه توضح للمؤسسة ما إذا كان يجب عليها تحصيل جزء من الديون، أم هي مجبرة على تنازل على جزء من المخزون حتى تتمكن من مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، وتتراوح حدود هذه النسبة بين 0.2 و 0.3² ويتم حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{النقدية}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

2-نسب الربحية:

تعد الربحية أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها الشركة لضمان بقائها واستمراريتها، وهي العلاقة بين الأرباح التي توصلت إليها المؤسسة والاستثمارات التي كانت سبب في الوصول هذه الأرباح، ولذلك فإن الربحية تقيس مدى نجاح عمليات التشغيل في المؤسسة لفترة زمنية معينة، وقدرة الشركة على إدارة الموارد المتاحة لها لتحقيق أكبر العوائد، بالإضافة إلى قدرة المؤسسة على الاستمرار والازدهار.³

كما تقيس هذه الأخيرة كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الأرباح من المبيعات والأصول وحقوق المالكين وبالتالي تعد نسب الربحية محور اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين، فالمستثمرين يبحثون عن الفرص الربحية لاستثمار أموالهم، في حين تساعد الإدارة على تقييم سياساتها بنجاح، ومن أهم نسب الربحية نذكر:⁴

2-1-نسبة صافي الربح على الأصول:

هذه النسبة تعبر عن كفاءة المؤسسة في استخدام أصول المؤسسة لتحقيق الربح، وعلاوة عن ذلك فإن هذه النسبة تدل على زيادة كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها، ويتم حسابها كما يلي:

$$\text{صافي الربح على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الأصول}}$$

¹-محمد مطر، التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2000، ص56.

²-مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص38.

³-وليد محمد الشباني، مبادئ المحاسبة والتقارير المالي، دار الكبيعان للنشر، السعودية، 2014، ص631.

⁴-محمد عقل مفلح، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي لنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص327.

الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات

2-2- نسبة صافي الربح على المبيعات:

تعبر هذه النسبة عن صافي الربح الذي حققته المؤسسة عن كل دينار من المبيعات، حيث تعبر عن النسبة التي حققتها المبيعات من الأرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وجميع المصروفات الإدارية ومصاريف

التمويل ونحوها، وتحسب وفق العلاقة التالية: **صافي الربح على المبيعات** = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}}$

2-3- نسبة العائد على حقوق الملكية:

وهذه النسبة تعبر عن عائد استثمارات الملاك في الشركة، وتعتبر من أهم مؤشرات الربحية المستخدمة حيث يمكن للملاك اتخاذ قراراتهم بالاستمرارية في النشاط أو أن يقوموا بتحويل الأموال الي استثمارات أخرى بهدف تحقيق أرباح أخرى، وتحسب بالعلاقة التالية:

العائد على حقوق الملكية: $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{الأموال الخاصة}}$

3- نسب التمويل:

هذه النسب تمكننا من دراسة وتحليل النسب التمويلية وذلك باكتشاف كيف ساهم كل مصدر تمويلي في تمويل أصول المؤسسة بشكل عام والأصول غير الجارية بشكل خاص، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

الجدول رقم (03): نسب التمويل

اسم النسبة	كيفية حسابها	التفسير المالي للمؤشر
التمويل الخاص	$100 \times \frac{\text{أموال خاصة}}{\text{أصول غير جارية}}$	توضح هذه النسبة مدى تغطية الأصول غير الجارية من خلال الأموال الخاصة،
الرفع المالي	$100 \times \frac{\text{أموال خاصة}}{\text{مجموع ديون}}$	تستخدم هذه النسبة لمقارنة أموال المؤسسة بالأموال المقترضة من الغير بمختلف آجالها، حيث تظهر أهمية إجمالي الديون الأجنبية من الغير بالنسبة لأموال المؤسسة الخاصة.
القدرة على الوفاء	$100 \times \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع ديون}}$	كلما انخفضت هذه النسبة زاد الضمان لديون الآخرين مما يزيد من احتمالية الحصول على ديون إضافية عند الطلب ويفضل أن تكون قيمة هذه النسبة تساوي أو أكبر 200%.

المصدر: يزيد تفررت، استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير BCR بولاية سطيف، مجلة البحوث العدد 11، الجزء الثاني، جامعة أم بواقي، الجزائر، 2014، ص ص 127-128.

الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات

المطلب الثاني: المؤشرات المالية وطرق حسابها.

يعتمد المحلل المالي على مجموعة من المؤشرات المالية لتقييم توازن المؤسسة، تتمثل هذه المؤشرات في: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة.

أولاً-رأس المال العامل:

هو فائض رؤوس الأموال الجماعية التي توجه لتمويل الأصول الجارية بهدف مساعدة المؤسسة على مواجهة المشاكل التي تحدث في دورة الاستغلال.

1-تعريف رأس المال العامل:

يعرف على أنه: " على أنه فائض المخزونات والقيم القابلة للتحقق والمتاحة على القيم المستحقة الدفع في المدى القصير".¹

كما يعرف بأنه: "ذلك الجزء من الأموال الدائمة، المخصص لتمويل الأصول الثابتة (الأصول التي تتجاوز مدة حيازتها أكبر من سنة)".²

كما يعرف بأنه: "فائض الموارد الدائمة على الاحتياجات الدائمة، أي ما تبقى من الموارد الدائمة بعد تمويل الاحتياجات الدائمة، يستعمل هامش الأمان هذا لتمويل جزء من احتياجات التشغيل التي لا تغطيها الموارد المستحقة على المدى القصير".³

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف رأس المال العامل بأنه: "مؤشر مالي يستخدم للوقوف على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، حيث يظهر قدرة الشركة على تلبية التزاماتها المالية قصيرة الأجل".

2-طرق حساب رأس المال العامل:

بحيث توجد طريقتين لحساب رأس المال العامل سواء من أعلى الميزانية أو من أسفل الميزانية وفق ما يلي:⁴

¹-AGNES PAUMIER, *Etude cinétique de fonds de roulement*, journal de la société statistique de paris, tome 115,1974,p223.

² -Philippe Avère, jean Claude, *l'analyse des états financière*, institut national des techniques économiques et comptables, France, 2014, p50

³ – Liza SOUMER, Melissa HIRECHE, *Mesure de la performance financière de l'entreprise à travers les indicateurs financiers Cas de la Distribution de L'électricité et du Gaz de TIZI-OUZOU(SONELGAS)* Mémoire de fin d'études En vue d'obtention du diplôme de master en sciences financière et comptabilité, finance d'entreprise, universités mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, 2021-2022, p40.

⁴ -جعفر عبد النور، حدود استخدام أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2019-2020، ص20.

الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات

2-1- من أعلى الميزانية:

هو عبارة عن الفرق بين رأس المال الدائم والأصول الثابتة، وتكون صيغته حسابه كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{رأس المال الدائم} - \text{الأصول الثابتة.}$$

2-2- من أسفل الميزانية:

ويمكن حسابه أيضا من أسفل الميزانية لأنه يمثل هامش الأمان الذي يتكون من فائض الأصول المتداولة على الالتزامات قصيرة الأجل، ويحسب من أسفل الميزانية كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل.}$$

3- أنواع رأس المال العامل:

هناك عدة أنواع من رأس المال العامل وهي:¹

3-1- رأس المال العامل الصافي:

وهو الجزء من الأصول المتداولة الممولة بالأموال الدائمة، ويحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة.}$$

3-2 رأس المال العامل الخاص:

هو المبالغ التي خصصتها الشركة لتمويل جزء من الأصول المتداولة، بعد تمويل الأصول الغير جارية، ويحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة.}$$

3-3 رأس المال العامل الأجنبي:

يبين قيم الديون المالية الأجنبية في المنشأة، حيث لا يعتبر الديون بصورتها السلبية بل كموارد ضرورية لتعزيز نشاط الاستغلال، لهذا أصبح من الضروري إيجاد موارد مالية جديدة لتغطية النقص الموجود في الخزينة، وتحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الديون.}$$

¹- زبيدة سمروود، جمال الدين سحنون، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 6، العدد 3، الجزائر، 2020، ص 352-353.

الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل:

عندما لا تكون المؤسسة قادرة على تسديد ديونها المترتبة من النشاط عبر حقوقها لدى الغير ومخزوناتا تتولد احتياجات رأس المال العامل لتلبية الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال، مما يستلزم من المؤسسة البحث عن مصادر تمويل لهذا العجز.

1-تعريف احتياجات رأس المال العامل:

تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها: " الأموال الجماعية التي تحتاجها المؤسسة لسداد ديونها المستحقة في وقتها المحدد، ويعتبر جزء من الاحتياجات الأساسية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال والتي لم تغطى بواسطة الموارد المتاحة."¹

وتحسب بالعلاقة التالية:

(الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية).

2-حالات احتياج رأس المال العامل:

يأخذ احتياج رأس المال العامل ثلاثة حالات وهي:

- احتياج رأس المال العامل الموجب: تعبر هذه الحالة على عدم قدرة الشركة على تحويل أصولها المتداولة إلى نقد بحيث تكون غير كافية للوفاء بالديون قصيرة الأجل المتعاقد عليها، فهناك حاجة لتمويل الدورة التشغيلية؛
- احتياج رأس المال العامل السالب: في هذه الحالة تكون أصولها النقدية الحالية كافية للوفاء بالديون قصيرة الأجل وتولد الشركة موارد تمويلية من دورة التشغيل الخاصة بها؛
- احتياج رأس المال العامل المعدم: يعبر هذا الوضع عن توازن الشركة أي أن احتياجاتها تساوي مواردها.

ثالثا-الخزينة:

تؤدي الخزينة دور المتغير الذي يقوم بتعديل بين مستوى رأس المال العامل من جهة واحتياجات رأس المال العامل من جهة أخرى، وهي ناتجة عن اندماج دورتين للمؤسسة في آن واحد، دورة طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل.

¹-شعيب شنوف، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، النظام المحاسبي المالي SCF، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2016، ص 337.

الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات

1-تعريف الخزينة:

تعرف الخزينة بأنها عبارة عن: " إجمالي النقدية باستثناء السلفيات، ويستخدم رأس المال العامل الوظيفي لتمويل العجز في دورة الاستغلال وغيرها.¹"

2-حساب الخزينة:

تحسب الخزينة من خلال الفرق بين استخدامات الخزينة ومواردها، أو باستخدام المؤشرات المالية وفق ما يلي:

$$TN = \text{استخدامات الخزينة} - \text{موارد الخزينة.}$$

$$TN = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل.}$$

3-حالات الخزينة:

تأخذ الخزينة الحالات التالية:²

- **الخزينة الموجبة:** أي أن رأس المال العامل الإجمالي كاف لتمويل جميع الاحتياجات، بمعنى أن الموارد المستقرة قادرة على تغطية التثبيات واحتياجات رأس المال العامل؛
- **الخزينة السالبة:** أي أن رأس المال العامل غير كافي لتغطية احتياجات رأس المال العامل، وفي هذه الحالة يمكن أن تتعرض الشركة للإفلاس؛
- **الخزينة المعدومة:** رأس المال العامل يغطي كافة احتياجات رأس المال العامل لكن بدون بقاء فائض، فهذا يمكن أن يعرض المؤسسة لمشاكل عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات.

¹ - سعاد شجري معمر، مطبوعة في التسيير المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020/2019، ص 66.

² -ليديا فلاح، استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية والتنبؤ بفشلها المالي، أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، الطور الثالث، تخصص محاسبة ومالية مؤسسة، جامعة برج بوعرييج، 2021/2020، ص 19.

الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات

المطلب الثالث: الأساليب الحديثة للتحليل المالي

تعد الأساليب الكمية في التحليل المالي من الأدوات الحديثة التي تسهم في تحسين كفاءة تحليل البيانات المالية، من خلال تحقيق أفضل النتائج في أقصر وقت، وتمكين من التوسع في استخدام الحاسوب في هذا المجال، وتنقسم هذه الأساليب إلى قسمين رئيسيين وهما:

أولاً-الأساليب الإحصائية:

تعتمد هذه الأساليب على الأرقام والسلاسل الزمنية لمجموعة من البيانات والعديد من السنوات، حيث يستخدم في التحليل المالي المقارنة الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية لحساب العلاقة بين المؤشرات على مدار الزمن، ويفضل أن تكون فترة التحليل لا تزيد عن خمس سنوات لضمان دقة النتائج.¹

وللقيام بعملية التحليل وفق الأساليب الإحصائية هناك بعض الإجراءات الفنية يجب على المحلل إتباعها لتحقيق الهدف من التحليل وهذه الإجراءات هي:²

- لا يمكن اعتماد هذا الأسلوب إلا في حال توفر سلسلة زمنية من البيانات أو الكشوفات المالية، بحيث يتحصل المحلل على البيانات المطلوبة وفقاً لموضوع التحليل؛
- يقوم بإعداد جدول يتألف من حقلين الأول للبيانات والثاني للسنوات، ويتألف الحقل الثاني من عدة خلايا حسب سنوات الدراسة؛
- يعتبر قيمه سنة الأساس 100 ثم ينسب قيمة كل عنصر إلى مثيله من سنة الأساس مضروباً في 100؛
- بعد الانتهاء من ملء جدول التحليل السابق، يمكن للمحلل الحصول على التغيرات التي طرأت على كل عنصر، والتي تعرف باسم تحليل الاتجاهات، ومن ثم يمكن تحويل قيم كل عنصر إلى رسم بياني يوضح تغيرات التي قد حدثت خلال الفترة الدراسة.

ومن بين الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل المالي نجد:³

¹-أحمد شعشوع، دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف خلال الفترة (2019-2000) أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (LMD) في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميله 2021/2020، ص 69.

²- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدانمارك، 2007، ص 131.

³- أحمد شعشوع، مرجع سبق ذكره، ص ص 70-71.

الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات

1-الرقم القياسي:

وهو رقم يستخدم لقياس قيمة متغير ما في لحظة زمنية معينة، أو في موقع معين مقارنة بقيمة نفس المتغير في فترة زمنية أخرى أو موقع آخر، حيث يستخدم لمقارنة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لمؤسسة ما بتلك التي كانت عليها قبل عشر سنوات، وتكمن استخدامات الأرقام القياسية فيما يلي:

- مقارنة أسعار السلع بين الحين والآخر؛
- مقارنة رقم الأعمال في سنة معينة مع عددها في السنوات السابقة؛
- قياس عدد الأعمال والأرباح والمصروفات والإيرادات في سنة ما أو فترة ثلاثية مع نفس البيانات في السنوات السابقة.

2-السلاسل الزمنية:

هي سلسلة من الأرقام أو القيم المسجلة حسب الزمن، مثل السنوات أو الفصول وتشكل بذلك سجلاً تاريخياً يعد لبناء التنبؤات لسير هذه السلسلة، ويختلف الخط البياني الممثل لها باختلاف درجة تأثره بتلك العوامل، وعموماً تتأثر السلسلة الزمنية بأربعة عوامل تسمى عناصر السلسلة الزمنية وهي:

- تغيرات الاتجاه العام؛
- تغيرات موسمية؛
- تغيرات دورية؛
- تغيرات غير المنظمة أو العرضية.

وتهدف السلسلة الزمنية إلى ما يلي:

- تحديد عناصر التغيير في ماضي والحاضر؛
- تقدير القيم الظاهرة في المستقبل وإعطاء فكرة عنها؛
- دراسة الارتباط بين القيم الظاهرة.

ثانياً-الأساليب الرياضية:

في التحليل المالي يتم استخدام مجموعة من الطرق الرياضية مثل البرمجة الخطية وطريقة الاحداثيات وبرمجة المتغيرات وغيرها، لذا يتوجب على المحلل المالي أن يكون على دراية بتلك الأساليب وكيفية تطبيقها في عمله، بالخصوص عندما لا تكفي الأساليب التقليدية على تقديم نتائج دقيقة وسريعة لدراسة الغرض من التحليل¹، ومن أهم هذه الطرق نذكر:

¹ - وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 135.

الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات

1- طريقة الارتباط:

الارتباط يعني العلاقة بين ظاهرتين أو متغيرين، حيث إذا تغير أحدهما باتجاه معين فإن المتغير الآخر يميل إلى التغير سواء في نفس الاتجاه أو عكسه، إذا تغير في نفس الاتجاه يسمى الارتباط طرديا، وإذا تغير في اتجاهين مختلفين يسمى الارتباط عكسيا¹.

2- طريقة الانحدار:

يمكننا تمثيل العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام معادلة رياضية، تعرف باسم معادلة خط الانحدار تسمح لنا هذه المعادلة بالتنبؤ بسلوك أحد المتغيرات بناء على معرفة قيمة المتغير الآخر ويوجد اثنان من الصيغ الأساسية لمعادلة الانحدار هما: معادلة انحدار $(\frac{Y}{X})$ التي يطلق عليها معادلة انحدار Y على X ومعادلة انحدار $(\frac{X}{Y})$ (التي يطلق عليها X على Y)².

3- طريقة البرمجة الخطية:

البرمجة الخطية يقصد بها كتابة المشكلة المراد دراستها بصيغة رياضية ونموذج رياضي، ثم حلها من خلال تخطيط مختلف الأنشطة لتحقيق النتائج المطلوبة.

ويمكن تعريف البرمجة الخطية بأنها "أحد نماذج البرمجة الرياضية التي تركز على التوزيع الفعال للموارد المحددة على الأنشطة المعروفة، بهدف تحقيق الهدف المطلوب"³.

كما يمكن اعتبارها كوسيلة:

- مساعدة في اتخاذ القرارات، خاصة تلك المتعلقة بوظائف الشركة الرئيسية؛
- لتحديد المزيج الأمثل للإنتاج لتحقيق أقصى استفادة؛
- مساعدة في التخطيط والرقابة على الإنتاج؛
- تساعد في اختيار أفضل طرق الإنتاج لتحقيق أقصى استفادة؛
- تساعد في عمليات الحساب والتحكم لتحقيق أقل تكاليف ممكنة.

وللبرمجة الخطية عدة طرق منها معادلة المستقيم $y=ax + b$

¹- عبد الوهاب رميدي، باصور رضوان، استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية في التحليل المالي لأداء المؤسسة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد الثاني، العدد 7، المدينة، الجزائر، أبريل 2017، ص 142.

²- رضوان باصور، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2018/2017، ص ص 233، 234.

³- عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، دراسة حالة شركة اسمنت السعودية - للفترة الممتدة من 2010/2006، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2012/2011، ص ص 67-68.

الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات

حيث تعبر a عن قيمة y لما $x=0$ ، في حين تعبر عن ميل الخط وهو عبارة عن التغيير في y بوحدة واحدة.

4- طريقة المصفوفات الخطية:

عموما يتم استخدام هذه الطريقة في حل المشاكل الاقتصادية ذات الاحتمالات المتعددة، وتستخدم عادة من قبل المؤسسات الإنتاجية الكبرى أو لحل المشاكل تواجه قطاعا اقتصاديا محددا، لذا ينبغي استخدام هذه الطريقة فقط عند الضرورة، خاصة أنها تتميز بالتعقيد وتتطلب برامج معلوماتية خاصة من أجل تحديد بيانات الشركة.¹

¹ - وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 139.

الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات

المبحث الثالث: أهمية اتخاذ القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

إن عملية اتخاذ القرار تستخدم لمعالجة المشاكل التي قد تحدث أو لتحقيق الأهداف، ولذلك تؤدي أساليب التحليل المالي دورا هاما في مساعدة متخذي القرار على اتخاذ قرارات سليمة وفعالة، ومن هذا المبدأ أردنا أن نوضح ذلك في هذا المبحث من خلال تناول مراحل وأساليب اتخاذ القرار وأهمية النسب والمؤشرات المالية في اتخاذه.

المطلب الأول: مراحل اتخاذ القرار

تمر عملية اتخاذ القرار بالعديد من المراحل بحيث أ، كل مرحلة تحتاج الي عدة خطوات واجراءات، وذلك بهدف الوصول إلى قرارات رشيدة، حيث تمر عملية اتخاذ القرار بالمراحل التالية:

أولا-المرحلة التحضيرية:

تتألف هذه المرحلة من مجموعة من العمليات والمراحل وهي التالية:

1-تحديد المشكلة:

إن البدء في عملية اتخاذ القرار تنطلق من مرحلة تحديد المشكلة، ولتسهيل هذا الفهم وتحديده يتعين تحديد أربعة شروط بشكل أسئلة يجب الإجابة عليها جميعا وهي:¹

- هل هناك اختلاف فعلي بين الوضع الحالي والوضع المطلوب؟؛
- هل لهذا الاختلاف أهمية بالنسبة لمتخذ القرار؟؛
- هل يهتم متخذ القرار بمعالجة هذا الاختلاف؟؛
- هل لدى متخذ القرار الموارد الكافية (من قدرات وموارد مالية) لمعالجة هذا الاختلاف؟

إن الاقتناع بوجود المشكلة يمثل بداية مرحلة تحديدها، وتتجلى هذه القناعة عندما يختلف الأداء الحالي للعمل عما كان عليه في السابق.

2-جمع المعلومات حول المشكلة:

بحيث يتم جمع المعلومات بالكم والكيف المناسب وفي الوقت المناسب أساسا لتحديد المشكلة وعلى أساسه يتم اتخاذ القرار، وتتخلص هذه المعلومات في المقابلات والملاحظات الشخصية وغيرها، فبعد جمع

¹ - مؤيد عبد الحسين الفضل، نظريات اتخاذ القرارات منهج كمي، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2017، ص ص 18-19.

الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات

هذه المعلومات لا بد من ترتيبها وتصنيفها في جداول بغرض تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وتفسيرها.¹

3-تحديد الهدف:

الهدف الذي يطمح اليه متخذ القرار قد يكون غاية واحدة أو مجموعة من الغايات، وقد تكون هذه الغايات متضاربة على سبيل المثال: قد يرغب في تعديل برنامج الاشهار بهدف زيادة المبيعات أو تخفيض من أسعار البيع بعض السلع، وهذا رغبة في زيادة المبيعات، ومن هنا تأتي أهمية معرفة أنواع الأهداف سواء العامة والخاصة التي يتوجه اليها المديرون عند تقييمهم للحلول البديلة لمشكلة المحددة.²

ثانيا-المرحلة التطويرية:

تتألف هذه المرحلة من خطوتين وهما:

1-تحديد البدائل:

والتي تعني البحث عن مجموعة من الحلول الممكنة لمعالجة المشكلة، مع الإشارة إلى ضرورة وجود على الأقل بديلين، بحيث يتم توفير مجموعة من البدائل للمشكلة أو الهدف المراد دراسته، بناء على التحليل البيانات والمعلومات المتاحة، ويتعين على الإدارة إيجاد عدد كبير من الحلول لضمان عدم وقوعها في الخطأ، واختيار أفضل بديل الذي يمتاز بقدرته على حل المشكلة داخل حدود الموارد والامكانيات المتاحة.³

2-تقييم البدائل:

في هذه المرحلة يتم التفضيل بين البدائل المتاحة بالاستناد على المعلومات السابقة، مع اعتبار المزايا والعيوب والتكاليف والنتائج لكل بديل، ويتم ذلك لتحديد الإيجابيات والسلبيات لكل بديل والوصول إلى قرار يحقق الهدف ويحل المشكلة، ويمكن تلخيص معايير تقييم البدائل في:⁴

- تحقيق الأهداف حيث يتم تصنيف الأهداف بحسب أهميتها لاختيار البديل الذي يحقق أهم الأهداف؛
- المنفعة التي يحققها كل بديل؛
- درجة المخاطرة المتوقعة وتعني احتمالية عدم تحقيق المنافع المتوقعة مما يسهم في تحديد مستوى المخاطرة لكل بديل؛

¹ بوجمعة كوسة، نعيم بوعموشة، لوحة القيادة والمشاركة في اتخاذ القرار ومعوقات نجاح نظم المعلومات في المؤسسات الجزائرية، مجلة أفاق للعلوم، العدد السابع، جامعة الجلفة، مارس 2017، ص 133.

² فتحة بلحاج، الأسس النظرية والعلمية في اتخاذ القرار، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 7، الجزائر، 2016، ص 272.

³ إيمان بن سراج، دور المعلومات في قياس اتجاهات متخذي القرار نحو المخاطر المالية في البنوك التجارية -دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2018، ص ص 66-67.

⁴ نفس المرجع السابق، ص ص 67-68.

الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات

- مقدار الجهد المطلوب لتنفيذ القرار؛
- كفاءة البديل في استخدام الموارد المتاحة بشكل أمثل؛
- توفر المعلومات حول الظروف البيئية المحيطة ودرجة النقص فيها؛
- القدرة على تحقيق النتائج المرجوة في الوقت المحدد؛
- الامتثال للقوانين والأنظمة والتقاليد المجتمعية.

ثالثا-المرحلة النهائية:

تتألف هذه المرحلة من الخطوات التالية:

1-اختيار البديل الأمثل:

بعد عرض البدائل يتم اختيار البديل الأفضل التي يتم تفضيله على البدائل الأخرى، والذي يحقق الهدف المنشود بأقل درجة من الخطورة وبأقل تكلفة ممكنة، وبالنظر إلى أن البديل قد يحتوي على درجة عالية من المخاطر فإن خبرة صاحب القرار تؤدي دورا كبيرا في اختيار البديل الأفضل، فالبديل الذي يتم اختياره في النهاية لا يقوم بإنجاز كل الأهداف المرجوة لكنه يعتبر الحل الأفضل الموجود في ظل تلك الظروف.¹

2-تنفيذ القرار ومتابعته:

يتطلب اختيار البديل الأمثل تنفيذه وتطبيقه بشكل فعال، بالإضافة إلى مشاركة ومساهمة الأشخاص المعنيين بالتنفيذ في هذا القرار، بحيث يتم تحويل البديل الأفضل الذي قمنا باختياره الي عمل فعال لتحقيق الأهداف التي من أجلها قمنا باختيار هذا البديل.²

بعد اتخاذ القرار الأمثل يجب صياغته بشكل واضح ودقيق لضمان فهمه وتنفيذه بكفاءة، يتطلب ذلك الإعلان عن القرار للمنفذين وتوضيح مسؤولياتهم بخصوصه. ونظرا لتغير العوامل والظروف المحيطة بعملية اتخاذ القرار بشكل مستمر، تصبح متابعة وتقييم التنفيذ ضرورية، قد تدفع هذه المتغيرات الي إعادة النظر في المشكلة أو الهدف الحال وتعديله بناء على تلك المستجدات.

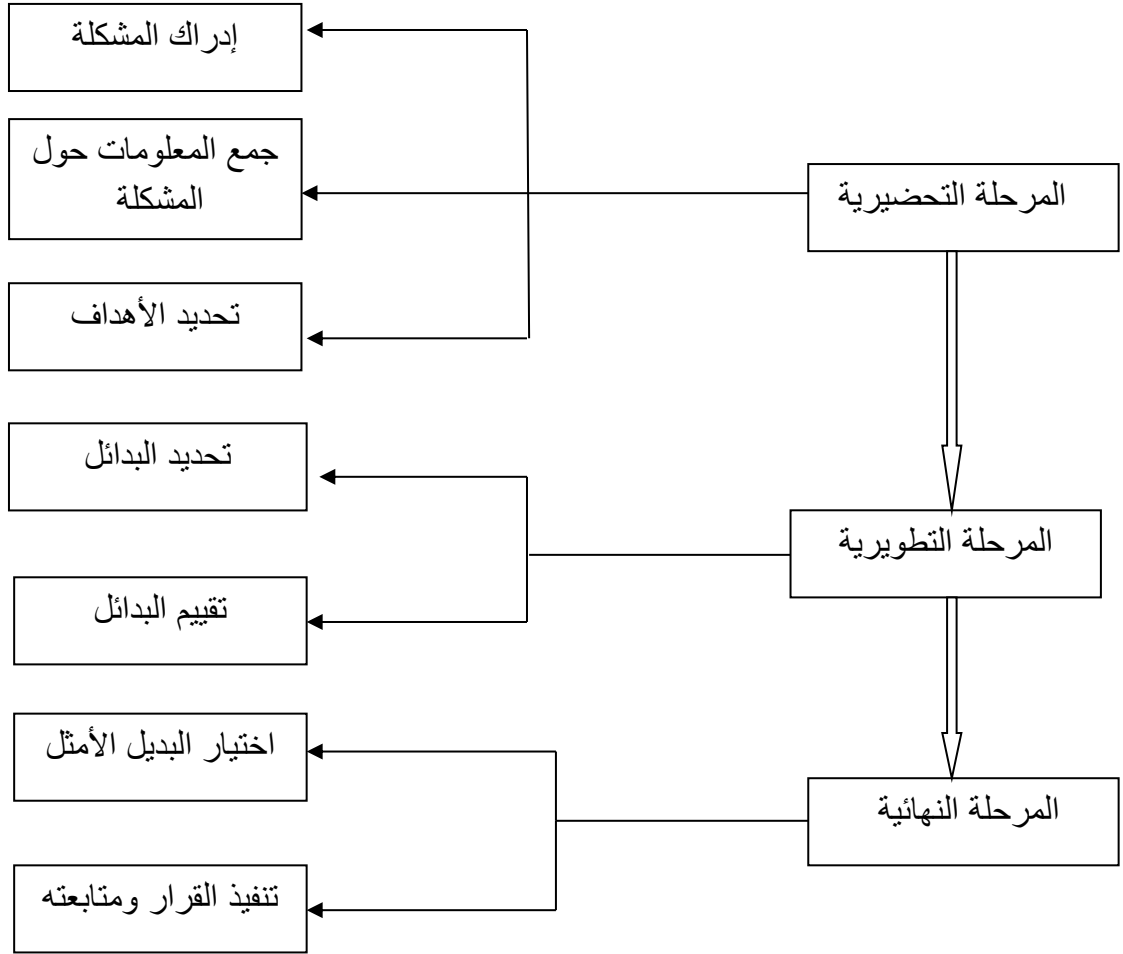
¹-ايمان بن سراج، مرجع سبق ذكره، ص 68.

²-علي بحري، التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية -دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2018/2019، ص 62.

الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات

ويمكن تلخيص مراحل اتخاذ القرار من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مراحل اتخاذ القرار



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة

المطلب الثاني: أساليب اتخاذ القرار

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى كل من الأساليب الذاتية والأساليب العلمية.

أولاً- الأساليب الذاتية:

يهدف البحث الى التركيز على الأساليب الذاتية التي تقتصر على التحقيق العلمي والتحليل، ولا تتبع المنهج العلمي في اتخاذ القرارات، حيث تتلخص أهم الأساليب الذاتية في العناصر التالية:

1- الخبرة:

تتطور خبرة المدير من خلال تجاربه الإدارية، حيث يستفيد من دروس النجاح وال فشل للتحسين مهامه في المستقبل، تلك الدروس المستفادة تمنحه مزيداً من الخبرة مما يسهل عليه اتخاذ القرارات المطلوبة في سلم الهرم الإداري، وكذلك استفادته من تجارب زملائه للتصدي للتحديات الإدارية واتخاذ القرارات

الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات

الملائمة¹، كما يمكن الاستفادة من خبرات وتجارب المديرين السابقين ومن بين مجالات تطبيق أسلوب الخبرة في القرارات المعتادة التي يكتفي المدير فيها بتطبيق قواعد محددة، وفي القرارات البسيطة التي تتطلب تحليلاً وتقييماً للبدائل المتاحة واختيار البديل الأمثل.

2- إجراء التجارب:

لقد بدأ تطبيق أسلوب إجراء التجارب في مجال البحث العلمي، ثم بعدها قاموا بالاستفادة منه في مجالات الإدارة بهدف اتخاذ القرارات، حيث يقوم صاحب القرار بإجراء التجارب بنفسه، مراعيًا جميع المشاكل والاحتمالات المتعلقة بالمشكلة محل القرار، ويتوصل من خلال هذه التجارب إلى اختيار البديل الأمثل معتمداً على خبرته التي اكتسبها، حيث يساعد هذا الأسلوب المدير متخذ القرار على اختيار البديل من خلال تجارب يجرها على البدائل المتاحة، ويقوم بتعديلها استناداً إلى الأخطاء والثغرات التي تكشفها التجارب مما يمكنه من تعلم الدروس وتفادي الأخطاء في قراراته المستقبلية.²

3- البديهية والحكم الشخصي:

يعد هذا الأسلوب من الأساليب الذاتية في اتخاذ القرارات ويتميز بكونه أسلوباً غير علمي مقارنة بالأساليب الأخرى، خاصة الأساليب الكمية وربما يرجع سبب استخدام هذا الأسلوب إلى طبيعة واختلاف المشاكل والمواقف التي يتعرض لها المدير، خاصة المواقف التي تتطلب قياس الاحتياجات والعواطف البشرية، ولهذا الأسلوب مزايا ومساوئ يمكن تلخيصها على النحو التالي:³

3-1- المزايا:

ومن أهم مزايا هذا الأسلوب نذكر ما يلي:

- _ الوصول إلى القرار بأسرع وقت ممكن؛
- _ فعاليته في اتخاذ القرارات ذات التأثير المحدود؛
- _ استغلال القدرة الشخصية وبعد النظر والقدرة على التصرف التي يتصف بها بعض المديرين.

3-2- العيوب:

كما يتميز هذا الأسلوب بالعديد من العيوب نذكر منها:

- _ يثبت القرار بعد تطبيقه عكس ما هو مطلوب؛
- _ عدم توفر الوسائل اللازمة لتطبيق القرار؛

¹-نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011، ص ص 181-182.

²-نفس المرجع السابق، ص 184

³- جمال الدين لعويسات، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 73.

الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات

قد تكون هناك وسائل أفضل في اتخاذ القرارات لم يتم النظر إليها.

1-4 دراسة الآراء والاقتراحات وتحليلها:

اعتماد المدير على دراسة الآراء والاقتراحات وتحليلها تمكنه من اختيار البديل الأفضل، ويشمل ذلك آراء زملائه واقتراحات المستشارين المختصين مما يساعده في حل المشكلات، إلا أن من الصعوبات التي تواجه المدير في تطبيق هذا الأسلوب تجزئة المشكلة ودراسة كل جزء على حدى، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاستراتيجية، وعلى الرغم من ذلك يعتبر هذا المنهج أقل تكلفة من الأخرى من حيث الوقت والجهد.¹

ثانياً- الأساليب العلمية:

تتميز هذه الأساليب بأنها تقلل من تأثير التحيز الناجم عن الأحكام الشخصية إلى حد كبير وتمتاز أيضاً بالموضوعية، وسنعرض فيما يلي أهم هذه الأساليب:

1-بحوث العمليات:

تقوم على استخدام الطريقة العلمية في المقارنة بين البدائل التي يمكن اتخاذها اتجاه مشكلة محددة، وهذا باستخدام طرف الرياضية بهدف الوصول إلى الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف المطلوبة، ويتطلب ذلك توفر أربعة عناصر أساسية وهي: الطريقة العلمية، والمقاييس الرياضية، والوسيلة المثلى والأهداف، فبحوث العمليات تعني استخدام الطريقة العلمية لحل المشاكل الإدارية في مؤسسات الأعمال، وأصبح مصطلح الإدارة العلمية يشير مؤخراً إلى الاعتماد الكامل في اتخاذ القرارات الإدارية.

ومن أبرز ما يميز بحوث العمليات هو:

- النظرة إلى المشاكل الإدارية من منظور النظم، حيث يعتبر أن كل مشكلة لها جوانب متعددة وبالتالي ينبغي مراعاة جميع الجوانب التي تؤثر على المشكلة أو تتأثر بها أثناء محاولة اتخاذ القرارات؛
- استخدام الفرق في التعامل مع المشكلة، حيث يتم دراستها من قبل مجموعة متنوعة من الأشخاص ذوي خلفيات تعليمية وتدريبية متباينة، كما يركز على استخدام النماذج والمعدلات الرياضية والاحصائية كأداة لتحديد مسار القرارات المطلوب اتخاذها.

2-شجرة القرارات:

تعتمد طريقة شجرة القرارات على إتاحة الفرصة للمدير للتفكير بشكل شامل في عملية اتخاذ القرارات، حيث يبدأ بتحديد هدف محدد ثم يتوصل إلى عدة قرارات أو حلول بديلة تساعد في تحقيق الهدف مما يتيح

¹-نواف كعنان، مرجع سبق ذكره، ص 185.

الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات

له اختيار القرار الأمثل باعتماد مقاييس محددة عند تطبيق كل قرار¹.

وتتكون مراحل تطبيق هذه الطريقة من ست خطوات هي:

- تحديد المشكلة أو الموقف الذي يجب اتخاذ القرار بشأنه؛
- تحديد الحلول أو القرارات البديلة؛
- تحديد الإجراءات أو الأحداث المحتملة التي قد تحدث مع القيام بترتيبها؛
- حساب احتمالات حدوث كل تصرف أو حدث من الأحداث الممكنة؛
- حساب النتائج المتوقعة لكل تصرف أو حدث وفقا للمعايير المنفق عليها؛
- اختيار أفضل الحلول أو القرارات البديلة.

يمكن أن يتم تحليل شجرة القرارات من خلال مرحلة واحدة أو عدة مراحل متتابعة حسب حالة الدراسة وحسب القرارات البديلة والأحداث المحتملة، مما يؤدي إلى اقتراح قرارات بديلة تتوافق مع هذه الأحداث والتصرفات المترتبة عليها.

3- تحليل التعادل:

يتمحور أسلوب تحليل التعادل حول تقييم الترابط بين الإيرادات والمصاريف الخاصة لكل خيار مقترح ويشمل ذلك احتساب التكاليف الثابتة بغض النظر على مستوى الإنتاج مثل الإيجارات والأقساط وفوائد القروض والمباني... الخ ويمكن استخدام هذا الأسلوب في اتخاذ القرارات المتعددة مثل: قرارات تحديد حجم الإنتاج المطلوب، ومن ثم تحديد مدى الاستهلاكات اللازمة لتحقيق هذا الحجم، بالإضافة إلى قرارات التسعير وتحديد حجم القوى العاملة وتخطيط الأرباح، واتخاذ القرار باستعمال تحليل التعادل يهدف إلى حساب حجم التعادل الذي تتساوى فيه الإيرادات والنفقات الكلية، حيث لا تحقق المؤسسة أرباحا ولا تتحمل خسائر.²

¹- بلال ساسي، فعالية اتخاذ القرار في المنظمة الاقتصادية، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، مجلد 03، العدد 5، الجزائر، 2015، ص6.

²- ساسي بلال، مرجع سبق ذكره، ص6.

الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات

المطلب الثالث: فعالية استخدام النسب والمؤشرات المالية في اتخاذ القرارات المالية

يعتبر التحليل بالنسب والمؤشرات المالية الأكثر تداولاً في عالم الأعمال، بحيث توفر للمحلل المالي ثروة من المعلومات لفهم وتقييم القوائم المالية للمؤسسة، وتسمح هذه الأخيرة بمتابعة مسار المؤسسة وتقييم أدائها، وكذلك تعتبر كدليل للمستثمرين والأطراف الأخرى التي تهتم بمعرفة الوضع المالي للمؤسسة سواء في الماضي أو الحاضر، والتي بدورها تساعده في الوصول إلى استنتاجات مستقبلية بحيث تعطي المستثمر ما يريد معرفته عن أداء الشركة من مختلف النواحي، ولهذا تعتبر من أهم الأدوات التقليدية في التحليل المالي.

أولاً-فعالية استخدام النسب والمؤشرات المالية بالنسبة للمؤسسة:

تظهر فعالية استخدام النسب والمؤشرات المالية في:¹

- قياس فعالية أداء المؤسسة؛
- تحقيق الأهداف الاقتصادية للمؤسسة؛
- مناقشة هيكل رأس مال المؤسسة.

كما تظهر مكانتها بالنسبة للمؤسسة من خلال النقاط التالية:²

- تحديد قدرة المؤسسة على تحمل التزاماتها؛
- قياس معدل نمو المؤسسة وكشف نقاط قوتها وضعفها؛
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الصحيحة في المؤسسة؛
- استغلال معظم الموارد المختلفة للمؤسسة لتحقيق الربحية؛

ثانياً-فعالية استخدام النسب والمؤشرات المالية لمتخذي القرارات المالية:

تظهر فعالية استخدام النسب والمؤشرات المالية لمتخذي القرارات المالية فيما يلي:³

- سهولة حساب النسب المالية؛
- تقديم نتائج تحليلية قابلة للفهم والمقارنة تستخدم للحكم على الوضعية المالية للمؤسسة؛
- تقدم النسب المالية بيانات لا نجدها في القوائم المالية؛

¹-نفيسة حجاج، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي، دراسة حالة -دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة (2014-2010)، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة ورقلة 2016/2017، ص20.

²-خضير خنفر، مريم بونريسة، دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة دراسات الاقتصادية، المجلد 17، العدد 1، جامعة بومرداس، 2017، ص59

³-منير عوادي، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة صيدال خلال الفترة (2017-2013) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الأسواق المالية والبورصات، جامعة الجزائر -3-، 2020/2019، ص 96- 97

الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات

- تقدم النسب المالية مؤشرات رئيسية التي بدورها تقوم بالحكم على أداء المؤسسة دون الحاجة إلى تقديم بعض التفاصيل المالية؛
- تمكن النسب المالية مختلف الأطراف من فهم وتقييم القوائم المالية وتحليل المعلومات مما يساعدهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والاقتراض؛
- تساعد متخذي القرارات في اتخاذ القرارات الفعالة بناء على تفسير وتقييم القوائم المالية وتحليل المعلومات المنشورة فيها؛
- يمنح أسلوب النسب للمحلل حرية للاختيار من بين مختلف النسب المالية بما يتوافق مع رؤيته التحليلية؛
- تستخدم طريقة النسب المالية لمقارنة أوضاع المؤسسة في فترات زمنية مختلفة وتقييم مكانتها التنافسية مقابل الشركات المماثلة في نفس القطاع أو الحجم؛
- يمكن استخدامها كمؤشر مبدئي لاحتمال تعرض المؤسسة لأحداث مستقبلية تستدعي اتخاذ إجراءات وقائية.

الفصل الأول: الإطار النظري لأساليب التحليل المالي وترشيد القرارات

الخلاصة:

من خلال معالجتنا للفصل الأول نستنتج أن التحليل المالي يؤدي دورا هاما في متابعة وتحليل أداء المؤسسة خلال فترة زمنية محددة تقدر عادة بسنة مالية، وذلك بإعطائها صورة دقيقة وواضحة حول الوضع المالي من خلال اكتشاف نقاط القوة وتعزيزها، ونقاط الضعف واقتراح إجراءات تصحيحية حولها ما يساهم في الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ قرارات رشيدة، كما يعد الأداة التي يمكن للمحلل المالي استخدامها لتوجيه الانتباه الي نقاط الضعف التي تحتاج دراسة معمقة واتخاذ إجراءات الضرورية لتحسين الوضع المالي، بحيث يعتمد على استخدام عدة أساليب تختلف حسب طبيعتها فمنها التقليدية المتمثلة في النسب المالية والمؤشرات المالية، وأساليب الحديثة المساعدة على اتخاذ القرارات التسييرية التي تعتمد على الأساليب الكمية في اتخاذ كالأساليب الرياضية والإحصائية.

وبعد عرضنا لأساليب التحليل المالي بنوعيهما التقليدية والحديثة، سنحاول في الفصل الموالي اسقاط هذه الدراسة النظرية على أرض الواقع من خلال دراسة ميدانية في إحدى المؤسسات الجزائرية، ممثلة بالمؤسسة الوطنية للدهن-وحدة الأخضرية - نظرا للمكانة الاقتصادية التي تتميز بها على المستوى الوطني.

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل
المالي

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول للجوانب النظرية حول مختلف أساليب التحليل المالي التقليدية ممثلة في النسب المالية أو المؤشرات المالية، والحديثة من خلال الأساليب الإحصائية والرياضية، وكذا عرضنا لاتخاذ القرار وأساليبه وأهمية تلك الأساليب في اتخاذ القرار، سنقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على أرض الواقع من خلال المؤسسة الوطنية للدهن، وسنحاول التعرف على حقيقة وضعها المالي من خلال التعرف على هذه المؤسسة وهيكلها التنظيمي، ثم نقوم بإعداد الميزانية المالية وتحليل القوائم المالية باستخدام كل من النسب المالية ومؤشرات التوازن لمالي، وكذا جدول حسابات النتائج وجدول التمويل وتدفقات الخزينة، إضافة إلى الأساليب الحديثة ممثلة في كل من سنة الأساس والانحدار الخطي، وانطلاقاً من ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

-المبحث الأول: تقديم عام حول المؤسسة الوطنية للدهن؛

- المبحث الثاني: استخدام النسب والمؤشرات المالية في اتخاذ القرار؛

-المبحث الثالث: أساليب أخرى للتحليل المالي لاتخاذ القرار.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

المبحث الأول: البطاقة الفنية للمؤسسة الوطنية للدهن

تعتبر المؤسسة الوطنية للدهن أحد أكبر المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، والتي نجحت في فرض وجودها على الساحة الوطنية والدولية، حيث حققت المرتبة 11 عالميا في عام 1986 من حيث طاقة الإنتاج، وتسعى حاليا للتحسين المستمر نحو الأفضل، وذلك بفضل استحوادها على مجال إنتاج وتسويق الدهون بأنواعها المتعددة، وقبل التطرق لمختلف أساليب التحليل المالي في هذه المؤسسة كيف تساهم في اتخاذ القرارات سنقوم في هذا المبحث بعرض البطاقة الفنية لها من خلال تقديم حولها وكذا هيكلها التنظيمي من خلال المطلبين التاليين.

المطلب الأول: تقديم عام حول المؤسسة محل الدراسة

سنقوم في هذا المطلب بعرض كل من نشأة المؤسسة الوطنية للدهن وتعريفها وأهدافها.

أولا-نشأة المؤسسة الوطنية للدهن:

حيث بدأت نشاطها في جانفي 1983 برأس المال اجتماعي ب 100.000.000.00 دج، وبموجب مرسوم رقم 13/84 الصادر في 12/4/1984 أصبحت المؤسسة تابعة لوزارة الطاقة والصناعات، وقد أصبحت مستقلة ماليا في 31/3/1990 باستقلال المؤسسات الوطنية، وأوكلت إليها مهمة ترويج وإنتاج الدهون ومشتقاتها في إطار الخطة الاقتصادية والاجتماعية الهادفة بالدرجة الأولى في تغطية السوق الوطنية، وفي الفترة الممتدة من 1983 إلى 1985 ضمت الوحدة 6 وحدات إنتاجية ويقدر رأس مالها اعتبارا من عام 2016 ب 900.000.000.00 دج

ثانيا-التعريف بوحدة الإنتاج الأخضرية(UPL):

تعتبر وحدة الأخضرية إحدى الوحدات الإنتاجية التابعة للمؤسسة الوطنية للدهن والتي تنتج عدة أنواع من المنتجات (الدهون) وتستفيد منها عدة قطاعات: قطاع المباني، السيارات... الخ، سوف نقوم في هذا المطلب بعرض البطاقة التقنية للوحدة.

- اسم الوحدة: وحدة الإنتاج والتوزيع بالأخضرية؛
- الشكل القانوني: شركة SPA؛
- المقر الاجتماعي: الأخضرية ولاية البويرة؛
- النشاط: تنتج وتوزع الدهون؛

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

- تاريخ الإنشاء: 1جانفي 1983؛
- عدد العمال: 390.

والجدول التالي يوضح توزيع العمال بالمؤسسة محل الدراسة.

جدول (04): توزيع العمال للمؤسسة

إطار	عون تحكم	عون تنفيذ	
عامل دائم	46	100	220
عامل مؤقت	—	4	17

المصدر: من وثائق المؤسسة

- الموقع الجغرافي: تقع الوحدة على بعد 5 كلم شرق مدينة الأخضرية 40 كلم غرب ولاية البويرة و80 كلم شرق العاصمة وتحتل مساحة 8000 م²، يحدها من الجنوب الطريق الوطني رقم 5 الرابط بين الجزائر وقسنطينة، ومن الشرق الشركة الوطنية للمنظفات (ENAD) ومن الشمال مدينة الحيا، ويتوسطها خط السكة الحديدية، وتقسم الوحدة إلى قسمين: الجزء الشمالي والجزء الجنوبي.
- ثالثا-أهداف المؤسسة:

تعتبر المؤسسة من أهم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في السوق المحلية للدهن، والتي تهدف إلى تلبية احتياجات السوق الوطني بالكم والنوع المطلوب، وكذا تأملها دخول المنافسة العالمية وفي إطار استراتيجية البقاء والاستمرارية وكذلك للتوسع في نشاطها على المستوى المحلي، سطرت هذه الأخيرة على مجموعة من الأهداف على المدى القصير والمتوسط تتلخص فيما يلي:

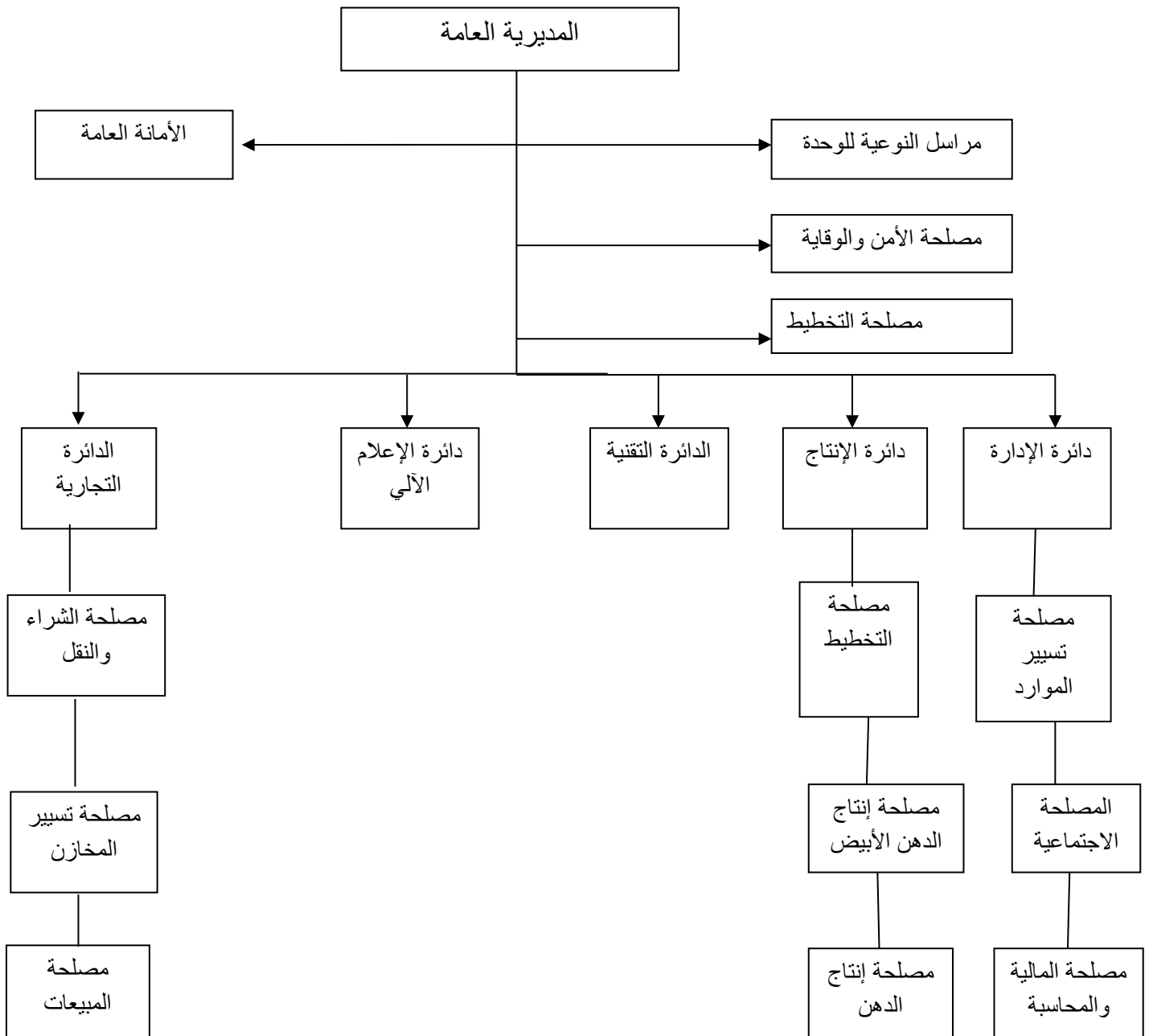
- توسيع مكانتها في السوق المحلي من خلال توزيع وتطوير منتجاتها في ظل اشتداد المنافسة المحلية؛
- الرفع من الإنتاج والنشاط؛
- توسيع الإنتاج لفتح مناصب عمل جديدة؛
- محاولة توفير الانتاج المحلي للمواد الأولية.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية لدهن (وحدة الأخضرية)

يمكن تلخيص الهيكل التنظيمي للمؤسسة وفق أنشطتها في الشكل الموالي

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لوحدة الإنتاج بالأخضرية (UPL)



المصدر: من وثائق المؤسسة

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

أولاً-مدير الوحدة:

يرأس كل وحدة مسير له القدرة على التسيير ويحرص على الأداء الجيد بالنسبة للوحدة، الأمر المتروك له أيضا لاتخاذ قرارات مهمة على مستوى الوحدة.

ثانيا-الأمانة العامة:

تتبع المديرية العامة مباشرة حيث تقوم بدور الوسيط أو تمثل مركز العبور ويتم على مستواها:

- الاحتفاظ بالسجلات واستلام الملفات للدراسة والتصنيف حسب كل قسم؛
- إعلام الإدارات المعنية بأن الملفات التي تتطلب الدراسة قد وصلت؛
- تسليم نسخة من الملفات المهمة إلى المدير لاتخاذ القرار بشأنها؛

ثالثا-مصلحة الأمن والوقاية:

هي مصلحة تابعة للمديرية بحيث تسهر على ضمان أمن وسلامة المؤسسة وموظفيها، ومن مهامهم:

- القيام بالحراسة اليومية (ليلا ونهارا) ؛
- إعلام العاملين بوجود خطر داخلي أو خارجي؛
- التنسيق بين فروعها.

حيث تتمثل فروعها في:

رابعا-دائرة الإدارة المالية:

في 1 أبريل 1974 تقرر تحقيق اللامركزية في الإدارة المحاسبية للوحدة، وأصبحت لها أهمية أكبر لأنها تمكنه من معرفة موقفها المحاسبي بدقة وكذلك النتائج المتحصل عليها، ثم أصبحت النتائج تعتمد على الوسائط الآلية وفي عام 1990 تم تحويلها من المصلحة المالية والمحاسبية إلى الإدارة المالية.

خامسا-دائرة الإنتاج:

هذا القسم مسؤول بشكل مباشر عن تنفيذ برامج الإنتاج المخطط لها من خلال جمع تكاليف الإنتاج لمختلف أنواع الدهون المنتجة بما يلبي احتياجات ومتطلبات السوق، ولضمان الأداء وتحقيق الأهداف المحددة في الخطة الموضوعية، وقد تم تقسيم هذا القسم إلى ثلاثة أقسام: قسم التخطيط، قسم إنتاج الدهون البيضاء، قسم الإنتاج.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

سادسا-الدائرة التقنية:

تؤدي هذه الدائرة دورا مهما نظرا للنطاق الواسع من معدات وخدمات الإنتاج التي يقدمها، إذ تقوم بصيانة جميع معدات الوحدة ويضمن أيضا تشغيل مكيفات الهواء والسخانات، وتنقسم إلى قسم المناهج وقسم الصيانة.

سابعا-دائرة الإعلام الآلي:

بحيث يكون على رأس هذا القسم مهندس الإعلام الآلي ويساعده مبرمج في نفس الاختصاص بحيث من اختصاصاته المهام التالية:

- تعميم استخدام الوسائط الآلية في جميع أقسام وأقسام الوحدة؛
- صيانة وسائل ومعدات الإعلام الآلي؛
- التأكد من سلامة وسرعة تدفق المعلومات داخل الوحدة.

ثامنا-الدائرة التجارية:

تؤدي هذه الدائرة دورا فعالا في الوحدة كحلقة وصل تربط الوحدة بالعالم الخارجي (الزبائن، الموردون) بالإضافة إلى المهام التي تقوم بها:

- شراء المواد الخام وتخزينها وإدارتها؛
 - مراقبة ودراسة تطور السوق وإبلاغ إدارة الإنتاج بها.
- وتنقسم إلى ثلاث أقسام: قسم المشتريات والنقل، قسم البيع، وقسم إدارة المخزون.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

المبحث الثاني: استخدام النسب والمؤشرات المالية في اتخاذ القرار

يقوم المحلل بمعالجة واستقراء ملاحظاته واستنتاجاته من المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسة، ومن البيانات المالية الموجودة في الميزانية المالية والميزانية المالية المختصرة، وغيرها من الوثائق المهمة لإجراء التحليل الديناميكي، وكذا النسب النموذجية المقترحة من قبل الجهات المختصة (خبراء، محاسبين، بنوك... الخ)، حيث سنركز في هذا المبحث على إجراء التحليل الديناميكي باستعمال مجموعة من النسب والمؤشرات المالية من خلال الاعتماد على الميزانية المالية المؤسسة خلال السنوات 2020-2021-2022.

المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية للسنوات الثلاث

تعكس الميزانية المالية وضعية المؤسسة بحيث تساعدنا في تحليل الوضع المالي للمؤسسة ومركزها خلال مدة زمنية محددة، حيث سنقوم في هذا المطلب بإعداد الميزانية المالية للمؤسسة بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة خلال السنوات 2020-2021-2022.

أولا _ عرض الميزانية المالية:

يشمل عرض الميزانية المالية للمؤسسة في عرض كل من جانبي الأصول والخصوم لها.

1- جانب الأصول:

يتلخص جانب الأصول للميزانية المالية في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): جانب الأصول للميزانية المالية (2020_2021_2021)

المبالغ			الأصول
سنة 2022	سنة 2021	سنة 2020	
0.00	0.00	0.00	الأصول الثابتة المعنوية
408467971.13	417173851.09	446515681.95	الأصول الثابتة المادية
40000.00	39394709.41	31880960.09	الأصول الثابتة الجاري إنجازها
60910928.26	39788625.80	15830104.60	الودائع والكفالات المدفوعة
4320000.00	9016110.99	16138882.50	حسابات دائنة أخرى مثبتة
123451377.00	146231987.00	147634371.00	الضرائب المؤجلة على الأصول
597190276.39	651605284.29	658000000.14	مجموع الأصول الثابتة
قيم لاستغلال			
1474762114.47	960937260.23	1077882702.56	المواد الأولية واللوازم

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

249787558.68	268630586.84	260275040.85	تموينيات أخرى
23582675.82	25960898.70	30235186.10	سلع قيد الإنجاز
926503172.56	778371176.55	482121683.03	مخزونات المنتجات
127801007.68	140238107.29	83209970.53	مخزونات خارجية
قيم للتحقيق			
619927283.83	746395501.49	654400960.37	الزبائن والحسابات المرتبطة بهم
1141341.28	3092867.00	4302711.77	الموردون م التسبيقات وم على الحساب
12145110.99	15039270.84	15914831.74	المستخدمون ع والحسابات المرتبطة بهم
81635446.94	81635446.94	91911964.71	المدينون الآخرون والداننون الآخرون
111123.29	1113347.80	1216538.73	الأعباء المقيدة مسبقا
8269326.23	29504275.63	26467303.98	د. الرسوم على رقم الأعمال
قيم جاهزة			
187845980.68	13272152.25	236083329.86	البنك. المؤسسات المالية ومشابهها
100343.34	101136.94	191298.07	الصندوق
3713612485.79	3064292028.50	2964213522.30	مجموع أصول الجارية
4310802762.18	3715899310.69	3622213522.44	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

2- جانب الخصوم:

يتلخص جانب الأصول للميزانية المالية في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): جانب الخصوم للميزانية المالية (2020-2021-2022)

المبالغ			الخصوم
سنة 2022	سنة 2021	سنة 2020	
545757977.70	415596385.38	304170194.49	نتيجة السنة المالية
36726853.30	00	-3044463.46	الترحيل من جديد
3037558477.23	2529094680.51	2759963426.94	حسابات الارتباط بين المؤسسات
3620043308.23	2944691065.89	3061089157.97	مجموع الأموال الخاصة
33341794.00	51007835.00	-	الضريبة المؤجلة عن الخصوم
251128191.87	303195697.83	290298016.25	المؤونات للأعباء. غ. جارية
284469985.87	354203532.83	290298016.25	مجموع الديون طويلة الأجل
3904513294.1	3298894598.72	3351387174.22	مجموع الأموال الدائمة

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

282712119.15	305471535.20	186453031.99	الموردون والحسابات المرتبطة بهم
00	00	00	الضرائب الأخرى والتسديدات المماثلة
16916456.64	16860550.83	9095945.53	الزبائن الدائنون
46330171.92	43955021.84	48721534.11	المستخدمون ع والحسابات المرتبطة بهم
60049195.64	50496742.84	26555836.59	الهيئات الاجتماعية وح المرتبطة بهم
274710.45	218863.36	-	المدينون الآخرون والدائنون الآخرون
6814.28	1997.90	00	البنك
406289468.08	417004711.97	270826348.22	مجموع الديون قصيرة الأجل
4310802762.18	3715899310.69	3622213522.44	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

ثانيا: عرض الميزانية المختصرة:

من خلال المعطيات السابقة سوف نقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة للسنوات الثلاث التالية (2020-2021-2022).

فبعد أن قمنا بعرض الميزانية المالية للمؤسسة سنقوم بتعديل بعض العناصر للوصول إلى الميزانية المختصرة، ووفقا للتحليل المالي تصبح عناصر الميزانية كالتالي:

1- جانب الأصول:

يتلخص جانب الأصول للميزانية المختصرة للسنوات (2020-2021-2022) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): جانب الأصول للميزانية المختصرة (2020-2021-2022)

المبالغ			البيان
سنة 2022	سنة 2021	سنة 2020	
597190276.39	651605284.29	658000000.14	الأصول الثابتة
3713612485.79	3064294026.4	2964213522.30	الأصول المتداولة
2802436529.21	2174138029.61	1933724583.07	قيم الاستغلال
723229632.56	876780709.7	794214311.3	قيم قابلة للتحقيق
187946324.02	13375287.09	236274627.93	قيم جاهزة
4310802762.18	3715899310.69	3622213522.44	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

2- جانب الخصوم:

يتلخص جانب الأصول للميزانية المختصرة للسنوات (2020-2021-2022) من خلال الجدول

التالي:

الجدول رقم (08): جانب الخصوم للميزانية المختصرة (2020-2021-2022)

البيان	المبالغ		
	سنة 2022	سنة 2021	سنة 2020
الأموال الدائمة	3904513294.1	3298894598.72	3351387174.22
الأموال الخاصة	3620043308.23	2944691065.89	3061089157.97
ديون طويلة الأجل	284469985.87	354203532.83	290298016.25
ديون قصيرة الأجل	406289468.08	417004711.97	270826348.22
مجموع الخصوم	4310802762.18	3715899310.69	3622213522.44

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

المطلب الثاني: استعمال النسب المالية لاتخاذ القرار في المؤسسة الوطنية للدهن

تعتبر النسب المالية من أهم المؤشرات لتقييم أداء المؤسسة، من خلال تحليل المعلومات المتعلقة بالربحية وخدمة الدين لكي تعطي صورة واضحة عن الوضع المالي للمؤسسة، حيث يقوم متخذ القرار باختبار مجموعة من النسب المالية التي تكفي لتزويده بالمعلومات، بحيث لكل نسبة دور في اتخاذ القرار معين وتتمثل فيما يلي:

أولاً-نسب السيولة:

يتم حساب نسب السيولة لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها ضمن شروط المحددة.

1-نسبة السيولة العامة:

تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = أصول المتداولة ÷ ديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (09): نسبة السيولة العامة (2020-2021-2022)

البيان	السنوات	2020	2021	2022
أصول متداولة		2964213522.30	3064294026.4	3713612485.79
ديون. ق. الأجل		270826348.22	417004711.97	406289468.08
نسبة السيولة العامة		10.95	7.34	9.14

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على الميزانية المالية للمؤسسة خلال السنوات 2020-2021-2022.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

التعليق:

تقيس نسبة السيولة العامة (نسبة التداول) قدرة المؤسسة على الوفاء بالقروض قصيرة الأجل، وهذا من خلال تحويل أصولها إلى سيولة نقدية خلال فترة قصيرة تتوافق مع أجل القروض، وفي هذه المؤسسة نلاحظ أن نسب السيولة مرتفعة جدا وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة وهذا يعني أن المؤسسة لها القدرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل (مواجهة خطر سداد التزاماتها المتداولة)

أي أنها تبين قابلية أصول المؤسسة الجارية على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، وبما أنها أكبر من الواحد فيعني أن أصولها الجارية قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل لأنها أكبر منها، وتعتبر حالة جيدة لهذه المؤسسة.

2-نسبة السيولة المختصرة

تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة المختصرة = (الأصول المتداولة - قيم الاستغلال) / ديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (10): نسبة السيولة المختصرة (2020-2021-2022)

البيان	السنوات	2020	2021	2022
الأصول المتداولة (1)		2964213522.30	3064294026.4	3713612485.79
قيم الاستغلال (2)		1933724583.07	2174138029.61	2802436529.21
(1)-(2)		1030488939.23	890155996.79	911175956.58
ديون. ق. الأجل		270826348.22	417004711.97	406289468.08
نسبة السيولة السريعة		3.80	2.13	2.24

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية للمؤسسة خلال السنوات 2020-2021-2022.

التعليق:

تقيس نسبة السيولة المختصرة مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة الأجل باعتماد على القيمة القابلة لتحقيق والقيم الجاهزة بتحويلها إلى نقدية تقيس درجة سيولة المؤسسة، بحيث نلاحظ خلال سنوات الدراسة أن هذه النسبة تفوق النسبة المثلى، والتي تتراوح ما بين 0.3 و 0.5 وهذا ما يدل على أن المؤسسة لديها القدرة على سداد ديونها قصيرة الأجل.

3-نسبة السيولة الجاهزة (الفورية):

تحسب بالعلاقة التالية:

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

نسبة السيولة الجاهزة = قيم جاهزة / ديون. ق. الأجل

الجدول رقم (11): نسبة السيولة الجاهزة (2020-2021-2022)

البيان	السنوات	2020	2021	2022
قيم جاهزة		236274627.93	13375287.09	187946324.02
ديون قصيرة الأجل		270826348.22	417004711.97	406289468.08
نسبة السيولة الجاهزة		0.87	0.03	0.46

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية للمؤسسة خلال السنوات 2020-2021-2022.

التعليق:

تعتبر نسبة السيولة الجاهزة من بين أفضل النسب لقياس الأداء المالي، لأنها تعتمد على أموالها الجاهزة فقط للوفاء بديونها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى الأصول الجارية الأخرى، أي تمثل عدد مرات تغطية القيم الجاهزة للديون قصيرة الأجل، والنسبة المثلى للسيولة الجاهزة تتراوح ما بين 20% و30%، وفي هذه المؤسسة نجد أن هذه النسبة متذبذبة فقد حققت السنبة المثلى (30%) في سنة 2021 بينما تعدت هذه النسب في السنتين 2020 و2022، ما يدل على أن هذه المؤسسة تستطيع تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على أموالها الجاهزة فقط دون اللجوء إلى القيم غير الجاهزة، وهي وضعية جيدة بالنسبة لهذه المؤسسة كون يبقى لها فائض من القيم الجاهزة.

ثانيا-نسب الربحية:

تقيس نسب الربحية قدرة الشركة على تحقيق الأرباح من خلال الاعتماد على الأصول الموجودة بداخلها وحقوق ملكيتها وحجم مبيعاتها وتنقسم إلى:

1-نسب صافي الربح على الأصول:

يقيس هذا إجمالي الربح الذي تحققه الشركة من أعمالها الأساسية، ويتم حسابه من خلال العلاقة التالية:

صافي الربح على الأصول = صافي الربح / مجموع الأصول

الجدول رقم (12): نسب صافي الربح على الأصول (2020-2021-2022)

البيان	السنوات	2020	2021	2022
صافي الربح		304170194.49	415596385.38	545757977.70
مجموع الأصول		3622213522.44	3715899310.69	4310802762.18
صافي الربح على الأصول		0.083	0.11	0.13

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية للمؤسسة خلال السنوات 2020-2021-2022.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

التعليق:

تقيس هذه النسبة صافي الربح على الأصول الذي يعد مؤشر هام على الكفاءة التشغيلية لإدارة المؤسسة ونجاحها، بحيث نلاحظ في هذه المؤسسة خلال سنوات الدراسة أن هذه النسبة ضعيفة جدا رغم أنها في ارتفاع من سنة إلى أخرى، ما يدل على ضعف كفاءة المؤسسة في استغلال الأصول الموجودة بحوزتها لتحقيق أرباح صافية.

2- صافي الربح على المبيعات:

تحسب بالعلاقة التالية:

صافي الربح على المبيعات = صافي الربح / المبيعات

الجدول رقم (13): صافي الربح على المبيعات (2020-2021-2022)

البيان	السنوات	2020	2021	2022
صافي الربح		304170194.49	415596385.38	545757977.70
المبيعات		932625140.57	865124724.42	1253347594.74
صافي الربح على المبيعات		0.33	0.48	0.44

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية للمؤسسة خلال السنوات 2020-2021-2022.

التعليق:

تقيس هذه النسبة صافي الربح المحقق من المبيعات بحيث تعبر عن النسبة التي تحققها المبيعات من الأرباح الصافية بعد تغطية تكلفة المبيعات والمصاريف المتعلقة بها، وبالعودة لهذه المؤسسة فإن هذه النسبة مقبولة نوعا ما رغم أنها عرفت تذبذبا، ما يؤكد أن لها نسبة مقبولة كعائد للمبيعات.

3-نسب العائد على حقوق الملكية:

تعكس هذه النسبة مقدار الأرباح التي تحققت الشركة من الأموال المستثمرة من طرف المساهمين، ويتم حسابها بالعلاقة التالية: العائد على حقوق الملكية: صافي الربح / حقوق الملكية (الأموال الخاصة)

الجدول رقم (14): نسب العائد على حقوق الملكية (2020-2021-2022)

البيان	السنوات	2020	2021	2022
صافي الربح		304170194.49	415596385.38	545757977.70
الأموال الخاصة		3061089157.97	2944691065.89	3620043308.23
العائد على حقوق الملكية		0.09	0.14	0.15

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية للمؤسسة خلال السنوات 2020-2021-2022.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

التعليق:

تعتبر هذه النسبة من أهم مؤشرات الربحية المستخدمة بحيث توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من أموال المساهمين بكفاءة، حيث نلاحظ في هذه المؤسسة تحقق عائد ربح مقبول من أموال المساهمين والمستثمرين كما نرى هذه النسب في ارتفاع مستمر خلال سنوات الدراسة ما يؤكد على النجاح الذي تحققه المؤسسة في استخدام مصادر الأموال الخاصة ما يدل على قوة أداء المؤسسة وحسن إدارتها لأموالها الخاصة.

ثالثا -نسب التمويل:

بحيث تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على كل مصدر تمويلي يمكنها من تمويل نشاطها، ومن أهم هذه النسب:

1-نسبة التمويل الخاص:

تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

الجدول رقم (15): نسبة التمويل الخاص (2020-2021-2022)

البيان	السنوات	2020	2021	2022
الأموال الخاصة		3061089157.97	2944691065.89	3620043308.23
الأصول الثابتة		658000000.14	651605284.29	597190276.39
نسبة التمويل الخاص		4.65	4.519	6.061

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية للمؤسسة خلال السنوات 2020-2021-2022.

التعليق:

بحيث يعتبر الهدف من حساب هذه النسبة هو معرفة مدى قدرة الأموال الخاصة على تغطية الأصول الثابتة، ويستحسن أن تكون أكبر من 0.5، وبما أن هذه النسب أكبر من 1 في هذه المؤسسة فهذا يعني أن كل الأصول الثابتة ممولة عن طريق الأموال الخاصة، مع بقاء فائض في أموال المؤسسة الخاصة تساعد على تمويل جزء من الأصول المتداولة بإضافة للديون طويلة الأجل، أي أن هذه المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها باستخدام أموالها الخاصة.

2-نسبة الرفع المالي:

تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الرفع المالي = الأموال الخاصة / مجموع الديون

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

الجدول رقم (16): نسبة الرفع المالي (2020-2021-2022)

البيان	السنوات	2020	2021	2022
الأموال الخاصة		3061089157.97	2944691065.89	3620043308.23
مجموع الديون		561124364.47	771208244.8	690759453.95
نسبة الرفع المالي		5.455	3.818	5.240

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية للمؤسسة خلال السنوات 2020-2021-2022.

التعليق:

تعكس نسبة الرفع المالي درجة الاستقلالية التي تتمتع بها المؤسسة، أي مدى اعتمادها على أموالها الخاصة في تغطية مجموع ديونها، بحيث لا تزيد الأموال الأجنبية عن الأموال الخاصة بمقدار كبير حيث تكون محصورة من 1 و 2 ما يلاحظ في هذه الحالة بأنها أكبر من 2 ما يدل على أن الأموال الخاصة تساوي أكثر من ضعف ديون، وهذا يعني أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية أي أن الأموال الخاصة تكفي لسداد الديون فهي لا تحتاج إلى اللجوء للتمويل الخارجي.

3-نسبة القدرة على الوفاء:

تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة القدرة على الوفاء} = \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع الديون}}$$

الجدول رقم (17): نسبة القدرة على الوفاء (2020-2021-2022)

البيان	السنوات	2020	2021	2022
مجموع الديون		561124364.47	771208244.8	690759453.95
مجموع الأصول		3622213522.44	3715899310.69	4310802762.18
نسبة القدرة على الوفاء		0.154	0.207	0.160

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية للمؤسسة خلال السنوات 2020-2021-2022.

التعليق:

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على الديون لتمويل أصولها، بحيث نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة قابلية السداد في سنة 2020 و 2021 في تزايد مستمر، وهذا يفسر أن المؤسسة تعتمد على أموالها الخارجية لتغطية أصولها، ولكن عرفت انخفاض في سنة 2022 وهذا راجع لاعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة في تمويل استثماراتها، أي أن هذه المؤسسة قادرة على تسديد ديونها بواسطة مجموع أصولها فهي بذلك تتمتع بمستوى ملاءة مالية منخفضة نظرا لنسبتها التي لم تتجاوز الواحد.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

المطلب الثالث: استخدام المؤشرات المالية في اتخاذ القرار

يستخدم متخذ القرار المؤشرات المالية لمعرفة ما إذا كان الهيكل المالي للمؤسسة متوازن أو لا بحيث تساعده تلك المؤشرات في معرفة مصادر التمويل الأمثل والقرار المرتبط بها، ومعلومات عن الإدارة والهيكل المالي للمؤسسة مما يساعده في اتخاذ القرار الاستثماري، بحيث يدرس مدى ملائمة التمويل مع الاستثمار من حيث المدة والنوع بالنسبة للأصول المتداولة وغير المتداولة.

أولاً- رأس المال العامل (FR):

يعتبر رأس المال العامل مؤشراً أساسياً للتحليل داخل المؤسسة، حيث توجد عدة أنواع منه سنذكر بعضها:

1- رأس المال العامل الصافي:

يحسب كما يلي:

- من أعلى الميزانية: هو الفرق بين الموارد الدائمة والأصول الثابتة (الأموال الخاصة + ديون طويلة الأجل) - الأصول الثابتة

الجدول رقم (18): رأس المال العامل (2020-2021-2022)

البيان	السنوات	2020	2021	2022
الأموال الخاصة		3061089157.97	2944691065.89	3620043308.23
ديون طويلة الأجل		290298016.25	354203532.83	284469985.87
الأموال الدائمة		3351387174.22	3298894598.72	3904513294.1
الأصول الثابتة		658000000.14	651605284.29	597190276.39
رأس المال العامل الصافي (FR)		2693387174.08	2647289314.43	3307323017.71

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على الميزانية المالية للمؤسسة خلال السنوات 2020-2021-2022.

التعليق:

حيث نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي كان موجب خلال السنوات الثلاثة الدراسة، وهذا يعني أن الأموال الدائمة التي بحوزة المؤسسة تستطيع تغطية الاستثمارات طويلة الأجل، ويبقى هامش أمان ومنه المؤسسة تحقق توازن مالي، فهو بذلك يظهر الكفاءة التشغيلية للمؤسسة خلال سنوات الدراسة، فهذه القيمة متذبذبة خلال تلك السنوات، وهذا ما يؤكد على أن المؤسسة حققت توازن مالي على المستوى المتوسط.

- من أسفل الميزانية: يحسب بالفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل ويحسب بالعلاقة التالية:

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة-ديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (19): رأس المال العامل (2020-2021-2022)

البيان	السنوات	2020	2021	2022
الأصول المتداولة		2964213522.30	3064294026.4	3713612485.79
ديون قصيرة الأجل		270826348.22	417004711.73	406289468.08
رأس المال العامل الصافي (FR)		2693387174.08	2647289314.67	3307323017.71

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل كان موجب خلال سنوات الدراسة هذا يعني أن المؤسسة تستطيع مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام الأصول الجارية، ويبقى فائض وهو يعتبر مؤشر ايجابي للمؤسسة.

2- رأس المال العامل الخاص:

بحيث يتم حسابه كما يلي:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

الجدول رقم (20): رأس المال العامل الخاص (2020-2021-2022)

البيان	السنوات	2020	2021	2022
الأموال الخاصة		3061089157.97	2944691065.89	3620043308.23
الأصول الثابتة		658000000.14	651605284.29	597190276.39
رأس المال العامل الخاص		2403089157.83	2293085781.6	3022853031.84

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية للمؤسسة خلال السنوات 2020-2021-2022.

التعليق:

يظهر رأس المال الخاص قدرة القيمة الإضافية من الأموال الخاصة على تغطية الأصول الثابتة حيث نلاحظ أن رأس المال الخاص كان موجب خلال الدراسة، هذا ما يؤكد أن المؤسسة تستطيع تمويل أصولها الثابتة من أموالها الخاصة، وهو مؤشر ايجابي للمؤسسة على عدم التبعية للخارج مع بقاء جزء من رأس المال العامل الخاص لتغطية الأصول الجارية وهو شيء ايجابي للمؤسسة، أي وجود هامش أمان يعبر عن الوضعية المالية المريحة لهذه المؤسسة بالرغم من تذبذبه خلال سنوات الدراسة.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

3- رأس المال العامل الأجنبي:

يحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

الجدول رقم (21): رأس المال العامل الأجنبي (2020-2021-2022)

البيان	السنوات	2020	2021	2022
مجموع الخصوم		3622213522.44	3715899310.69	4310802762.18
الأموال الخاصة		3061089157.97	2944691065.89	3620043308.23
رأس المال العامل الأجنبي		561124364.47	771208244.8	690759453.95

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية للمؤسسة خلال السنوات 2020-2021-2022.

التعليق:

نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي كان موجب خلال سنوات الدراسة وهو أكبر من قيمة الأموال الخاصة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة تعتمد الديون الأجنبية في تمويل نشاطاتها باعتبارها موارد ضرورية لتمويل عملية الاستغلال، تؤمنها المؤسسة من البنوك والمؤسسات المالية وغيرها على شكل قروض طويلة أو متوسطة أو حتى قصيرة الأجل لتدارك حالات العجز في الخزينة.

ثانيا: الاحتياج في رأس المال العامل

هي الأموال الإجمالية التي تكون المؤسسة بحاجة إليها خلال دورتها الاستغلالية وتحسب بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - قيم جاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - سلفات المصرفية)

الجدول رقم (22): الاحتياج في رأس المال العامل (2020-2021-2022)

البيان	السنوات	2020	2021	2022
الأصول المتداولة - القيم الجاهزة		2727938894.37	3050918739.31	3525666161.77
ديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية		270826348.22	417004711.97	406289468.08
احتياج رأس المال العامل		2457112546.16	2633914027.34	3119376693.69

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية للمؤسسة خلال السنوات 2020-2021-2022.

التعليق:

تظهر احتياجات رأس المال العامل على كمية الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال لمواجهة التزاماتها عند تاريخ استحقاقها، بحيث نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل خلال سنوات الدراسة

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

كانت موجبة، وهذا يعني أن الديون قصيرة الأجل ما عدا السلفات المصرفية لا تغطي احتياجات التمويل الدورية، أي أن احتياجات الدورة في هذه المؤسسة أكبر من الموارد، هذا ما يعني أن المؤسسة بحاجة لإيجاد موارد خارج دورة الاستغلال، متمثلة في رأس المال العامل لمواجهة التزاماتها المستحقة، كما يلاحظ ان هذه الاحتياجات في تزايد مستمر ما يدل على نقص قيمة دورة الاستغلال يجب على المؤسسة أخذ حذرهما منه.

ثالثا-الخزينة TN:

هي صافي القيم الجاهزة التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

الجدول رقم (23): الخزينة للسنوات الثلاث (2020-2021-2022)

البيان	السنوات	2020	2021	2022
رأس المال العامل الصافي		2693387174.08	2647289314.43	3307323017.71
احتياجات رأس المال العامل		2457112546.15	2633914027.34	3119376693.69
الخزينة		236274627.93	13375287.09	187946324.02

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية للمؤسسة خلال السنوات 2020-2021-2022.

التعليق:

نلاحظ أن الخزينة كانت موجبة خلال السنوات الدراسة وهو ما يدل على أن رأس المال العامل الإجمالي كافي لتمويل جميع الاحتياجات، بمعنى أن الموارد المستقرة قادرة على تغطية كل من التثبيات واحتياجات رأس المال العامل للاستغلال وخارج الاستغلال ويبقى هامش الأمان.

وهذا يؤكد على أن المؤسسة قامت بتجميد جزء من أصولها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، وهو ما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة من استثمار تلك الأموال، وهنا يجب على المؤسسة معالجة هذه الوضعية من خلال شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

ومنه نستنتج أن المؤسسة حققت التوازن المالي وهذا راجع لتحقيقها للشروط الثلاثة للتوازن المالي.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

المبحث الثالث: أساليب أخرى للتحليل المالي مستعملة في اتخاذ القرار

بعدما تطرقنا في المبحث السابق لكل من النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي كأسلوبين تقليديين لاتخاذ القرار في المؤسسة الوطنية للدهن، سنتطرق في هذا المبحث إلى أساليب أخرى للتحليل المالي داخل المؤسسة تساعد على ترشيد القرارات التمويلية خاصة، حيث قمنا بتحليل جدول حساب النتائج في المطلب الأول ومن ثم إعداد جدول التمويل الذي يساعد المؤسسة في تمويل مختلف مشاريعه، ومن ثم سنقوم بعرض جدول تدفقات الخزينة في المطلب الثاني، وصولاً في المطلب الأخير إلى التطرق إلى أهم الأساليب الحديثة للتمويل المالية الإحصائية ممثلة في نسبة سنة الأساس والرياضية ممثلة في الانحدار الخطي.

المطلب الأول: تحليل جدول حساب النتائج وإعداد جدول التمويل

قبل أن نقوم بإعداد جدول التمويل سنقوم أولاً بتحليل جدول حسابات النتائج الخاص بالمؤسسة محل الدراسة للسنوات 2020-2021-2022.

أولاً-تحليل جدول حساب النتائج:

يعتبر جدول حساب النتائج من أهم القوائم المالية بحيث لا يقل أهمية عن الميزانية ويعتبر هذا الجدول ذو أهمية كبرى بالنسبة لكل محل مالي بحيث يحدد إيرادات ومصاريف الدورة المالية، وبالتالي يساعدها على اتخاذ القرارات، وسنحاول من خلال هذا المطلب توضيح حسابات النتائج للمؤسسة الوطنية للدهن ودراسة الأرصدة الوسيطة للتسيير.

جدول رقم (24): جدول حساب النتائج حسب الطبيعة (2020-2021-2022)

الرقم	اسم الحساب	المبالغ		
		2020	2021	2022
70	المبيعات والمنتجات الملحقة	932625140.57	865124724.42	1253347594.74
72	الإنتاج المخزن	-68356656.02	297741114.60	148231125.49
73	الإنتاج المثبت	628470.60	1003565.52	1597638.25
74	إعانات الاستغلال	00	00	00
897	تبادل ما بين الوحدات د.ب	1837094890.69	1445703498.06	1680657028.28
-	إنتاج السنة المالية	2701991845.84	2609572902.60	3083833386
896	تبادل ما بين الوحدات	-193479119.71	-124209697.71	-214054980.61
60	المشتريات المستهلكة	1813352201.28	1634765312.87	2091856974.61
62+61	الخدمات الخارجية +الخدمات الخارجية الأخرى	71625642.4	68154660.30	72476948.15
-	استهلاك السنة المالية	1691498724.00	1578710275.46	1950278942.15
-	القيمة المضافة للاستغلال	1010493121.84	1030862627.14	1133554444.61
63	أعباء المستخدمين	484915246.81	478503490.23	491271778.48
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	10805183.17	12763982.62	85266.86

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

642197399.27	539595154.29	514772691.86	فائض التشغيل الإجمالي	-
13626553.26	14840655.48	11345641.67	المنتجات العملياتية الأخرى	75
7355145.77	3394142.56	7818873.47	الأعباء العملياتية الأخرى	65
109891573.58	136275183.06	286184571.22	مخصصات الاستهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	68
68445638.95	49007820.65	92639279.14	الاسترجاعات عن خسائر القيمة	78
78416488.35	70084220.57	52956795.15	تبادل ما بين الوحدات	89
528606383.78	393690084.23	271797372.83	النتيجة العملائية	-
64438899.00	81791361.09	65213134.81	المنتجات المالية	76
8005049.08	1668421.94	4496463.15	الأعباء المالية	66
56433849.92	80122939.15	60716671.66	النتيجة المالية	-
585040233.70	473813023.38	332514044.49	النتيجة العادية قبل الضرائب	-
34167687.00	5806419.00	48354245.00	الضرائب المستحقة	695
5114569.00	1402384.00	-20010395.00	الضريبة المؤجلة عن الأصول	692
00	51007835.00	00	الضريبة المؤجلة عن الخصوم	693
3230344477.97	2755212739.82	2871189901.46	مجموع منتجات الأنشطة العادية	-
2684586500.27	2339616354.44	2567019706.97	مجموع أعباء الأنشطة العادية	-
545757977.70	415596383.38	304170194.49	نتيجة الأنشطة العادية	-
00	00	00	عناصر غير عادية منتجات	77
00	00	00	عناصر غير عادية أعباء	67
00	00	00	النتيجة غير العادية	-
545757977.70	415596385.38	304170194.49	صافي نتيجة السنة المالية	-

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية للمؤسسة خلال السنوات 2020-2021-2022.

التعليق:

يلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج للمؤسسة حسب الطبيعة خلال الفترة 2020-2021-2022 أن صافي النتيجة المالية للمؤسسة عرفت ارتفاعا خلال سنوات الدراسة، ما يؤكد أن هذه المؤسسة حققت توازنا ماليا خلال تلك الفترة وهو ناتج عن قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح بواسطة جميع عملياتها من استغلال واهتلاك وتمويل وتوزيع، فهي بذلك تمثل المقياس المحاسبي للربح المحاسبي الموزع على المساهمين والجزء الموجه للاحتياجات.

1-دراسة الأرصد الوسيطية للتسيير:

بعد إعداد جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة سنقوم بعرض الأرصد الوسيطية للتسيير من خلال

الجدول الموالي:

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

جدول رقم (25): الأرصدة الوسيطة للتسيير

2022	2021	2020	البيان
3083833386 474260483.4	2609572902.60 (92418943.24)	2701991845.84 -	إنتاج السنة المالية قيمة التغيير
18.17	(3.42)	-	نسبة التغيير
1950278942.15 371568666.69	1578710275.46 (112788448.54)	1691498724.00	استهلاك السنة المالية قيمة التغيير
23.54	(6.67)	-	نسبة التغيير
1133554444.61 102691817.47	1030862627.14 20369505.3	1010493121.84	القيمة المضافة للاستغلال قيمة التغيير
9.96	2.01	-	نسبة التغيير
642197399.27 102602244.98	539595154.29 24822462.43	514772691.86	إجمالي فائض الاستغلال قيمة التغيير
19.01	4.82	-	نسبة التغيير
528606383.78 134916299.55	393690084.23 121892711.4	271797372.83	النتيجة العملائية قيمة التغيير
34.26	44.85	-	نسبة التغيير
56433849.92 (23689089.23)	80122939.15 19406267.49	60716671.66	النتيجة المالية قيمة التغيير
(29.57)	31.96	-	نسبة التغيير
585040233.70 11227210.32	473813023.38 141298978.89	332514044.49	النتيجة العادية قبل الضرائب قيمة التغيير
23.47	42.49	-	نسبة التغيير
130161592.32	415596385.38 111426190.89	304170194.49	صافي النتيجة المالية قيمة التغيير
31.32	36.63	-	نسبة التغيير

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

يظهر الجدول السابق كل من قيمة التغيير ونسبته في حسابات الأرصدة الوسيطة خلال سنوات

الدراسة حيث تحسبان كما يلي:

1-1- قيمة التغيير:

تحسب قيمة التغيير لسنتي (2020-2021) كما يلي = استهلاك السنة المالية 2021 - استهلاك السنة المالية 2020.

1-2- نسبة التغيير:

تحسب نسبة التغيير لسنتي (2020-2021) كما يلي = استهلاك السنة المالية 2021 - استهلاك السنة المالية 2020 / استهلاك السنة المالية 2020.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

2- تحليل جدول الأرصدة الوسيطة للتسيير:

من خلال نتائج الجدول السابق يمكن تحليل الأرصدة الوسيطة للتسيير كما يلي:

2-1- إنتاج السنة المالية:

يوجد هذا المؤشر في المؤسسات الصناعية ولا يتوفر في القطاعات التجارية، ويشمل إجمالي المنتجات المصنعة على اختلاف أنواعها واستخداماتها، ونجد منه المبيعات والمنتجات الملحقة والمصنعة وقيد التصنيع، إضافة إلى المخزونات

حيث نلاحظ من خلال الجدول السابق أن التغيير في إنتاج السنة المالية كان سالب في 2021 وهذا بسبب انخفاض في المبيعات والإنتاج المخزن أما في سنة 2022 ارتفع إلى 18.17 وهذا بسبب ارتفاع في قيمة المبيعات والإنتاج المخزن، وهذا ما أكدته النسبة السالبة لسنة 2021 والمنخفضة في نفس الوقت بينما نسبة التغيير بين سنتي 2021 و 2022 هي مرتفعة نوعا ما عن سابقتها وموجبة في نفس الوقت.

2-2- استهلاك السنة المالية:

هو مجموع استهلاكات المؤسسة من مشتريات السلع والمواد الأولية خلال السنة المالية مع الأخذ بعين الاعتبار الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى.

حيث نلاحظ من خلال الجدول السابق أن التغيير في استهلاك السنة المالية كان سالب في 2021 بنسبة تغير ضعيفة وهذا بسبب انخفاض في المشتريات المستهلكة والخدمات الخارجية، عكس سنة 2022 حيث سجل ارتفاع بنسبة 23.54% وهذا بسبب ارتفاع في قيمة المشتريات المستهلكة والخدمات الخارجية والخدمات الأخرى.

2-3- القيمة المضافة الاستغلال:

يمثل هذا المؤشر قيمة الثروة التي تخلقها المؤسسة باستخدام وسائل الإنتاج، والقيمة الإضافية المرتبطة به خلال نشاطها الفعلي، وتحسب بالفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن التغيير في القيمة المضافة للاستغلال موجب في كلتا السنتين حيث أنه نسبة التغير متزايدة، وهو ما يؤكد ارتفاع إنتاج المؤسسة خلال سنتي 2021-2022 مقارنة استهلاك السنتين.

2-4- إجمالي فائض الاستغلال:

يبين هذا الرصيد مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح خلال دورة الاستغلال بغض النظر عن سياساتها المتبعة في كل من التمويل والاهتلاك والتوزيع، وهو يرتبط بنتيجة المؤسسة كونه يعبر عن رصيد التدفقات الحقيقية لدورة الاستغلال بقياس الثروة التي تحققها المؤسسة من نشاطها الحقيقي.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن التغيير في إجمالي فائض الاستغلال موجب ومتزايد خلال سنتي 2021-2022، حيث أن نسبة التغيير منخفضة في السنة الأولى وعرفت ارتفاعاً ملموساً خلال السنة الثانية ويرجع ذلك انخفاض الضرائب والرسوم المماثلة في سنة 2022 على عكس سنة 2021.

2-5- النتيجة التشغيلية:

يمثل هذا الرصيد القيمة الصافية عن الأنشطة الاستغلالية لممارسة الأنشطة الأساسية للمؤسسة من خلال الفرق بين إيرادات الاستغلال ومصاريفه

بحيث نلاحظ من خلال الجدول السابق أن التغيير في النتيجة التشغيلية لسنة 2022 بنسبة 44.85% وهذا راجع إلى ارتفاع في المنتجات التشغيلية الأخرى وانخفاض في الأعباء التشغيلية الأخرى، بينما انخفضت هذه النسبة سنة 2021 لتصل 34.33% وهذا بسبب انخفاض في المنتجات التشغيلية الأخرى وارتفاع الأعباء التشغيلية الأخرى وانخفاض مخصصات الاهتلاك.

2-6- النتيجة المالية:

تساعد هذه النتيجة على تحديد مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح مقابل أنشطتها المالية، وهي تساعد على مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بما يسهم بفعالية في اتخاذ القرارات التمويلية للمؤسسة، وتحسب بالفرق بين منتجات المالية والأعباء المالية.

بحيث نلاحظ من خلال الجدول السابق أن التغيير في النتيجة المالية عرف ارتفاعاً في سنة 2021 بنسبة تغير 31.96 وهذا بسبب ارتفاع في المنتجات المالية وانخفاض الأعباء المالية، على عكس سنة 2022 بحيث انخفض إلى -29.57 بسبب ارتفاع الأعباء المالية مقارنة بإيرادات المؤسسة خلال تلك السنة.

2-7- النتيجة العادية قبل الضرائب:

تمثل هذه النتيجة الأرباح المحققة من مختلف أنشطة المؤسسة العادية وذلك قبل الأنشطة الاستثنائية وتحسب كما يلي:

$$\text{النتيجة العادية قبل الضرائب} = \text{النتيجة التشغيلية} + \text{النتيجة المالية}.$$

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن التغيير في النتيجة العادية قبل الضرائب موجبة خلال سنتي 2021-2022، حيث عرفت نسبة التغيير انخفاضاً في 2022 23.47% بعدما كان 42.47% وهذا راجع إلى انخفاض النتيجة التشغيلية والنتيجة المالية على عكس سنة 2022.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

2-8- صافي نتيجة السنة المالية:

يركز هذا العنصر على تحقيق المؤسسة لأرباح من كل عملياتها سواء الاستغلالية والتمويلية والتوزيعية وحتى الاهتلاك في ظرف سنة كاملة، وتحسب كما يلي: صافي نتيجة السنة المالية = النتيجة العادية قبل الضرائب - الضرائب على الأرباح - الضرائب المؤجلة + النتيجة الاستثنائية.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن التغير في صافي نتيجة السنة المالية عرف ارتفاع بنسبة 36.63 سنة 2021 بسبب انخفاض أعباء الأنشطة العادية بينما انخفضت في سنة 2020 بنسبة 31.32 وهذا راجع إلى ارتفاع أعباء الأنشطة العادية.

ثانياً- إعداد جدول التمويل:

من خلال ما عرضناه سابقاً يمكننا أن نعرض جدول التمويل الذي يبين لنا الموارد المالية للمؤسسة واستخداماتها الذي يمكن أن نلخصه في الجدول التالي:

جدول رقم (26): مفهوم الموارد والاستخدامات

الموارد الدائمة	الاستخدامات المستقرة
- ارتفاع عناصر الخصوم	- ارتفاع عناصر الأصول
- انخفاض عناصر الأصول	- انخفاض عناصر الخصوم

المصدر: من اعداد الطالبتين

1- عرض جدول تمويل لسنتي (2020-2021):

يمكن عرض جدول التمويل لسنتي 2020-2021 من خلال عرض التغير في رأس المال:

جدول رقم (27): التغير في رأس المال العامل

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
6394715.4	انخفاض عناصر الأصول	116398092	انخفاض الأموال الخاصة
63905516.6	زيادة ديون طويلة الأجل		
70300232	مجموع الموارد	116398092	مجموع الاستخدامات
تغير في رأس المال العامل: -46097860			

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على الميزانية المالية للمؤسسة خلال السنوات 2020-2021-2022.

بحيث تغير في رأس المال العامل = مجموع الموارد الدائمة - مجموع الاستخدامات الدائمة
كما يمكن توضيح التغير في جدول التمويل من خلال التغير في احتياجات رأس المال وفق الجدول التالي:

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

جدول رقم (28): التغيير في احتياجات رأس المال العامل

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
146178363.7	زيادة ديون قصيرة الأجل	240413446	زيادة قيم الاستغلال
		82566398.4	زيادة قيم القابلة لتحقيق
146178363.7	مجموع الموارد	322979844.4	مجموع الاستخدامات
التغيير في احتياجات رأس المال العامل: 176801481			

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية للمؤسسة خلال السنوات 2020-2021-2022.

كما يمكن توضيح التغيير في جدول التمويل من خلال التغيير في الخزينة وفق الجدول التالي:

جدول رقم (29): التغيير في الخزينة

زيادة في القيم الجاهزة: 222899340.8	السلفات المصرفية: 00
تغيير في الخزينة: -222899340.8	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية للمؤسسة خلال السنوات 2020-2021-2022.

2- عرض جدول التمويل لسنتي (2021-2022):

كما يمكن توضيح التغيير في جدول التمويل من خلال التغيير في رأس المال العامل وفق الجدول

التالي:

جدول رقم (30) يبين تغيير في رأس المال العامل

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
675352243	ارتفاع الأموال الخاصة	69733547	انخفاض ديون طويلة
54415008	انخفاض عناصر الأصول		الأجل
729767251	مجموع الموارد	69733547	مجموع الاستخدامات
تغيير في رأس المال العامل: 660033703			

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية للمؤسسة خلال السنوات 2020-2021-2022.

كما يمكن توضيح التغيير في جدول التمويل من خلال التغيير في احتياجات رأس المال وفق الجدول

التالي:

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

جدول رقم (31): يبين التغيير في احتياجات رأس المال العامل

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
153551077	انخفاض قيم القابلة لتحقيق	628298500	زيادة قيم الاستغلال
		10715244	انخفاض ديون قصيرة الأجل
153551077	مجموع الموارد	639013744	مجموع الاستخدامات
التغيير في احتياجات رأس المال العامل: 485462666			

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية للمؤسسة خلال السنوات 2020-2021-2022
كما يمكن توضيح التغيير في جدول التمويل من خلال التغيير في احتياجات رأس المال وفق الجدول التالي:

جدول رقم (32): التغيير في الخزينة

174571037	زيادة في القيم الجاهزة:	السلفات المصرفية:00
التغيير في الخزينة: 174571037		

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية للمؤسسة خلال السنوات 2020-2021-2022.

3- تحليل جدول التمويل لسنتي 2020-2021:

بعد عرض التغيير في جدول التمويل من خلال كل من التغيير في رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة نستنتج ما يلي:

- **التغيير في رأس المال العامل:** يعود سبب التغيير السالب في رأس المال العامل إلى كون أن مجموع الاستخدامات الدائمة أكبر من مجموع الموارد الدائمة، ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض الاستثمارات بشكل كبير في نفس الوقت انخفضت الأموال الخاصة للمؤسسة مقابل زيادة الديون طويلة الأجل ما أدى إلى نقص مصادر تمويل المشاريع للمؤسسة؛
- **تغيير في احتياج رأس المال العامل:** إن التغيير الإيجابي في احتياجات رأس المال ناتج عن زيادة احتياجات دورة نشاط المؤسسة مقابل انخفاضا رأس المال العامل الخاص بتمويل هذه الدورة، أي زيادة احتياجات المؤسسة مقارنة بمواردها المالية المتوفرة من تشغيل رأس المال العامل، وهو ما يؤكد زيادة الديون قصيرة الأجل مقارنة بزيادة قيم الاستغلال والقيم القابلة لتحقيق؛
- **تغيير في الخزينة:** يظهر التغيير في الخزينة خلال الدورة 2020-2021 سالب ما يفسر بزيادة احتياجات الدورة مقارنة برأس المال العامل المخصص لها الذي كان التغيير فيه سالب، وهو ناتج عن زيادة القيم الجاهزة.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

4- تحليل جدول التمويل لسنتي 2020-2021

بعد عرض التغيير في جدول التمويل من خلال كل من التغيير في رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة نستنتج ما يلي:

- **التغيير في رأس المال العامل:** يعود سبب التغيير الموجب في رأس المال العامل إلى كون أن مجموع الاستخدامات الدائمة أقل من مجموع الموارد الدائمة، ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع الأموال الخاصة بشكل كبير ورغم انخفاض عناصر الأصول الذي لم يؤثر سلبيًا على رأس المال العامل، بسبب الانخفاض الكبير في الديون طويلة الأجل ما أدى إلى زيادة مصادر تمويل المشاريع للمؤسسة؛
- **التغيير في احتياج رأس المال العامل:** إن التغيير الإيجابي في احتياجات رأس المال ناتج عن زيادة احتياجات دورة الاستغلال الناتجة عن انخفاض كل من القيم القابلة للتحقيق والديون القصيرة الأجل مقابل زيادة قيم الاستغلال، ورغم ارتفاع رأس المال العامل الذي كان بشكل قليل أي زيادة احتياجات المؤسسة مقارنة بمواردها المالية المتوفرة من تشغيل رأس المال العامل؛
- **التغيير في الخزينة:** يظهر التغيير في الخزينة خلال الدورة 2021-2022 موجب رغم زيادة احتياجات الدورة مقارنة برأس المال العامل المخصص والذي كان موجب، وهو ما يفسر بزيادة موارد الخزينة في هذه الدورة.

المطلب الثاني: تدفقات الخزينة كأساس اتخاذ القرار

يعد جدول تدفقات الخزينة من أهم القوائم المالية وهو مكمل للميزانية وجدول حساب النتائج، إذ يعمل على توفير المعلومات المتعلقة بالتحصيلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة المالية.

أولاً- إعداد جدول تدفقات الخزينة

يظهر الجدول الموالي كيفية تحديد هذا الجدول وفقاً للطريقة المباشرة فقط.

الجدول رقم (33): جدول تدفقات الخزينة خلال السنوات التالية 2020-2021-2022

2022	2021	2020	البيان
0.00	0.00	0.00	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العادية
1548315041.67	1047671050.53	929131750.81	التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
-	-1477443078.97	-998289983.52	المبالغ المدفوعة للموردين
-1016836.45	-565806.80	-517161.88	رسوم البنك
-295066251.65	-281243334.76	-251074044.20	المبالغ المدفوعة للموظفين
-142889840.74	-146267934.08	-141837650.27	المبالغ المدفوعة للمنظمات الاجتماعية
0.0	0.00	0.00	الفائدة المدفوعة
-323802.84	-286132.51	-1602821.14	الضرائب التي تم صرفها
359324979.44	1080000000.00	492000000.00	تحويلات الأموال بين الوحدات
207257886.20	221864763.41	27810089.80	التدفق النقدي قبل البنود غير العادية

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

0.00	0.00	0.00	التدفق النقدي المرتبط بالبنود غير العادية
207257886.20	221864763.41	27810089.80	التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية A
0.00	0.00	0.00	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
-11576029.85	-48979093.05	-42941164.51	المدفوعات على حيازة الأصول الملموسة أو غير الملموسة
0.00	0.00	0.00	تحصيلات تحويل الأصول الملموسة أو غير الملموسة
0.00	-27650000.00	-350000.00	صرف القروض
6666.66	53339.99		التحصيلات، سداد القروض
-21122302.46	-8470139.67		المدفوعات عند اقتناء ممتلكات مالية
0.00	6630000.00	5313428.37	تحصيلات تحويلات الأصول المالية
0.00	0.00	0.00	الفوائد المستلمة على الاستثمارات المالية
0.00	0.00	0.00	توزيعات الأرباح والتوزيعات الأخرى
-32691665.65	-78415892.73	-37977736.14	التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة الاستثمارية B
0.00	0.00	0.00	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
0.00	0.00	0.00	إيصالات بعد إصدار الأسهم
0.00	0.00	0.00	توزيعات الأرباح والتوزيعات الأخرى
0.00	0.00	0.00	التحصيل من القروض
0.00	0.00	0.00	سداد القروض أو الديون المماثلة الأخرى
0.00	0.00	0.00	التدفقات النقدية الصافية من أنشطة التمويل C
0.00	0.00	0.00	تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد
0.00	0.00	0.00	تحديث حسابات العملة
174566220.55	143448870.68	-10167646.34	تغيرات أموال الخزينة في الفترة A+B+C
13373289.19	102993403.59	246442274.27	أموال الخزينة عند افتتاح السنة المالية
187939509.74	246442274.27	236274627.93	أموال الخزينة عند إقفال السنة المالية
174566220.55	143448870.68	-10167646.34	تغيرات أموال الخزينة خلال الفترة

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

ثانيا- تحليل قائمة التدفقات النقدية:

بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة سنقوم بقياس جودة الأرباح وجودة السيولة خلال سنوات الدراسة

2020-2021-2022.

1- قياس جودة الأرباح للسنوات الثلاث 2020-2021-2022:

لقياس جودة الأرباح للمؤسسة محل الدراسة للسنوات الثلاثة 2020-2021-2022 من خلال كل:

نسبة كفاية التدفقات التشغيلية ومؤشر النقدية.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

1-1- نسبة كفاية التدفقات التشغيلية:

تبين هذه النسبة قدرة تدفقات الداخلة للمؤسسة على تغطية التدفقات النقدية الخارجة من عملياتها التشغيلية خلال دورتها الاستغلالية، بحيث كلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كانت المؤسسة في وضع جيد، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة كفاية التدفقات التشغيلية} = \frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية}}$$

الجدول رقم (34): نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية

البيان السنوات	التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة التشغيلية	التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية	نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية
2020	929131750.81	1421131751	0.65
2021	1047671050.53	2127671050	0.49
2022	1548315041.67	1907640021	0.81

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على جدول تدفقات الخزينة

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة كفاية التدفقات التشغيلية لسنوات الدراسة الثلاث أقل من الواحد ما يدل على عدم قدرة التدفقات الداخلة للمؤسسة على تغطية جميع أنشطتها التشغيلية، كما أنها في السنة 2021 منخفضة جدا مقارنة بمقارنتين بالسنتين 2020 و 2022، أي أن المؤسسة في سنة 2020 قادرة فقط على تغطية التدفقات النقدية الخارجة من أنشطتها التشغيلية بنسبة 65% باستخدام تدفقاتها النقدية الداخلة من أنشطة التشغيلية، لكن هذه النسبة انخفضت إلى 0.49 سنة 2021 أي أن 49% فقط من التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية لهذه السنة تمكنت المؤسسة من تغطيتها باستخدام تدفقاتها النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي، أما في سنة 2022 نلاحظ ارتفاع هذه النسبة إلى 81% لتغطية التدفقات النقدية الخارجية باستخدام التدفقات النقدية الداخلة، فهذا المؤشر يدل على بقاء نسبة معينة ما بين 35% و 51% و 19% لسنوات الدراسة على الترتيب وهو مؤشر غير جيد لهذه المؤسسة.

1-2- مؤشر النقدية التشغيلية:

يقيس مؤشر النقدية التشغيلية قدرة صافي التدفقات النقدية التشغيلية على توليد أرباح صافية، ويحسب كما يلي:

$$\text{مؤشر النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الربح}}$$

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

الجدول رقم (35): نسبة مؤشر نقدية التشغيلية

السنوات	البيان	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	صافي الربح	مؤشر النقدية
2020		27810089.80	304170194.49	0.091
2021		221864763.41	415596385.38	0.53
2022		207257886.20	545757977.70	0.38

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على جدول تدفقات الخزينة

التعليق:

نلاحظ من الجدول السابق أن مؤشر النقدية للسنوات الثلاثة أقل من 1 ما يدل على ضعف صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على توليد أرباح، حيث كان منخفضا جدا في السنة الأولى (2020) ثم عرف ارتفاعا محسوبا خلال باقي السنوات (حيث ارتفع في سنة 2021 بسبب ارتفاع صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية ثم انخفض قليلا في سنة 2022 بسبب انخفاضها).

2- قياس جودة السيولة:

لقياس جودة السيولة نتعمد على نسبة تغطية النقدية

- **نسبة التغطية النقدية:** تقيس هذه النسبة قدرة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على تغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية خلال سنة مالية، فهي تساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية.

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

نسبة التغطية النقدية: $\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية}}$

الجدول رقم (36): يبين نسبة التغطية النقدية

السنوات	البيان	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	نسبة التغطية النقدية
2020		27810089.80	43291164.51	%64
2021		221864763.41	85099232.72	%260
2022		207257886.20	32698332.31	%633

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على جدول تدفقات الخزينة

التعليق:

يلاحظ من الجدول السابق بأن نسبة التغطية النقدية اقل من الواحد في سنة 2020 ما يدل على ضعف صافي التدفقات النقدية للمؤسسة في هذه السنة الناتجة عن الأنشطة التشغيلية في تغطية جميع تدفقاتها النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية (فهي تغطية ما نسبته %64 فقط والباقي المقدر

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

ب 36% لا تسطيع تغطيته)، بينما في سنتي 2021-2022 عرفت هذه النسبة ارتفاعا كبيرا تجاوز الواحد ما يدل على قدرة صافي التدفقات النقدية للمؤسسة في هذه السنة الناتجة عن الأنشطة التشغيلية في تغطية جميع تدفقاتها النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية، ويبقى جزء كبير كهامش ربح، أي أن المؤسسة قادرة على تحقيق نقدية كافية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية.

المطلب الثالث: الأساليب الحديثة للتحليل المالي

بسبب نقص المعلومات الكافية حول المؤسسة محل الدراسة التي تمكننا من تطبيق كل الأساليب الإحصائية والرياضية في التحليل المالي بالرغم من تعددها، قمنا باللجوء إلى استخدام طريقة واحدة من كل من الأساليب الإحصائية والأساليب الرياضية

أولا: الأساليب الإحصائية باستعمال طريقة سنة الأساس:

سنقوم بتحليل كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج بالاعتماد على سنة الأساس (سنة 2020)

1- تحليل الميزانية باعتماد سنة 2020 كسنة الأساس:

إن تحليل الميزانية باستعمال سنة الأساس وذلك من خلال كل من الأصول والخصوم.

1-1- الأصول:

يظهر الجدول التالي تحليل عناصر أصول المؤسسة باستخدام سنة الأساس:

جدول رقم (37): تحليل أصول الميزانية باعتماد سنة 2020 كسنة الأساس

النسب	المبالغ	النسب	المبالغ	المبالغ	البيان
%	2022	%	2021	2020	الأصول
90.76	597190276.39	99.28	651605284.29	658000000.14	أصول غير جارية
00	00	00	00	00	أصول ثابتة معنوية
91.48	408467971.13	93.43	417173851.09	446515681.95	أصول ثابتة مادية
0.125	40000.00	123.57	39394709.41	31880960.09	أصول ثابتة جاري إنجازها
384.78	4320000.00	251.35	39788625.80	15830104.60	الودائع والكفالات المدفوعة
26.77	123451377.00	55.87	9016110.99	16138882.50	حسابات الدائنة الأخرى مثبتة
83.62	597190276.39	99.05	146231987.00	147634371.00	ضرائب مؤجلة أصول
125.28	3713612485.79	103.38	3064292028.50	2964213522.30	أصول جارية
136.82	1474762114.47	89.15	960937260.23	1077882702.56	مواد أولية ولوازم
95.97	249787558.68	103.21	268630586.84	260275040.85	تموينات أخرى
77.98	23582675.82	85.86	25960898.70	30235186.10	سلع قيد الإنجاز
192.17	926503172.56	161.44	778371176.55	482121683.03	مخزونات المنتجات
153.59	127801007.68	168.53	140238107.29	83209970.53	مخزونات خارجة
94.73	619927283.83	114.06	746395501.49	654400960.37	الزبائن والحسابات المرتبطة بهم

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

26.53	1141341.28	71.88	3092867.00	4302711.77	الموردون م التسبيقات وم على الحساب
76.31	12145110.99	94.50	15039270.84	15914831.74	المستخدمون ع والحسابات المرتبطة بهم
88.82	81635446.94	88.81	81635446.94	91911964.71	المدينون الآخرون والدائون الآخرون
9.13	111123.29	91.52	1113347.80	1216538.73	الأعباء المقيدة مسبقا
31.24	8269323.23	111.47	29504275.63	26467303.98	د. الرسوم على رقم الأعمال
79.57	187845980.68	5.62	13272152.25	236083329386	البنك. المؤسسات المالية ومشايتها
52.45	100343.34	52.87	101136.94	191298.07	الصندوق
119.01	4310802762.18	102.59	3715897312.79	3622213522.44	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانية المالية

التعليق:

تبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن الأصول في حالة تراجع سنة 2021 سبب ذلك راجع إلى انخفاض في الخزينة أما في سنة 2022 ارتفع مقارنة مع سنة 2021 وسنة الأساس وهذا الارتفاع راجع إلى ارتفاع في الأصول الجارية، فارتفاع نسبة الأصول يساعد المؤسسة على تغطية دورة النشاط وهو ما يعمل على خلق أرباح للمؤسسة.

1-2- الخصوم:

يظهر الجدول التالي تحليل عناصر خصوم المؤسسة باستخدام سنة الأساس:

جدول رقم (38): تحليل خصوم الميزانية باعتماد سنة 2020 سنة الأساس

الخصوم	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ
الأموال الخاصة	3061089157.97	96.20	2944691065.89	96.20	3620043308.23
نتيجة السنة المالية	304170194.49	136.63	415596385.38	136.63	545757977.70
ترحيل من جديد	-3044463.46	00	00	00	36726853.30
حسابات الارتباط بين المؤسسات	2759963426.94	91.63	2529094680.51	91.63	3037558477.23
الخصوم غير جارية	290298016.25	122.01	354203532.83	122.01	284469985.87
الضريبة المؤجلة عن الخصوم	00	00	51007835.00	00	33341794.00
المؤونات للأعباء.خ.غ.جارية	290298016.25	104.44	303195697.83	104.44	251128191.87
الخصوم الجارية	270826348.22	153.97	417004711.97	153.97	406289468.08
الموردون والحسابات المرتبطة بهم	186453031.99	163.83	305471535.20	163.83	282712119.15
الضرائب الأخرى والتسديدات المماثلة	00	00	00	00	00
الزبائن الدائون	909594.53	185.36	16860550.83	185.36	16916456.64

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

95.09	46330171.92	90.22	43955021.84	48721534.11	المستخدمون ع والحسابات المرتبطة بهم
226.12	60049195.64	190.153	50496742.84	26555836.59	الهيئات الإجتماعية وح مرتبطة بهم
00	274710.45	00	218863.36	00	المدنيون الآخرون والدائنون الآخرون
00	6814.28	00	1997.90	00	السلفات المصرفية
119.01	4310802762.18	102.59	3715899310.69	3622213522.44	المجموع العام الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية.

التعليق:

تبين لنا من خلال الجدول أن الخصوم في سنة 2020 كانت 102.59 أما في سنة 2022 شهدت ارتفاع معتبرا مقارنة مع سنة الأساس وسنة 2021، وهذا راجع إلى ارتفاع الأموال الخاصة بحيث كانت 96.20 وارتفعت سنة 2022 إلى 118.26، وفي نفس الوقت انخفاض الخصوم الغير جارية وانخفاض حسابات الارتباط بين المؤسسات.

2- تحليل جدول حساب النتائج باعتماد سنة 2020 سنة الأساس:

يظهر الجدول التالي تحليل جدول حسابات النتائج للمؤسسة باستخدام سنة الأساس:

جدول رقم (39): تحليل حساب النتائج باعتماد سنة 2020 سنة الأساس

البيان	2020	2021	%	2022	%
المبيعات والمنتجات الملحقة	932625140.57	865124724.42	92.76	1253347594.74	134.38
الإنتاج المخزن	-68356656.02	297741114.60	-435.57	148231125.49	-216.85
الإنتاج المثبت	628470.60	1003565.52	159.68	1597638.25	254.21
إعانات الاستغلال	00	00	00	00	00
تبادل ما بين الوحدات	1837094890.69	1445703498.06	78.69	1680657028.28	91.48
انتاج السنة المالية	2701991845.84	2609572902.60	96.57	3083833386	114.13
تبادل ما بين الوحدات	-193479119.71	-124209697.71	64.19	-214054980.61	110.63
المشتريات المستهلكة	1813352201.28	1634765312.87	90.15	2091856974.61	115.36
خدمات خارجية وخدمات أخرى	71625642.4	68154660.30	95.15	72476948.15	101.19
استهلاك السنة المالية	1691498724.00	1578710275.46	93.33	1950278942.15	115.30
القيمة المضافة للاستغلال	1010493121.84	1030862627.14	102.02	1133554444.61	112.18
أعباء المستخدمين	484915246.81	478503490.23	68.98	491271778.48	101.31
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	10805183.17	12763982.62	118.13	85266.86	0.78
فائض التشغيل الإجمالي	514772691.86	539595154.29	104.82	642197399.27	124.75
المنتجات التشغيلية الأخرى	11345641.67	14840655.48	130.80	13626553.26	120.10

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

94.07	7355145.77	43.41	3394142.56	7818873.47	الأعباء التشغيلية الأخرى
38.40	109891573.58	47.62	136275183.06	286184571.22	مخصصات الاستهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
73.88	68445638.95	52.90	49007820.65	92639279.14	الاسترجعات عن خسائر القيمة و م
148.07	78416488.35	132.34	70084220.57	52956795.15	تبادل ما بين الوحدات
194.49	528606383.78	144.85	393690084.23	271797372.83	النتيجة التشغيلية
98.81	64438899.00	125.42	81791361.09	65213134.81	المنتجات المالية
178.03	8005049.08	37.11	1668421.94	4496463.15	الأعباء المالية
92.95	56433849.92	131.96	80122939.15	60716671.66	النتيجة المالية
175.94	585040233.70	142.49	473813023.38	332514044.49	النتيجة الجارية قبل الضرائب
70.66	34167687.00	12.00	5806419.00	48354245.00	الضرائب المستحقة عن أ ع
-25.55	5114569.00	-7.01	1402384.00	-20010395.00	الضريبة المؤجلة عن الأصول
00	00	00	51007835.00	00	الضريبة المؤجلة عن الخصوم
112.51	3230344477.97	96.95	2755212739.82	2871189901.46	مجموع منتجات الأنشطة العادية
104.58	2684586500.27	91.14	2339616354.44	2567019706.97	مجموع أعباء الأنشطة العادية
179.42	545757977.70	136.63	415596383.38	304170194.49	نتيجة الأنشطة العادية
00	00	00	00	00	عناصر غير عادية منتجات
00	00	00	00	00	عناصر غير عادية أعباء
00	00	00	00	00	النتيجة الغير عادية
179.42	545757977.70	136.63	415596385.38	304170194.49	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانية المالية

التعليق:

من خلال تحليل عناصر جدول حسابات النتائج بالاعتماد على سنة الأساس نستنتج أن:

- إنتاج السنة المالية: بين لنا الجدول السابق عرف ارتفاعا خلال سنتي 2021 و 2022 مقارنة بسن الأساس، فقد ارتفع من 96.57% إلى 114.13% وهو ناتج عن ارتفاع قيمة المبيعات والإنتاج المخزن مقارنة بسنة الأساس؛
- استهلاك السنة المالية: تبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن هناك ارتفاع طفيف في استهلاك السنة المالية مقارنة بسنة الأساس، حيث عرف ارتفاعا خلال سنتي 2021 و 2022 مقارنة بسن الأساس، فقد ارتفع من 33.93% إلى 115.30% وهذا راجع إلى ارتفاع المشتريات المستهلكة والخدمات الأخرى؛

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

- القيمة المضافة: تبين لنا من خلال الجدول أن هناك ارتفاع بحيث قدرت سنة 2021 ب 102.02% بعدها لترتفع إلى 112.18% سنة 2022 وهذا راجع إلى ارتفاع في إنتاج السنة المالية 2022 مقارنة بسنة الأساس، وهو ما يؤكد على نجاعة أداء المؤسسة؛
 - فائض التشغيل الإجمالي: تبين لنا من خلال الجدول أن فائض التشغيل الإجمالي عرف ارتفاعا محسوسا خلال سنتي 2021 و 2022 مقارنة بسنة 2020، حيث هذا الارتفاع ب: 104.82% و 112.18% على الترتيب، وهو ما يؤكد انخفاض الضرائب والرسوم؛
 - النتيجة العملياتية: تبين لنا من خلال الجدول ارتفاع نتيجة العملياتية في كل من سنة 2021 و 2022 مقارنة مع سنة الأساس، وهذا الارتفاع راجع إلى انخفاض مخصصات الاستهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة؛
 - النتيجة المالية: تبين لنا من خلال الجدول ارتفاع في النتيجة المالية في كل من سنتي 2021 و 2022 وهذا راجع إلى ارتفاع المنتجات المالية وانخفاض الأعباء المالية مقارنة بسنة الأساس؛
 - النتيجة الصافية: تبين لنا من خلال الجدول ارتفاع في النتيجة الصافية في كل من سنة 2021 و 2022 مقارنة مع سنة الأساس وهذا راجع إلى ارتفاع منتجات الأنشطة العادية.
- ثانيا- الأساليب الرياضية باستخدام طريقة الانحدار الخطي:

هناك العديد من الطرق في الأساليب الرياضية، وسنتطرق هنا إلى طريقة الانحدار الخطي لنحدد العلاقة بين الدخل والاستهلاك وذلك من خلال المعادلة التالية: $y = a x + b$

أولا- حساب معامل الارتباط بين الدخل والاستهلاك:

بحيث يحسب كما يلي:

$$R = \frac{\sum (X - \bar{x})(Y - \bar{y})}{\sqrt{\sum (x - \bar{x})^2 \cdot \sum (y - \bar{y})^2}}$$

حيث يظهر الجدول التالي كيف يحسب معامل الارتباط

الجدول رقم (40): معامل الارتباط بين الدخل والاستهلاك للمؤسسة الوطنية للدهن للسنوات الثلاثة 2020-2021-2022

السنوات	X	Y	$x - \bar{x}$	$y - \bar{y}$	$(x - \bar{x})^2$	$(y - \bar{y})^2$	$(x - \bar{x})(y - \bar{y})$
1	1961	2701	131	-97	17161	9409	-12707
2	1578	2609	-252	-189	63504	35721	47628
3	1950	3083	120	285	14400	81225	34200
\sum	5219	8393	-1	-1	95065	126355	69121

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة.

$$\bar{y} = \frac{\sum y}{n} = 2798$$

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

$$\bar{x} = \frac{\sum x}{n} = 1830$$

$$R = \frac{\sum (X-\bar{x})(Y-\bar{y})}{\sqrt{\sum (x-\bar{x})^2 \cdot \sum (y-\bar{y})^2}} = \frac{69121}{\sqrt{95065 \times 126355}} = 0.63$$

بحيث نلاحظ أن هناك علاقة طردية قوية بين الاستهلاك والدخل لأنها محصورة بين 0.6 و 0.8

ثانيا - حساب الانحدار الخطي بين الدخل والاستهلاك:

حيث يظهر الجدول التالي الانحدار الخطي بين الدخل والاستهلاك للمؤسسة الوطنية للدهن خلال سنوات الدراسة.

جدول رقم (41): حساب الانحدار الخطي بين الدخل والاستهلاك للمؤسسة الوطنية للدهن للسنوات الثلاثة

الوحدة 10^6

2022-2021-2020

N	السنوات	الدخل y	الاستهلاك x	x^2	Xy
1	2020	2701	1691	2859481	4567391
2	2021	2609	1578	2490084	4117002
3	2022	3083	1950	3802500	6011850
	المجموع	8393	5219	9152065	14696243

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانية المالية

1- الطريقة الأولى:

لإيجاد معادلة المستقيم لابد من تحديد قيمة b_0 و b_1 من خلال جملة المعادلتين التاليتين:

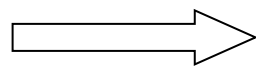
$$Y = b_0 + b_1 \cdot x \quad \dots\dots(1)$$

$$\sum y = nb_0 + b_1 \cdot \sum x$$

$$\sum xy = b_0 \cdot \sum x + b_1 \cdot \sum x^2$$

$$B_1 = \frac{8393 - 3B_0}{5219} \quad \dots\dots(2)$$

$$B_0 = \frac{14696243 - 9152065b_1}{5219} \quad \dots\dots(3)$$



$$8393 = 3b_0 + 5219b_1$$

$$14696243 = 5219B_0 + 9152065b_1$$

$$b_0 = 521 \quad \text{نعوض (2) في (3)}$$

$$b_1 = 1.30 \quad \text{نعوض } b_0 \text{ في (2)}$$

ومنه المعادلة 1 تصبح على الشكل التالي

$$Y = 1.30x + 521$$

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول ترشيد القرار باستخدام أساليب التحليل المالي

2- الطريقة الثانية:

$$\Delta = (n \cdot \sum x^2) - (\sum x)^2$$

$$B_0 = (\sum y \cdot \sum x^2) - (\sum xy \cdot \sum x) \div \Delta$$

$$B_1 = (n \cdot \sum xy) - (\sum x \cdot \sum y) \div \Delta$$

$$\Delta = (3 \times 9152065) - (5219 \times 5219) = 218234$$

$$B_0 = (8393 \times 9152065) - (14696243 \times 5219) \div 218234 = 521$$

$$B_1 = (3 \times 14696243) - (5219 \times 8393) \div 218234 = 1.30$$

$$Y = 1.30x + 521$$

تفسير النتائج:

من خلال معادلة الانحدار يمكننا تحديد العلاقة التي تجمع بين الاستهلاك والدخل، فلو أرادت الشركة أن ترفع من إنتاجها بكمية معينة فهنا يمكن الإدارة الشركة أن تحدد إجمالي الدخل المتوقع، وهذا ما يسمح للمستثمرين أن يأخذوا نظرة أولية على إنتاج ودخل الشركة، فمثلا لو رفعنا الإنتاج ب 1000 وحدة سيزيد دخل الشركة.

$$Y = 1.30 \times 1000 + 521 = 1821.$$

الخلاصة

نظرا إلى الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة هو البقاء والاستمرارية، والوصول إلى الأهداف المسطرة بكل فعالية يتطلب اعتماد أسلوب وقائي يتمثل في التحليل المالي، لذلك حاولنا في هذا الفصل التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للدهن (الأخضرية) خلال فترة الدراسة 2020-2021-2022، فبعد التحليل المالي الذي قمنا به في هذه المؤسسة سواء التقليدي القائم على حساب النسب والمؤشرات المالية وكذا تحليل كل من جدول حسابات النتائج وجدول التمويل وتدفقات الخزينة، أو الأساليب الحديثة المستخدمة سواء الإحصائية عن طريق نسبة سنة الأساس أو الرياضية بالاعتماد على الانحدار الخطي، يمكن القول أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة (2020-2021-2022) وهذا يعني أنها تتمتع بوضعية مالية جيدة ومرحلة بتحقيق FR موجب، وBFR موجب، وTR موجبة وهذا ما تم تأكيده من خلال تحليل جدول التمويل، أي أن المؤسسة استطاعت توفير سيولة كافية للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها، إضافة إلى النسب التي كانت تعبر معظمها عن الوضع الجيد للمؤسسة كما تبين لنا من جدول تدفقات الخزينة أن مؤسسة قادرة على توليد تدفق نقدي تشغيلي من خلال تحقيقها للأرباح، ومن هنا يمكن القول أن أساليب التحليل المالي تؤدي دورا هاما في دراسة الوضعية المالية للمؤسسة وإعطاء صورة دقيقة حول مركزها المالي بما يساهم في ترشيد قرارات مستخدميها الاستثمارية والتمويلية.

الخاتمة

يمثل التحليل المالي أهم الآليات المساعدة على الوقوف على الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية وتحديد مدى قدرتها على الاستمرارية، حيث يعتمد متخذو القرار في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة على نتائج التحليل المالي، ومع التطورات التي عرفها النشاط الاقتصادي تطورت أساليب التحليل المالي لتشمل الأساليب الإحصائية والرياضية، ومع اختلاف أساليب التحليل المالي بين التقليدية القائمة على النسب والمؤشرات المالية وجدول التمويل وجدول تدفقات الخزينة، والأساليب الحديث القائمة على طريقة سنة الأساس وطريقة الانحدار الخطي وغيرهما.

ومن خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في المؤسسة الوطنية للدهن ركزنا على استخدام كل من الأساليب التقليدية والحديثة للتحليل المالي على الرغم من عدم استخدام المؤسسة للأساليب الحديثة في تحليل الوضعية المالية لها، كما أن هذه المؤسسة لا تعتمد على كل من جدول التمويل وجدول تدفقات الخزينة وتحليل جدول حسابات النتائج في تحليل وضعيتها المالية، فهي تعتمد فقط على كل من النسب والمؤشرات المالية بحيث تساعد على تحديد الوضع المالي لها من خلال معرفة هامش الأمان الذي يسمح لها بمواجهة العديد من المشاكل حتى لو كانت قادرة على تمويل موجوداتها، ولكن أخذ قرارات التمويل والاستثمار وتوزيع الأرباح يتطلب التحليل الدقيق للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة وهذا ما تحققه الأساليب الحديثة للتحليل المالي وخاصة قرار الاستثمار الذي يعد من أصعب القرارات لأنه يعتمد على التنبؤ المالية المستقبلية للمؤسسة وفق دراسة دقيقة، وهو معرض للمخاطرة في أي لحظة.

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها والمتعلقة بمساهمة أساليب التحليل المالي التقليدية والحديثة في اتخاذ القرارات في المؤسسة الوطنية للدهن، فقد توصلنا إلى الإجابة على فرضيات الدراسة وإلى مجموعة من النتائج والتوصيات بالإضافة إلى تحديد مجموعة من المواضيع كأفاق مستقبلية لهذه الدراسة.

1- نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

انطلاقاً مما تم تناوله في هذه الدراسة، وما تم التوصل إليه من نتائج، تظهر نتائج اختبار الفرضيات المطروحة سابقاً فيما يلي:

- **اختبار الفرضية الأولى:** والتي تنص على أن: "أساليب التحليل المالي تتمثل في مختلف النسب والمؤشرات المالية والأساليب الإحصائية والرياضية"، فمن خلال دراستنا هذه بشقيها النظري والتطبيقي فقد توصلنا إلى أن أساليب التحليل المالي تتنوع بين الأساليب التقليدية التي تهتم بسيولة المؤسسة ومركزها المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي، وجدولي التمويل وتدفقات الخزينة وغيرهما، وكذا الأساليب الحديثة القائمة على تحديد الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة والتنبؤ بالتدفقات المستقبلية وبقدرتها على الاستمرارية أهمها الأساليب الإحصائية كطريقة سنة الأساس والأساليب الرياضية كطريقة الانحدار الخطي، وهو ما يثبت صحة هذه الفرضية؛

الخاتمة

- **اختبار الفرضية الثانية:** والتي مفادها أن: "أساليب التحليل المالي تشمل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة خلال مدة زمنية للوقوف على مركزها المالي وقدرتها على الاستمرارية ما يساهم في ترشيد قراراتها الاستثمارية والتمويلية"، فقد توصلنا في هذه الدراسة إلى أن تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة يعتمد على استعمال أساليب التحليل المالي سواء التقليدية أو الحديثة لمعرفة الوضع المركز المالي الحقيقي لها خلال فترة زمنية معينة، ما يؤكد صحة هذه الفرضية؛
- **اختبار الفرضية الثالثة:** والتي تنص على أن: "المؤسسة الوطنية للدهن تعتمد على مجموعة من الأساليب التحليلية لتشخيص وضعيتها المالية سواء المؤشرات والنسب المالية أو الإحصائية والرياضية"، فمن خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في هذه المؤسسة فقد توصلنا إلى أن هذه المؤسسة لا تعتمد على الأساليب الحديثة للتحليل المالي كما أنها لا تعتمد على جدول التمويل وتدفقات الخزينة، وهو ما ينفي صحة هذه الفرضية.

2-نتائج الدراسة:

- من خلال الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية التي أجريناها في المؤسسة الوطنية للدهن توصلنا لمجموعة من النتائج ملخصة في النقاط التالية:
- يعتبر التحليل المالي أداة فعالة للوقوف على الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية وتحديد مركزها المالي؛
 - تساعد أساليب التحليل المالي سواء التقليدية أو الحديثة على ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية من خلال تحديد المركز المالي للمؤسسة؛
 - يساهم التحليل المالي التقليدي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بتحديد نقاط القوة والضعف وتقديم تحليلات تساعد على معالجة نقاط الضعف لتحسين أداء المؤسسة؛
 - تتمتع المؤسسة الوطنية للدهن بالاستقلالية المالية اتجاه دائئها مما يسمح بتغطية احتياجاتها المالية من أموالها الخاصة دون الحاجة للديون الأجنبية؛
 - رأس المال العامل موجب خلال فترة الدراسة أي أن المؤسسة في وضعية جيدة وهذا يعني أن الأموال الدائمة الموجودة في حوزة المؤسسة كافية لتغطية الاستثمارات طويلة الأجل ويبقى هامش أمان؛
 - أظهرت الدراسة أن المؤسسة تستطيع مواجهة ديونها قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة ويبقى هامش لأمان ما يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة؛
 - أظهرت الدراسة أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من أموالها الخاصة، وهو مؤشر إيجابي للمؤسسة على عدم التبعية للخارج مع بقاء جزء من رأس المال العامل الخاص لتغطية الأصول الجارية وهو شيء إيجابي للمؤسسة؛

الخاتمة

- الاحتياج في رأس المال العامل كان موجب وفي تزايد خلال سنوات الدراسة وهذا يدل على أن الديون قصيرة الأجل ما عدا السلفات المصرفية لا تغطي احتياجات التمويل الدورية أي أن المؤسسة لديها احتياجات لم تجد لها موارد؛
- الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاث وهو ما يدل على أن المؤسسة الوطنية للدهن حققت توازن مالي من خلال استخدامها رأسمالها العامل في تغطية نشاطها؛
- أظهرت هذه الدراسة أن التدفقات النقدية الصافية من عملياتها التشغيلية قادرة على تغطية التدفقات النقدية الخارجة لعملياتها الاستثمارية والتمويلية؛
- يساعد استخدام تحليل جدول حساب النتائج وتحليل تدفقات الخزينة في تحديد النتيجة العملية للمؤسسة، وكذا يساعد على تحديد صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة العملية والأنشطة الاستثمارية؛
- لا تلتزم المؤسسة الوطنية للدهن باستخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي سواء الإحصائية أو الرياضية، كما أنها لا تستعمل كل من جدول التمويل وجدول تدفقات الخزينة في تحليل وضعيتها المالية، ما يفوت عليها فرص معرفة الوضع المالي الحقيقي لها بدقة مع التنبؤ باستمرارية نشاطها وفقا للأساليب الحديثة التي تعتمد على التنبؤ؛
- المؤسسة الوطنية للدهن في وضع جيد وفقا للنتائج المتحصل عليها بالاستخدام أساليب التحليل المالي.

3-اقتراحات الدراسة:

- انطلاقا من النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الحالية، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات كما يلي:
- ضرورة تطبيق الأدوات الحديثة للتحليل المالي الممثلة في كل من الأساليب الرياضية والاحصائية في المؤسسات الجزائرية بما فيها المؤسسة الوطنية للدهن، بغرض ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية؛
 - ضرورة تنويع الاستثمارات في المؤسسة الوطنية للدهن وليس الاحتفاظ بالسيولة مجمدة من أجل الرفع من قدرتها على التمويل الذاتي؛
 - ضرورة الاستعانة بخبراء ماليين في المؤسسة محل الدراسة ومختلف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بغرض استخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي، بما يضمن توفير المعلومات المالية اللازمة لمتخذي القرارات وتسهيل طرق وكيفيات الحصول عليها؛

الخاتمة

- يجب على المؤسسة الوطنية للدهن تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على تحليل جدول حساب النتائج وتدفقات الخزينة، حتى تتمكن من معرفة نتائجها العملية وقدرتها على تمويل مختلف أنشطتها؛
- ضرورة الإعلام بأهمية الاستعانة بمختلف أساليب التحليل المالي التقليدية والحديثة في عملية اتخاذ القرار؛
- ضرورة تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستمرار عن طريق مؤشرات التوازن المالي وجدول تدفقات الخزينة وكذا جدول التمويل من أجل الوقوف على المركز المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على الاستمرارية.

4-آفاق الدراسة:

- بعد عرض نتائج الدراسة والتوصيات الخاصة بها يمكن لهذا الموضوع أن يتطور أكثر في مواضيع أخرى تكون بمثابة نقطة انطلاق للمهتمين والباحثين في هذا المجال مستقبلا كما يلي:
- تقييم الأداء المالي في الإنذار المبكر بالفشل المالي؛
 - مساهمة أساليب التحليل المالي الحديثة في تقييم الأداء المالي؛
 - دور أساليب التحليل المالي الحديث في تحسين جودة المعلومات المالية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1-الكتب:

- 1) البدوي محمد عباس، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009.
- 2) تايه النعيمي عدنان، أرشد فؤاد التيممي، التحليل المالي والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 3) الحيايي وليد ناجي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، المنشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنيمارك، 2007.
- 4) الزبيدي حمزة محمود، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، دار الوراق للنشر والتوزيع الأردن، 2000.
- 5) زغيب مليكة، بوشنقري ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2010.
- 6) شاكر محمد منير، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2005.
- 7) الشباني وليد محمد، مبادئ المحاسبة والتقرير المالي، دار الكبيعان للنشر، السعودية، 2014.
- 8) شنوف شعيب، المحاسبة المالية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، النظام المحاسبي المالي CSF ديوان المطبوعات الجامعية، 2016.
- 9) عبد الهادي محمد سعيد، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 10) لعويسات جمال الدين، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2005.
- 11) مطر محمد، التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للطباعة والنشر الأردن، 2000.
- 12) مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن 2011.
- 13) مؤيد عبد الحسين الفضل، نظريات اتخاذ القرار منهج كمي، دار المناهج للنشر والتوزيع الأردن، 2017.
- 14) نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة التاسعة، 2001.

2- أطروحات الدكتوراه:

- 1) بن سراج إيمان، دور المعلومات في قياس اتجاهات متخذي القرار نحو المخاطر المالية في البنوك التجارية -دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2018.
- 2) باصور رضوان، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2017/2018.
- 3) بحري علي، التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية - دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2019.
- 4) جعفر عبد النور، حدود استخدام أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2019-2020.
- 5) حجاج نفيسة، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي، دراسة حالة -دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة (2014-2010)، أطروحة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2017.
- 6) شعشوع أحمد، دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف خلال الفترة (2000-2019)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (LMD) في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2020/2021.
- 7) عوادي منير، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة صيدال خلال الفترة (2017-2013)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص الأسواق المالية والبورصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2019/2020.

قائمة المراجع

8) فلاحى ليديا، عبد السلام عقون، استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية والتنبؤ بفشلها المالي، أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، الطور الثالث، تخصص محاسبة ومالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعرييج-، 2020/2021.

3- رسائل الماجستير:

1) بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، دراسة حالة شركة اسمنت السعودية - للفترة الممتدة من 2010-2006، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري- قسن طينة-، 2011/2012.

4- المقالات في المجلات العلمية:

1) بلحاج فتيحة، الأسس النظرية والعلمية في اتخاذ القرار، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية العدد 7، مخبر العولمة والأساسات الاقتصادية، الجزائر، 2016.

2) بوجمعة كوسة، بوعموشة نعيم، لوحة القيادة والمشاركة في اتخاذ القرار ومعوقات نجاح نظم المعلومات في المؤسسات الجزائرية، مجلة أفق للعلوم، العدد السابع، جامعة الجلفة، مارس 2017.

3) تفرات يزيد، استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي -دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير BCR بولاية سطيف- للفترة المالية (2011-2014)، مجلة البحوث، العدد 11، الجزء الثاني، جامعة أم بواقي، الجزائر، 2011-2014.

4) خنفري خيضر، بونريسة مريم، دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة دراسات الاقتصادية، العدد 27، بومرداس.

5) رميدي عبد الوهاب، باصور رضوان، استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية في التحليل المالي لأداء المؤسسة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد الثاني، العدد 7، المدية، الجزائر أفريل، 2017.

6) ساسي بلال، فعالية اتخاذ القرار في المنظمة الاقتصادية، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية مجلد 03، العدد 5، الجزائر، 2015.

7) سعداوي مسعود، مختاري فتيحة، بوسماحة محمد لخضر، مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الأغواط -2017-2018، مجلة المعيار، المجلد 11، العدد 4، جامعة المدية، الجزائر، 2020.

قائمة المراجع

8) سمروود زبيدة، سحنون جمال الدين، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 6، العدد 3 الجزائر، 2020.

9) شرقي منصف، بوشلاغم عميروش، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات- دراسة حالة مؤسسة الصيانة للشرق-، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 31، عدد 1، جامعة قسنطينة الجزائر، 2020.

5-المحاضرات والمطبوعات الجامعية:

1) شكري معمر سعاد، مطبوعة في التسيير المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البويرة، 2020/2019.

ثالثا: المراجع باللغة الفرنسية

1-الكتب:

1) Philippe Avère et Jean, Claude, **L'analyse des états financiers**, institut national des techniques économiques et comptables, Paris, France 2014.

2-رسائل الماجستير:

2) Liza SOUMER, Melissa HIRECHE, **Mesure de la performance financière de l'entreprise à travers les indicateurs financiers Cas de la Distribution de L'électricité et du Gaz de TIZI-OUZOU(SONELGAZ)** Mémoire de fin d'études En vue d'obtention du diplôme de master en sciences financière et comptabilité, finance d'entreprise, universités mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, 2021-2022.

3-المجلات:

1) AGNES PAUMIER, **Etude cinétique de fonds de roulement**, journal de la société statistique de Paris, tome 115, 1974.

الملاحق

الملحق رقم (1): الميزانية المحاسبية للمؤسسة جانب الأصول لسنة 2020

EPE/ENAP/SPA
LAKHDARIA
BILAN 2020

BILAN ACTIF
AU 31 DECEMBRE 2020

TABLEAU N° 1

COMPTE	LIBELLE	Note	Montant Brut	Ammortissement ou Provisions	Montant Net	Montant Net N-1
	ACTIFS NON COURANTS		-	-	-	0,00
207	Ecart d'acquisitions (good will)	1.01	-	-	-	0,00
20	Immobilisations incorporelles	1.02	1 629 565,51	1 629 565,51	-	0,00
21	Immobilisations corporelles	1.03	1 843 036 641,02	1 396 520 959,07	446 515 681,95	413 857 039,31
22	Immobilisations en concession	1.04	-	-	-	0,00
23	Immobilisations en cours	1.05	31 880 960,09	-	31 880 960,09	132 594 870,48
265	Titres de participations évalués par des équivalences (entreprises associées)	1.06	-	-	-	0,00
26	Participation et créances rattachées à des participations	1.07	-	-	-	0,00
271	Titres immobilisés autres que les titres immobilisés de l'activité du portefeuille	1.08	-	-	-	0,00
272	Titres représentatifs de droit de créance (Obligations, bons)	1.09	-	-	-	0,00
273	Titres immobilisés de l'activité de portefeuille	1.10	-	-	-	0,00
275	Dépôts et cautionnements versés	1.11	15 830 104,60	-	15 830 104,60	31 420 050,74
276	Autres créances immobilisées	1.12	16 138 882,50	-	16 138 882,50	24 669 990,28
278	Intérêts courus et produits à recevoir	1.14	-	-	-	0,00
133	Impôts différés actif	1.13	147 634 371,00	-	147 634 371,00	127 623 976,00
T2	TOTAL ACTIF NON COURANT	1.15	2 056 150 524,72	1 398 150 524,58	658 000 000,14	730 165 926,81
30	Stocks de marchandises	1.16	-	-	-	0,00
31	Matières premières et fournitures	1.17	1 106 188 353,14	28 305 650,58	1 077 882 702,56	1 431 067 271,89
32	Autres approvisionnements	1.18	290 129 982,25	29 854 941,40	260 275 040,85	289 715 809,17
33	En cours de production de biens	1.19	30 235 186,10	-	30 235 186,10	8 358 438,00
34	En cours de production de services	1.20	-	-	-	0,00
35	Stocks de produits finis		490 134 241,29	8 012 558,26	482 121 683,03	572 508 875,66
36	Stocks provenant d'immobilisations	1.21	-	-	-	0,00
37	Stocks à l'extérieur (En cours de route, en dépôt ou en consignation)	1.22	83 209 970,53	-	83 209 970,53	119 510 210,29
41	Cient et comptes rattachés	1.23	794 285 114,37	139 884 154,00	654 400 960,37	535 532 026,89
409	Fournisseurs débiteurs: Avances et acomptes versés	1.24	4 482 711,77	180 000,00	4 302 711,77	5 135 204,00
42	Personnel est comptes rattachés	1.26	15 914 831,74	-	15 914 831,74	20 005 222,24
43	Organismes sociaux et comptes rattachés	1.27	-	-	-	0,00
44	Etat, Collectivités publiques organismes internat et comptes	1.28	-	-	-	0,00
45	Groupes et associés	1.29	-	-	-	0,00
46	Débiteurs divers et créateurs divers	1.29	91 911 964,71	-	91 911 964,71	85 284 013,07
486	Charges constatées d'avances	1.30	1 216 538,73	-	1 216 538,73	1 025 111,74
444	Etat, ompots sur les résultats	1.32	-	-	-	0,00
445	Etat, taxes sur le chiffre d'affaires	1.33	26 467 303,98	-	26 467 303,98	15 719 456,72
447	Autres impôts, taxes et versements assimilés	1.34	-	-	-	0,00
448	Etat charges et produits à recevoir	1.xx	-	-	-	0,00
48	Charges ou produits constatés	1.35	-	-	-	0,00
50	Valeurs mobilières de placement	1.36	-	-	-	0,00
518	INTERETS COURUS A RECEVOIR	1.37	-	-	-	0,00
519	Concours bancaires courants	1.38	-	-	-	0,00
51	Banques, établissements et assimilés	1.39	317 126 633,25	81 043 303,39	236 083 329,86	246 252 399,62
52	Instruments financiers dérivés	1.40	-	-	-	0,00
53	Caisse	1.41	191 298,07	-	191 298,07	189 874,65
54	Regles d'avances et accreditifs	1.42	-	-	-	0,00
T5	TOTAL ACTIF COURANT	1.43	3 251 494 129,93	287 280 507,63	2 964 213 522,30	3 330 304 913,94
TG	TOTAL GENERAL ACTIF	1.44	5 307 644 654,65	1 685 431 132,21	3 622 213 522,44	4 060 470 840,75

الملاحق

الملحق رقم (2): الميزانية المحاسبية للمؤسسة جانب الخصوم لسنة 2020

EPE/ENAP/SPA
LAKHDARIA

BILAN PASSIF
AU 31 DECEMBRE 2020

TABLEAU N° 2

N° Cr	PASSIF	NOTES	MONTANTS N	MONTANTS N-1
101	Capital social	2.01	0,00	0,00
108	Compte de l'exploitant	2.02	0,00	0,00
109	Capital souscrit non appelé	2.03	0,00	0,00
104	Ecart d'évaluation	2.04	0,00	0,00
106	Réserves (Legale, statutaire, ordinaire, réglementée)	2.05	0,00	0,00
105	Ecart de réévaluation	2.06	0,00	0,00
107	Ecart d'équivalence	2.07	0,00	0,00
12	Resultat de l'exercice	2.08	304 170 194,49	431 182 196,58
11	Report à nouveau	2.09	-3 044 463,46	0,00
181	Liaison inter unité	2.10	2 759 963 426,94	2 999 416 050,28
T211	Part sociétés consolidante (1)	2.11	0,00	0,00
T212	Part des minoritaires (1)	2.12	0,00	0,00
T213	TOTAL I CAPITAUX PROPRES	2.13	3 061 089 157,97	3 430 598 246,86
16	Emprunts et dettes assimilés	2.14	0,00	0,00
17	Dettes rattachées à des participations	2.15	0,00	0,00
134	Impôts différés passif	2.16	0,00	0,00
155	Provision pour impots	2.17	0,00	0,00
229	Droits du concedent	2.18	0,00	0,00
15	Provision pour charge-passifs non courants	2.19	290 298 016,25	273 868 212,67
131	Subventions d'équipement	2.20	0,00	0,00
132	Autres subventions d'investissements	2.21	0,00	0,00
T222	TOTAL II PASSIF NON COURANTS	2.22	290 298 016,25	273 868 212,67
40	Fournisseurs et comptes rattachés	2.23	186 453 031,99	277 281 090,34
444	Etat, ompots sur les resultats	2.24	0,00	0,00
445	Etat, taxes sur le chiffre d'affaires	2.25	0,00	0,00
447	Autres impôts, taxes et versements assimilés	2.26	0,00	0,00
419	Clients créditeurs, avances reçues, RRR à accorder	2.27	9 095 945,53	7 701 299,80
509	Versements restant à effectuer sur valeurs mobilières	2.28	0,00	0,00
42	Personnel est comptes rattachés	2.29	48 721 534,11	44 151 293,70
43	Organismes sociaux et comptes rattachés	2.30	26 555 836,59	26 598 502,23
44	Etat, Collectivités publiques organismes internat et comptes	2.31	0,00	0,00
45	Groupes et associés	2.32	0,00	0,00
46	Débiteurs divers et créditeurs divers	2.33	0,00	272 195,15
48	Charges ou produits constatés	2.34	0,00	0,00
518	Interets courus à payer	2.35	0,00	0,00
51	Banques, établissements et assimilés	2.36	0,00	0,00
52	Instruments financiers dérivés	2.37	0,00	0,00
T239	TOTAL III PASSIFS COURANTS	2.39	270 826 348,22	356 004 381,22
TG	TOTAL GENERAL PASSIF	2.40	3 622 213 522,44	4 060 470 840,75

الملحق رقم (3): جدول حسابات النتائج لمؤسسة سنة 2020

ENAP/SPA
P-LAKHDARIA

COMPTE DE RESULTATS
AU 31 DECEMBRE 2020

TABLEAU N° 3

N° Cpte	DESIGNATION	NOTE	Montant 2020	Montant 2019
70	Ventes et produits annexes	3.1	932 625 140,57	1 023 195 182,11
72	Variation Stocks produits finis et en cours	3.2	-68 356 656,02	54 035 306,18
73	Production immobilisée	3.3	628 470,60	1 351 699,90
74	Subvention d'exploitation	3.4	0,00	0,00
897	Cessions PF et SF	3.5	1 837 094 890,69	1 905 657 097,04
I	Production de l'exercice	3.6	2 701 991 845,84	2 984 239 285,23
896	Cessions reçues consommées	3.7	-193 479 119,71	-694 764 516,84
60	Achats consommés	3.8	1 813 352 201,28	2 555 353 091,91
61	Services Extérieurs	3.9	10 991 228,60	21 002 330,60
62	Autres services extérieurs	3.10	60 634 413,83	76 709 991,81
II	Consommation de l'exercice	3.11	1 691 498 724,00	1 958 300 897,48
III	Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	3.12	1 010 493 121,84	1 025 938 387,75
63	Charges du personnel	3.14	484 915 246,81	504 009 469,50
64	Impôts, taxes et versements assimilés	3.15	10 805 183,17	11 669 596,29
IV	Excedent brut d'exploitation	3.16	514 772 691,86	510 259 321,96
75	Autres produits opérationnels	3.17	11 345 641,67	13 907 442,46
65	Autres charges opérationnelles	3.18	7 818 873,47	10 776 818,57
68	Dotations au amortis, Provisions et perte de valeur	3.19	286 184 571,22	145 085 985,19
78	Reprise sur perte de valeur et provisions	3.20	92 639 279,14	34 375 309,59
89	Cessions recue frais du siège	3.13	52 956 795,15	62 285 555,77
V	Resultat opérationnel	3.21	271 797 372,83	340 393 714,48
76	Produits financiers	3.22	65 213 134,81	89 491 778,61
66	Charges financières	3.23	4 496 463,15	3 697 890,51
VI	Resultats financiers	3.24	60 716 671,66	85 793 888,10
VII	Resultats ordinaire avant impôt (V+VI)	3.25	332 514 044,49	426 187 602,58
695	Impôts sur les bénéfices basés sur le resultat des activités ordinaires	3.26	48 354 245,00	1 293 514,00
698	Autres impôts sur les resultats	3.27	0,00	0,00
692	Imposition différé actif	3.28	-20 010 395,00	-6 288 108,00
693	Imposition différé passif	3.29	0,00	0,00
TPO	Total des produits des activités ordinaires	3.30	2 871 189 901,46	3 122 013 815,89
TCO	Total des charges des activités ordinaires	3.31	2 567 019 706,97	2 690 831 619,31
VIII	Resultat net des activités ordinaires	3.32	304 170 194,49	431 182 196,58
77	Elements extraordinaires (Produits)	3.33	0,00	0,00
67	Element extraordinaires (Charges)	3.34	0,00	0,00
IX	Resultat extraordinaire	3.35	0,00	0,00
X	RESULTAT NET DE L'EXERCICE	3.36	304 170 194,49	431 182 196,58

الملاحق

الملحق رقم (4): الميزانية المحاسبية للمؤسسة جانب الأصول لسنة 2021

EPE/ENAP/SPA
LAKHDARIA
BILAN 2021

BILAN ACTIF
AU 31 DECEMBRE 2021

TABLEAU N° 1

COMPTE	LIBELLE	Note	Montant Brut	Ammortissement ou Provisions	Montant Net	Montant Net N-1
	ACTIFS NON COURANTS		-	-	-	0,00
207	Ecarts d'acquisitions (good will)	1.01	-	-	-	0,00
20	Immobilisations incorporelles	1.02	1 629 565,51	1 629 565,51	-	0,00
21	Immobilisations corporelles	1.03	1 881 133 360,69	1 463 959 509,60	417 173 851,09	446 515 681,95
22	Immobilisations en concession	1.04	-	-	-	0,00
23	Immobilisations en cours	1.05	39 394 709,41	-	39 394 709,41	31 820 960,09
265	Titres de participations évalués par des équivalences (entreprise)	1.06	-	-	-	0,00
26	Participation et créances rattachées à des participations	1.07	-	-	-	0,00
271	Titres immobilisés autres que les titres immobilisés de l'activité	1.08	-	-	-	0,00
272	Titres représentatifs de droit de créance (Obligations, bons)	1.09	-	-	-	0,00
273	Titres immobilisés de l'activité de porte feuille	1.10	-	-	-	0,00
275	Dépôts et cautionnements versés	1.11	39 788 625,80	-	39 788 625,80	15 830 104,60
276	Autres créances immobilisées	1.12	9 016 110,99	-	9 016 110,99	16 138 822,50
278	Interets courus et produits à recevoir	1.14	-	-	-	0,00
133	Impôts différés actif	1.13	146 231 987,00	-	146 231 987,00	147 634 371,00
T2	TOTAL ACTIF NON COURANT	1.15	2 117 194 359,40	1 465 589 075,11	651 605 284,29	658 000 000,14
30	Stocks de marchandises	1.16	-	-	-	0,00
31	Matières premières et fournitures	1.17	979 319 147,02	18 381 886,79	960 937 260,23	1 077 882 702,56
32	Autres approvisionnements	1.18	297 082 851,82	28 452 264,98	268 630 586,84	260 275 040,85
33	En cours de production de biens	1.19	25 960 898,70	-	25 960 898,70	30 235 186,10
34	En cours de production de services	1.20	-	-	-	0,00
35	Stocks de produits finis	1.21	791 879 851,92	13 508 675,37	778 371 176,55	482 121 683,03
36	Stocks provenant d'immobilisations	1.22	-	-	-	0,00
37	Stocks à l'extérieur (En cours de route, en depot ou en consignation)	1.22	140 238 107,29	-	140 238 107,29	83 209 970,53
41	Client et comptes rattachés	1.23	899 078 938,89	152 683 437,40	746 395 501,49	654 400 960,37
409	Fournisseurs débiteurs: Avances et acomptes versés	1.24	3 272 867,00	180 000,00	3 092 867,00	4 302 711,77
42	Personnel et comptes rattachés	1.26	15 039 270,84	-	15 039 270,84	15 914 831,74
43	Organismes sociaux et comptes rattachés	1.27	-	-	-	0,00
44	Etat, Collectivités publiques organismes internat et comptes	1.28	-	-	-	0,00
45	Groupes et associés	1.29	-	-	-	0,00
46	Débiteurs divers et créditeurs divers	1.29	81 635 446,94	-	81 635 446,94	91 911 964,71
486	Charges constatées d'avances	1.30	1 113 347,80	-	1 113 347,80	1 216 538,73
444	Etat, ompots sur les resultats	1.32	-	-	-	0,00
445	Etat, taxes sur le chiffre d'affaires	1.33	29 504 275,63	-	29 504 275,63	26 457 303,98
447	Autres impôts, taxes et versements assimilés	1.34	-	-	-	0,00
448	Etat charges et produits à recevoir	1.xx	-	-	-	0,00
48	Charges ou produits constatés	1.35	-	-	-	0,00
50	Valeurs mobilières de placement	1.36	-	-	-	0,00
518	INTERETS COURUS A RECEVOIR	1.37	-	-	-	0,00
519	Concours bancaires courants	1.38	-	-	-	0,00
51	Banques, établissements et assimilés	1.39	94 315 455,64	81 043 303,39	13 272 152,25	236 083 329,86
52	Instruments financiers dérivés	1.40	-	-	-	0,00
53	Caisse	1.41	101 136,94	-	101 136,94	191 298,07
54	Regles d'avances et accreditifs	1.42	-	-	-	0,00
T6	TOTAL ACTIF COURANT	1.43	3 358 541 596,43	294 249 567,93	3 064 292 028,50	2 964 213 522,30
TG	TOTAL GENERAL ACTIF	1.44	5 475 735 955,83	1 759 838 643,04	3 715 897 312,79	3 622 213 522,44

الملحق رقم (5): الميزانية المحاسبية للمؤسسة جانب الخصوم لسنة 2021

ENAP/SPA
AKHDARIA

BILAN PASSIF
AU 31 DECEMBRE 2021

TABLEAU N° 2

N° Cpte	PASSIF	NOTES	MONTANTS N	MONTANTS N-1
101	Capital social	2.01	0,00	0,00
108	Compte de l'exploitant	2.02	0,00	0,00
109	Capital souscrit non appelé	2.03	0,00	0,00
104	Ecart d'évaluation	2.04	0,00	0,00
106	Réserves (Legale, statutaire, ordinaire, réglementée)	2.05	0,00	0,00
105	Ecart de réévaluation	2.06	0,00	0,00
107	Ecart d'équivalence	2.07	0,00	0,00
12	Resultat de l'exercice	2.08	415 596 385,38	304 170 194,49
11	Report à nouveau	2.09	0,00	-3 044 463,46
181	Liaison inter unité	2.10	2 529 094 680,51	2 759 963 426,94
T211	Part sociétés consolidante (1)	2.11	0,00	0,00
T212	Part des minoritaires (1)	2.12	0,00	0,00
T213	TOTAL I CAPITAUX PROPRES	2.13	2 944 691 065,89	3 061 089 157,97
16	Emprunts et dettes assimilés	2.14	0,00	0,00
17	Dettes rattachées à des participations	2.15	0,00	0,00
134	Impôts différés passif	2.16	51 007 835,00	0,00
155	Provision pour impôts	2.17	0,00	0,00
229	Droits du concedent	2.18	0,00	0,00
15	Provision pour charge-passifs non courants	2.19	303 195 697,83	290 298 016,25
131	Subventions d'équipement	2.20	0,00	0,00
132	Autres subventions d'investissements	2.21	0,00	0,00
T222	TOTAL II PASSIF NON COURANTS	2.22	354 203 532,83	290 298 016,25
40	Fournisseurs et comptes rattachés	2.23	305 471 535,20	186 453 031,99
444	Etat, ompots sur les resultats	2.24	0,00	0,00
445	Etat, taxes sur le chiffre d'affaires	2.25	0,00	0,00
447	Autres impôts, taxes et versements assimilés	2.26	0,00	0,00
419	Clients créditeurs, avances reçues, RRR à accorder	2.27	16 860 550,83	9 095 945,53
509	Versements restant à effectuer sur valeurs mobilières	2.28	0,00	0,00
42	Personnel est comptes rattachés	2.29	43 955 021,84	48 721 534,11
43	Organismes sociaux et comptes rattachés	2.30	50 496 742,84	26 555 836,59
44	Etat, Collectivités publiques organismes internat et comptes	2.31	0,00	0,00
45	Groupes et associés	2.32	0,00	0,00
46	Débiteurs divers et créditeurs divers	2.33	218 863,36	0,00
48	Charges ou produits constatés	2.34	0,00	0,00
518	Interets courus à payer	2.35	0,00	0,00
51	Banques, établissements et assimilés	2.36	0,00	0,00
52	Instruments financiers dérivés	2.37	0,00	0,00
T239	TOTAL III PASSIFS COURANTS	2.39	417 002 714,07	270 826 348,22
TG	TOTAL GENERAL PASSIF	2.40	3 715 897 312,79	3 622 213 522,44

الملاحق

الملحق رقم (6): جدول حسابات النتائج للمؤسسة سنة 2022

EPE/ENAP/SPA
UP-LAKHDARIA

COMPTE DE RESULTATS
AU 31 DECEMBRE 2021

TABLEAU N° 3

N° Cpte	DESIGNATION	NOTES	Montant 2021	Montant 2020
70	Ventes et produits annexes	3.1	865 124 724,42	932 625 140,5
72	Variation Stocks produits finis et en cours	3.2	297 741 114,60	-68 356 656,0
73	Production immobilisée	3.3	1 003 565,52	628 470,0
74	Subvention d'exploitation	3.4	0,00	0,0
897	Cessions PF et SF	3.5	1 445 703 498,06	1 837 094 890,0
I	Production de l'exercice	3.6	2 609 572 902,60	2 701 991 845,0
896	Cessions reçues consommées	3.7	-124 209 697,71	-193 479 119,0
60	Achats consommés	3.8	1 634 765 312,87	1 813 352 201,0
61	Services Extérieurs	3.9	18 887 971,32	10 991 228,0
62	Autres services extérieurs	3.10	49 266 688,98	60 634 413,0
II	Consommation de l'exercice	3.11	1 578 710 275,46	1 691 498 724,0
III	Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	3.12	1 030 862 627,14	1 010 493 121,8
63	Charges du personnel	3.14	478 503 490,23	484 915 246,8
64	Impôts, taxes et versements assimilés	3.15	12 763 982,62	10 805 183,1
IV	Excédent brut d'exploitation	3.16	539 595 154,29	514 772 691,8
75	Autres produits opérationnels	3.17	14 840 655,48	11 345 641,6
65	Autres charges opérationnelles	3.18	3 394 142,56	7 818 873,4
68	Dotations au amortis, Provisions et perte de valeur	3.19	136 275 183,06	286 184 571,2
78	Reprise sur perte de valeur et provisions	3.20	49 007 820,65	92 639 279,1
89	Cessions recue frais du siège	3.13	70 084 220,57	52 956 795,1
V	Resultat opérationnel	3.21	393 690 084,23	271 797 372,8
76	Produits financiers	3.22	81 791 361,09	65 213 134,8
66	Charges financières	3.23	1 668 421,94	4 496 463,1
VI	Resultats financiers	3.24	80 122 939,15	60 716 671,6
VII	Resultats ordinaire avant impôt (V+VI)	3.25	473 813 023,38	332 514 044,4
695	Impôts sur les bénéfices basés sur le resultat des activités ordinaires	3.26	5 806 419,00	48 354 245,00
698	Autres impôts sur les resultats	3.27	0,00	0,00
692	Imposition différé actif	3.28	1 402 384,00	-20 010 395,00
693	Imposition différé passif	3.29	51 007 835,00	0,00
TPO	Total des produits des activités ordinaires	3.30	2 755 212 739,82	2 871 189 901,46
TCO	Total des charges des activités ordinaires	3.31	2 339 616 354,44	2 567 019 706,97
VIII	Resultat net des activités ordinaires	3.32	415 596 385,38	304 170 194,49
77	Elements extraordinaires (Produits)	3.33	0,00	0,00
67	Element extraordinaires (Charges)	3.34	0,00	0,00
IX	Resultat extraordinaire	3.35	0,00	0,00
X	RESULTAT NET DE L'EXERCICE	3.36	415 596 385,38	304 170 194,49

الملحق رقم (7): الميزانية المحاسبية للمؤسسة جانب الأصول لسنة 2022

ACTIF	Note	2022			2021
		Brut	Ammort. Prov	Net	Net
Ecarts d'acquisitions (good will)					
Immobilisations incorporelles		1 629 565,51	1 629 565,51		
Immobilisations corporelles		1 931 224 890,61	522 756 919,48	408 467 971,13	417 173 851,09
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		40 000,00		40 000,00	39 394 709,41
Titres de participations évalués par des					
Participation et créances rattachées à d					
Titres immobilisés autres que les titres i					
Titres représentatifs de droit de créance					
Titres immobilisés de l'activité de porte f					
Dépôts et cautionnements versés		60 910 928,26		60 910 928,26	39 788 625,80
Autres créances immobilisées		4 320 000,00		4 320 000,00	9 016 110,99
Interets courrus et produits à recevoir					
Impots diferrés actif		123 451 377,00		123 451 377,00	146 231 987,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 121 576 761,38	1 524 386 484,99	597 190 276,39	651 605 284,29
Stocks de marchandises					
Matières premières et fournitures		1 492 605 465,09	17 843 350 62	1 474 762 114,47	960 937 260,23
Autres approvisionnements		277 167 571,27	27 380 012 59	249 787 558,68	268 630 586,84
En cours de production de biens		23 582 675,82		23 582 675,82	25 960 898,70
En cours de production de services					
Stocks de produits finis		942 533 213,45	16 030 040,89	926 503 172,56	778 371 176,55
Stocks provenant d'immobilisations					
Stocks à l'exterieur (En cours de route,		127 801 007,68		127 801 007,68	140 238 107,29
Client et comptes ratachés		767 457 647,08	147 530 363,25	619 927 283,83	746 395 501,49
Fournisseurs debiteurs: Avances et acco		1 321 341,28	180 000,00	1 141 341,28	3 092 867,00
Personnel est comptes rattachés		12 145 110,99		12 145 110,99	15 039 270,84
Organismes sociaux et comptes rattach					
Etat, Collectivités publiques organismes					
Groupes et associés					
Débiteurs divers et créditeurs divers		81 635 446,94		81 635 446,94	81 635 446,94
Charges constatées d'avances		111 123,29		111 123,29	1 113 347,80
Etat, ompots sur les resultats					
Etat, taxes sur le chiffre d'affaires		8 269 326,23		8 269 326,23	29 504 275,63
Autres impôts, taxes et versements,assi					
Charges ou produits constatés					
Etat charges et produits à recevoir					
Valeurs mobilières de placement					
INTERETS COURUS A RECEVOIR					
Concours bancaires courants					
Banques, établissements et assimilés		268 889 284,07	81 043 303 39	187 845 980,68	13 274 150,15
Instruments financiers dérivés					
Caisse		100 343,34		100 343,34	101 136,94
Regles d'avances et accreditifs					
TOTAL ACTIF COURANT		4 003 619 556,53	290 007 070,74	3 713 612 485,79	3 064 294 026,40
TOTAL GENERAL ACTIF		6 125 196 317,91	1 814 393 555,73	4 310 802 762,18	3 715 899 310,69

الملحق رقم (8): الميزانية المحاسبية للمؤسسة جانب الخصوم لسنة 2022

EPE/ENAP/SPA
UPL

Edité le : 13/11/2023

TABLEAU N° 2

PASSIF

AU 31/12/2022

Passif	Note	2022	2021
Capital social	2.01		
Compte de l'exploitant	2.02		
Capital souscrit non appelé	2.03		
Ecart d'évaluation	2.04		
Réserves (Legale, statutaire, ordinaire, réglementée) (1)	2.05		
Ecart de réévaluation	2.06		
Ecart d'équivalence (1)	2.07		
Resultat de l'exercice (1)	2.08	545 757 977,70	415 596 385,38
Report à nouveau	2.09	36 726 853,30	
Liaison inter unité	2.10	3 037 558 477,23	2 529 094 680,51
Part sociétés consolidante (1)	2.11		
Part des minoritaires (1)	2.12		
TOTAL I CAPITAUX PROPRES	2.13	3 620 043 308,23	2 944 691 065,89
Emprunts et dettes assimilés	2.14		
Dettes rattachées à des participations	2.15		
Impôts différés passif	2.16	33 341 794,00	51 007 835,00
Provision pour impôts	2.17		
Droits du concedent	2.18		
Provision pour charge-passifs non courants	2.19	231 128 191,87	303 195 697,83
Subventions d'équipement	2.20		
Autres subventions d'investissements	2.21		
TOTAL II PASSIF NON COURANTS	2.22	284 469 985,87	354 203 532,83
Fournisseurs et comptes rattachés	2.23	282 712 119,15	305 471 535,20
Etat, ompots sur les resultats	2.24		
Etat, taxes sur le chiffre d'affaires	2.25		
Autres impôts, taxes et versements assimilés	2.26		
Clients créditeurs, avances reçues, RRR à accorder	2.27	16 916 456,64	16 860 550,83
Versements restant à effectuer sur valeurs mobilières	2.28		
Personnel est comptes rattachés	2.29	46 330 171,92	43 955 021,84
Organismes sociaux et comptes rattachés	2.30	30 049 195,64	50 496 742,84
Etat, Collectivités publiques, organismes internat et compte	2.31		
Groupes et associés	2.32		
Débiteurs divers et créditeurs divers	2.33	274 710,45	218 863,36
Charges ou produits constatés	2.34		
Interets courus à payer	2.35		
Banques, établissements et assimilés	2.36	6 814,28	1 997,90
Instruments financiers dérivés	2.37		
TOTAL III PASSIFS COURANTS	2.39	406 289 468,08	417 004 711,97
TOTAL GENERAL PASSIF	2.40	4 010 802 762,18	3 715 899 310,69

الملحق رقم (9): جدول حسابات النتائج للمؤسسة لسنة 2022

EPE/ENAP/SPA
UPL

Edité le : 13/11/2023
TABLEAU N° 3

COMPTES DE RESULTAT

DU:01/01/2022,AU:31/12/2022

DESIGNATION	Note	Montant 2022	Montant 2021
Ventes et produits annexes		1 253 347 594,74	865 124 724,42
Variation Stocks produits finis et en cours		148 231 125,49	297 741 114,60
Production immobilisée		1 597 638,25	1 003 565,52
Subvention d'exploitation			
Cessions fournies PF et SF		1 680 657 928,28	1 445 703 498,06
I- PRODUCTION DE L EXERCICE		3 083 833 386,76	2 609 572 902,60
Cessions reçues PF et SF		-214 054 980,61	-124 209 697,71
Achats Consommés		2 091 856 974,61	1 634 765 312,87
Services extérieurs et autres consommations		72 476 948,15	68 154 660,30
II- CONSOMMATION DE L EXERCICE		1 950 278 942,15	1 578 710 275,46
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		1 133 554 444,61	1 030 862 627,14
Charges du personnel		491 271 778,48	478 503 490,23
Impôts, taxes et versements assimilés		85 266,86	12 763 982,62
IV- EXCEDENT BRUT D EXPLOITATION		642 197 299,27	539 595 154,29
Autres produits opérationnels		13 626 553,26	14 840 655,48
Autres charges opérationnelles		7 355 145,77	3 394 142,56
Dotations au amortis, Provisions et perte de valeur		109 891 573,58	136 275 183,06
Reprise sur perte de valeur et provisions		68 445 638,95	49 007 820,65
Cessions frais de siege		78 416 488,35	70 084 220,57
V- RESULTAT OPERATIONNEL		528 606 383,78	393 690 084,23
Produits financiers		64 436 899,00	81 791 361,09
Charges financières		8 005 049,08	1 668 421,94
VI- RESULTAT FINANCIER		56 433 649,92	80 122 939,15
VII- Resultats ordinaire avant impôt (V+VI)		585 040 233,70	473 813 023,38
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		34 167 687,00	5 806 419,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-5 114 569,00	49 605 451,00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRE		3 230 344 477,97	2 755 212 739,82
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRE		2 684 586 500,27	2 339 616 354,44
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRE		545 757 977,70	415 596 385,38
Elements extraordinaires (Produits)			
Element extraordinaires (Charges)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET DE L EXERCICE		545 757 977,70	415 596 385,38